۳
حاشیه میرزا سمیع تبریز
۲۱

۲۵
۴

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

نام کتاب شرح کشّاف

مؤلف

موضوع تألیف

شمارهٔ دفتر

۲۶۲۹۴

۵۷۵۱

۵۷۵۱

گاهی گذر که بیتو بگلزار کرده‌ایم یاد تو کرده گریه بسیار کرده‌ام

نتوانم سخن از ضعف بحاماں کنمش همچنان کسمه‌ام از ضعف که سوزان کنمش

در گوش دلم گفت فلک پنهانی کاری که خدا کند ز من میدانی
بر کار خود م اگر بدی دست رسی خود را بجزندمی ز سر کردانی

رخ بردم روز و شب عمری دراز تا بصد زاری دری کردن باز
تو بدین زودی بوان در کی رسی در نخستین پایه بر سر کی رسی

سالها بردن مردان انتظار تا یکی را باز شد از صد هزار

توفیق امدن نیست ز این طلسم بوشت نوشد
حالیکه سرحرفها نالا ماند سه رود هر رود سوشد که

مجرب ۹۸۵ ۱۱۳

افسون کوکر صبح که صاحب کوکر ناشتا باشد و انکه
میخواند همچنین ناشتا باشد چون بورد کوکر نهد و این
افسون بر خواند و جو را در حشی سیاه اندازد که
میرود و مجرب است افسون ثولولوا و لولانا و لولانا
سولولوشک

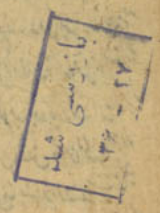

کتابخانه
مجلس شورای ملی
شماره ۱۳۰۲

وصل حسن ما اوتي مع كمال ما انزل

ان التفاسير في الدنيا كثيرة ... وليس فيها لعمري مثل كشاف
الزم مدادك ان كنت ذا ادب ... الجهل كالداء والكشاف كالشافي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال جار الله العلامة اعلى الله كرامته دار المقامة الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما على اسلوب بديع ونهج رفيع مباين لطرق كلام العرب وفنون منثورهم ومنظومهم وجار على مناهج هي للكلام المسموع من العجم اشبه وبالنغمات الاعجمية اليق فجاء كما نعت به من الحكمة والنور وكما وصف به من الهدى والبرهان مصدقا لما بين يديه من الكتب السماوية ومهيمنا عليها ومعجزا بفصاحته وبلاغته كل مفوه جاف وعربي وقح وشهد بتقدمه في كل ما يتعاطاه من علوم اللسان ويتحلى به من حلى البيان اولو الفضل والتمييز من علماء الانس والجان وانقطعت دون الاتيان بسورة من مثله مسافات الفكر وحارت في تعرف كنه اعجازه بواهر القدر وتاهت في ادراك غاية ايجازه بوادي الحسر وكلت عن وصف بعض محاسنه السنة البلغاء وعجزت عن الاتيان بما يدانيه في حسن النظم والتأليف والرصف والتركيب والتحسين والتزيين والتفخيم والتهويل والتعديل والتحجيل والتسهيم والتوشيح والتطريز والتفويف والتسجيع والترصيع والتوشيع والتصدير والتشطير والتوجيه والتلويح والتمليح والتورية والتجنيس والتقسيم والتلخيص والتشريع والتلميع والتضمين والتخميس والتسميط والتشجير والتعطف والتسهم والتوزيع والتعكيس والتبديل والتقليب والتصريف والتقسيم والتفريع والتقطيع والتوصيل والتذييل والتكميل والتتميم والتبليغ والتسليم والتمثيل والتجريد والتوجيه والتلويح والتمليح والتورية والتجنيس والتقسيم والتلخيص والتشريع والتلميع والتضمين والتخميس والتسميط والتشجير والتعطف والتسهم والتوزيع والتعكيس والتبديل والتقليب والتصريف والتقسيم والتفريع والتقطيع والتوصيل والتذييل والتكميل والتتميم والتبليغ والتسليم والتمثيل والتجريد

قال جار الله العلامة اعلى الله كرامته دار المقامة الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما على اسلوب بديع ونهج رفيع مباين لطرق كلام العرب وفنون منثورهم ومنظومهم وجار على مناهج هي للكلام المسموع من العجم اشبه وبالنغمات الاعجمية اليق فجاء كما نعت به من الحكمة والنور وكما وصف به من الهدى والبرهان مصدقا لما بين يديه من الكتب السماوية ومهيمنا عليها ومعجزا بفصاحته وبلاغته كل مفوه جاف وعربي وقح وشهد بتقدمه في كل ما يتعاطاه من علوم اللسان ويتحلى به من حلى البيان اولو الفضل والتمييز من علماء الانس والجان وانقطعت دون الاتيان بسورة من مثله مسافات الفكر وحارت في تعرف كنه اعجازه بواهر القدر وتاهت في ادراك غاية ايجازه بوادي الحسر وكلت عن وصف بعض محاسنه السنة البلغاء وعجزت عن الاتيان بما يدانيه في حسن النظم والتأليف والرصف والتركيب والتحسين والتزيين والتفخيم والتهويل والتعديل والتحجيل والتسهيم والتوشيح والتطريز والتفويف والتسجيع والترصيع والتوشيع والتصدير والتشطير والتوجيه والتلويح والتمليح والتورية والتجنيس والتقسيم والتلخيص والتشريع والتلميع والتضمين والتخميس والتسميط والتشجير والتعطف والتسهم والتوزيع والتعكيس والتبديل والتقليب والتصريف والتقسيم والتفريع والتقطيع والتوصيل والتذييل والتكميل والتتميم والتبليغ والتسليم والتمثيل والتجريد

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ١٣

معتنيا

ستة ١٠ بيتا ع

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ١٣

والاعتال ولو فسبحان هذه الفاء فصيحة مرباب فقد ذهبنا فحواها اى واذا كان القرآن
مع علوشانه ورفعة مكانه وكونه اقرب الاشياء اليه تعالى محدثا فليتعجب المتعجبون من
تفرده تعالى بالصفة القديمة ومسلم جميع ما عداه بتلك صفة سبق العدم او ان كان ذلك
فانزهه عن كل وصمة واجبره يقتضى كل نقيصة وفيه رمز كما مر الى ان الحدوث انما نافى
القرآن لاقتضاء ذاته تعالى عن الشركة فى صفة القدم لانقضائه فى نفسه بل هو كما مر منه
فى نفسه بل هو كما مر به كما نبه عليه حيث اردف البداية بالبديع والمنشأ بالصنع
والاستئثار بالتفرد والاستبداد والاولية السبق على ما سواه والقدم السرمدية
بالعدم وبها مثلا زمان وجودا لا منتهى فان ما كان سابقا على جميع ما عداه كان قديما
اذ لو كان حادثا لامكن سابقا عليه تعالى قبل وجود القديم وما كان قديما كان سابقا
على جميع ما سواه لامتناع تعدد القدماء المتغايرة وما كان القدم هو المقصود هنا
الاولية توطئة لترقيانه الكلام والتى هذه اللغة كما صرح به غير سيبويه للبعيرة والاقدام
يقع على المحال والمستقيم والواجب والعرض فخص ههنا بالموجود بقرينة الحدوث عن
العدم كما خص بالمستقيم فى قولهم والله على كل شئ قدير بقرينة القدرة والشئ
بالمعنى المذكور عند علماء الكلام فما لا يليق ايراده ههنا لهذا المقام وفى دعوى استئثار
الذات بالقدم والقيام كل موجود سواه بالحدوث زيادة مبالغة فى صدور القرآن ورود
على شبهة صفات زائدة على ذاته تعالى عقيدة والمراد بالسبق والقدم والحدوث ما يعم
الزمان لانه المتبادر وعند الاطلاق فقوله بالحدوث عن العدم تخصيص على المراد بعد ظهوره
رعاية للسجع ولو انشأ كتابا هو مع ما فوقه بدل من اتزل وما عطف عليه ربع بيان
ما كان فيه من بيان اتصاف القرآن بصفات الكمال بعد ما وقع فى البين من اثبات
الحدوث وما تبعه من تبرية الله تعالى وتقدس عنه هذا البدل ان اتصافه تلك الاوصاف
الجليلة فى اتاليف والسطم والسجع والاقتضاء والاختام والتفصيل والتمييز
كان ليكون تلك صفة افادة معناه كاملا بليغ بيانه ومعناه وافيا بالمقصد
من الغرض بقطعية ثبوته واستمرار ثباته المنقول درجه المعقول وتباعده عن شوائب
العجز وكونه متعالما فى الدارين ومصداقا لاسم الكتاب المنزل قبله بل الكون
نظم البليغ فى افادة ذلك المعنى الوان بالغا حد الاعجاز وتقرن بذلك وعد كونه

بنيانا الكل شئ بالاعجاز وانما قال انشأ ما اى احدثه اتيانا جاريا على ما ثبته فى معتقد وان
كان المقصود الاصلى هو القيود المذكورة لا كونه محدثا وهذه المنصوبات عشرة اتيانا
ورجيا وقرانا ومقاطعا ومصدقا لما معه ومتراد فة او متعاضلا تبيانا بان يفسر
معنى جعل وصير والمراد انشاؤه على هذا الوجه لا نقله من وجه آخر اليه وفى ترك العطف
بينها اشارة الى ان كلا واحدة منها صفة كمال على حدة وقوله معجزا امانع يخطر منها
فى سلكها واما ان يكون بدلا منها بدلا كل او بعض بتقدير سطر من قبيل
يسطر سطورا فان قلت شبه تبيان القرآن بتبيان الصبح المرتفعة الوضوح والانكار
فاثبت له السطوع تخييلا وعبر عن الدلايل القاطعة بالبينات لظهورها وعن الغلبة
بالاذهاب الغلبة على المخالف وقدم الاول لانها اكثر فى القرآن ولملاءمتها ورعاية
السجع وقيل ثبت بالبداهة على السجع بينة زيدت افادة للبيان ووجه غلبة
على الخصم فالعاطف بينهما حينئذ قد توسط بين صفات ذات واحدة والقرآن متفاوت
بتفاوت بلاغة الكلام فجرد سعادة الآخرة والاولى وصدق الشئ ما
بصدقه وبين صدقه كما ذكره الصدقة والقرآن باعجازه مستغن عن صدق
غيره وبتصديقه لما تقدمه من الكتب السماوية شاهد صدق لها ومصدقا لها وبين يديه
حقيقة هنا المكان ثم اشتهر للزمان المتقدم مستعارا ودون كل معجز ظرف مستقر وقع
فى المستكن هنا بتاء اى متجاوزا لاعجاز سائر المعجزات وكذا قوله فيما يستقر وقع
حالا من المستتر فيه وارادى متفردا فى الدهور ان من بين سائر الكتب لا آتيه او بعد
جريان سائر الكتب على السنة ارباب اللغات التى لغة العرب المتطاولة وجه ازمان
استعارة بالكناية وتخييل شبه الزمان لبعض الاشياء الموجودة فيه دون بعض آخر
ظاهر بيد وما عليه وباطن يستتر فيه فاثبت له الوجه الذى هو الارض لظاهر انما نشأ
الاستعارة فيه وجعل القرآن موضوعا عليه بسائغة ظهوره وقد تخيل بعضهم ان الوجه انما
تخييل واما استعار للظاهر المكشوف من الزمان وذهب عليه ان الزمان لا يتصف الا
بمكشوف وباطن مستور فاذا جعل الوجه بمعنى الظاهر كان تخييلا لا تيسما لو ادخر به انما
ثالثة المعجز احد وفيها الى الجملة الفعلية الدالة على الحدوث وجاز وصفه بكونه تبيانا
الاسم كالمكر وتطايره وانما استيناف بيانا لاجازه على سبيل الاجمال كانه قيل قلت

رد على من قال لا يصح تضمين معنى التصيير اذ لم يكن القرآن شيئا او جعل شيئا او مطلقا

ان كان المخالف مطلقا او باطلا

حيث كان منسوبا الى القرآن فالظاهر ان الاستلاء منسوب اليها ايضا فانها ليست اولا
بمسورة اى مستورة وان لطايف العلوم يخفى القلوب فهى بالقياس اليها كانها
بالاضافة الى العلوم والتوجه الطبيعة وهذا الاصل اولى ان يستخرج منه الشهر
ظهوره بالكدح والتاثير والطلبة عما يقع فى القلب بغتة بعد سابقة طلب وتعلق
منه الى محله اعنى القلب انسب لفعل نهض بالامر قام به يهم يغلب القوارير الكواكب
الثوابت جمع كوكب وهو مؤنث اذا ذكر ما ريسة وبيع اشيده بلطف مسكها الى
يدق طريق الوصول اليها فالسلك الانفكة مصابة والسلك الخيط وقد يكنى به عن
لطافة الجواهر المنظومة فيه فلا يدرك الا بصيرة ثاقبة جمع بين غرابة الكلمة ولطف
السلك اشارة الى مدح قوله فرحى حسن السلك وهى لطايف معان وجعل قوله وستور
اسرار بازاء قوله وهى غوامض اسرار علم التفسير على حذف فى عن احوال الكلام المجيد
فرجيت دلالته عليها راد وينقسم الى تفسير وهو الا يدرك الا بالنقل كالسبب بالنزول
والقصص فهو ما يتعلق بالرواية والى تاويل وهو ما يكفى ادراكه بقواعد العربية فهو
يتعلق بالدراية فالقوارير الاول بالنقل خطاب وكذا القوارير الثانى بالدراية والتفسير
اصاب فيهما واما استنباط المعانى طاقوانين اللغة فما بعد فضلا وكمالا لا تالى
لا يكاد والاصل التعاطيه لتناوله كما ذكر نصب على المصدرى اذكر لك عدم صلاحيته كما ذكر وفى
علم التعاطيه ذكر امثل ذكره والتقدير هنا كلام لفظ اصلا بل الاولى جعلا انه لا يتم
لتعاطيه كما فى علمت رايى ان الجامع ذكر هذا المعنى فى كتابه تاييدا لما ادعاه من فضل
كلامه المجمل يقول فالفقيه الى آخره وهذه الفاء اعدل شاهد لما ذكرنا عند ذكر قوله
باب الكلام وذكر بعض فى اتق به انه راى كتاب نظم القرآن فلم يكن يشفى من
هذه العبارات وعلى هذا فقد سقط من نسخته تعيين كلام وتوجيه قيل فيه بزر زمانه فان
والا توان الاكفاء جمع قرن بالكسر وفى المغرب ان اشتقاق القرن فى العقل منها
جواب فى عادة او احداث حال او تقوية لسان مشكل يفيد انه بلا فظ فى العقوى
منه الفتر فى حدوث او القوة بذ غلب والقصص بكسر القاف جمع قصة ابن الاثير
بكسر القاف وتشديد الراء المكسورة احد قصصها الوهب واسم ايوب والقوية ابه
وهذه الاصل جملة الطاء كان فى الحفاظ نقل الكتب القديمة الى العربية قيل ان

الحسن

الحسن البصرى هو المكنى ابا سعيد من اكابر التابعين توفى بالمدينة وكان مشهورا
بالحكم والمواعظ واذا اطلق الحسن فى هذا الكتاب فهو امام اوقدم المصحف كلمة فى على افعل
التفضيل فى موضعين محافظة على السجع والا فى غير السجع اذا نظر فى علم النحو وكلمة فى
الخانة جمع خانة فى اللغى بنت اللبونة جبر بعلك الصفات من ضبطها واتقانها وول الكلام
سهولة فاقدا اى يكفى فيها تحريك اللحيين باستعمال اللسان والاتعبدى فى قوله
فالفقيه وما عطف عليه وهذه الشرط وطالع قوله وان برز واحواله وقعت احوال الا فعل
جرت من مجرى اسم الشرط فلا يحتاج الى تقدير فجزاء فان جوز انتصاب الحال من المبتدا يجوز
ان انتصاب الجزاء على انه حال كذا نكرا واحد فى الفقيه وما عطف عليه صاحب الحال الى
تميمه والاصاحب الحال هو احد يجب تفصيل معناه اى لا يتعدى نفع الفقيه بل
على اقرانه وكذا ابراز الحال فى صورة الشرط ايذان بان هذه الامور غير واقعة
بل مفروضة كما نه قيل مفروضا تبريزه على اقرانه وغلبته على ابناء زمانه وفى التقييد بالزمان
اشعار بفضل التقادم فى ضاعة الكلام وذلك الطراز بتاء مثناة فوق وزاى اى قوله سكبها وذلك
الحقايق اى قوله مستورة وما سرار بقال غاص فى الماء على اللؤلؤ اى حصله واستخلصه
الا رجل استثنا فرا حد فهو فى المعنى استثنا وكل فى علم ايضا بر بالضم والفتح
خاق ذا بال اى فى قوله مخصصين بالقرآن ان كانت اخلة على المقصود عليه كما هو الاصل
اللغة فالمعنى ان استعمالهما هذا القرآن اكثر فكانهما وقفا المعرفة اسرار بالغة مستورة والمراد
بالمجلدة وما هما القرآن لا غيره وان جعلت واخلة على المقصور كما هو الاشهر فهو استعمال
فالمعنى ان الالفاظ على ظاهرها والكشف عن وجوه خرايده لا يحصل الا بها فهو لها
لا بغيرها مثل اى اتاد وهو المثل يكون الهاء او سبق فى المثل يقولها والاتاد
مهموزا وبغير ها والكلاء وارتاده اذا طلبه او فى توازنه جمعا وان ذهب الظرف
اى اذا بعدا وان ذهب ما بعد زمان فى قوله تعالى عليهم صلوات من ربهم اى
صلوة بعد صلوة كالجرى والنظر الى كونها جمع قلة اذا نيابة المكان اصلا الشعر
عن الامر الجلى عنه وفظه الشئ ما لفمه الذى يظن كونه فيه وفظان العلم تراب
البلغاء والقرآن مجمد احمد ظاهلة ومعجزة رسوله فى اثبات نبوته فيمتنع ان
يعنى بانه يتحمل السباق غير معوقة لطايفه واستيفاء اعجاز بعد ان يكون ظرف

مثل الضحى محمص ان
وما لعكس بعل الال
مالضحى وال الا خير محصر

اتاد
معى بقى وبس

عامة وقول البعض الاولى باب خاصة وقول الشارح المعين فان قلت الاولى ان يقال
الذى يتلوه التسمية قرآءة لان المقصود افتتاح القراءة بالتسمية كما دل عليه قوله وكان من حقه
فى فعله بسم الله قلت اراد بتلو المقروء تلو القراءة والاستغناء بها والا فالمتروك ذكره وقوله
المقروء اعلم بغاية بعيدة من الكلام واتلمت فيها ان المراد بالتسمية هنا
البعض المخصوصة التى عدت آية لا المعنى المصدرى وتيلو بها فيما نحن فيه سيان لاتحاد
جنسها وتيلو ذكرا وهو المقروء والثانى فى غير جنسها وتيلو وجوها ذكرا وهو
فعل القرآءة وتيلو كل واحد منهما يستلزم تيلو الآخر فصح تيلو الاول المفهم الثانى مع الجواب
عن الخلاف فى انها من القرآءة او لا لانك اذا علمت ان التسمية التى هى آية من كل سورة
تبع وجودا ذكرا وانا المندوب قلت ليس بتبع ذكرا لانى الوجود ولانى الذكر فلا يستقيم ان يقال
الذى يتلو التسمية مندوب فكان مضطرا الى جعل التسمية مبدأ الفعل
المتبع اعنى القرآءة والحلول والارتحال المستلزم لما هو الفعل الحتوى الذى هو
نفس الكلام اضطرارى كان مضطرا لقطا بجعل ونعم بعض النحاة ان تقديرا لابتداء
فيقال مثلا بسم الله ابتدى القرآءة واستشهد لذلك بوجهين الاول ان الابتداء اهم
فى مقصودات تلك الافعال فهو بالتقدير اولى الاتى ثم تقدير ودون متعلق الظرف
المستقر فعلا عاما كالحصول والكون بان فعل الابتداء مستقل بالقصد بالتسمية من
وقوعها مبتدأ بها فتقديره اوقع فى المتلو قال ولا يرد عليك اقرأ باسم ربك لان
هناك فعل القرآءة فلذلك صرح بها وقدمت على الابتداء بالاسم ودفعه بعضهم بان
تقدير الخصوصيات احسن بالمقام وهو فواتحية المراد لانك فاقدرت اقرأ دل على
ملبس القرآءة كلها بالتسمية على وجه التبرك او الاستعانة وان قدرت ابتدى القرآءة اقتضى
ملبس ابتداءها والاستشهاد بقول النحويين لا يجدى به نفعا فانا ذكرنا ونشاور فيما لو سئل الاخرى
انك اذا قلت زيدا فى الدار او رؤيته البصرة كان المقدر راكب ومعدو وقدم
اما تقوية الفوز المقصود وقوع التسمية مبتدأ بها فلم لم نقدر ابتدأ بها فى اول الامر
الافعال سواء قدر لفظ الابتداء او الفاظ خصوص تلك الافعال بدل ما اجاب عن
قولك الابتداء بها كائنا التسمية وآيه اخرون بان القوم انما يقدرون فى الظروف المستقر
فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة

وان قيل ان تقدير ما ذكر يوجب حذف الفعل وحذف الفعل
والمبتدأ خلاف الاصل قلنا نحن نقدر اقرأ ونجعل
علم خلاف الاصل فى المبتدأ فقط الى آخره اقول ان اراد بالاصل الكثرة
اقتداء بالاكثرين فى قولهم الاصل فى الكلام ان يكون كذا فقد
منع ان الحذف فى المبتدأ اكثر منه فى الفعل وان اراد الاصل
بمعنى الراجح فى نفسه فلا نسلم ان الحذف فى المبتدأ راجح
على الحذف فى الفعل بل هما سيان

فعلا خاصا كان او عاما كما مر
متى لم يقدر كان المصدر بها كقولان م

وتحقيقه ان هذا القسم من الظروف انما يستقر اذا استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم
يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم معها شئ فرعى فيه ما فهم كما ان
المقدر بحسب المقام فعلا خاصا كما فى الامثلة المذكورة وذلك لان كل واحد من هذين
مستقر الا ان مع ذلك الفعل الخاص استقر فيها البعض وجاز تقدير الفعل العام لشموله
الا ان يشترط ذلك كان تقدير الافعال العامة مطردا وضابطا لاعتبرة الخاصة وقد
المستقر بها عامله محذوف وعام وهذا وقد يتوهم من قوله فيما بعد فوجب ان يقصد الوجه
معنى اختصاص سم ابدا بالابتداء ان المقدر مع ابتدى فكان جوز كل واحد من تقدير بن
وبساتيك بناك ما يزيل عنك الشبهة العرب بهذا الصنف المقابل للعجم والاعراب
منهم كان البادية خاصة والنسبة اليها اعرابى لانه لا واحد له اعرس بالمرأة اذا دخل بها
بها كذا اذا غشيها والرفاء بالمد الالتيام وحسن المعاشرة من رفأت الثوب
اصلحت بالرقيعة منه وربعارك بهمزة وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قولها رفأ
والبنين لانه من شعار الجاهلية والست للمقرونة وفصل بها الاشارة بالقصد
ومنه اما لا تنظر والمال جار فيه للجمع فابتدأ الكلام كانه غيره وقيل
تقلت سنون اتهم فقالوا الجن قلت عما قليلا ما قال الجوهرى هم صباحا كلهم
كانه محذوف من نعم بنعم بالكسر فيها وبعضهم يقول نعم بالفتح فيهما نعوذ الله من شر
ناعما ليتا ويقال انعم الله صباحك من النعومة وتقول العامة انه زاد الوعاة
بعنى السهولة وعن يونس ان من وعث الدار اعلمها اذا قلت اما انعم فزيد
قال منهم حال من الفاعل والانس بفتح الهمزة والنون رواية الجوهرى بكسر الهمزة و
سكون النون رواية غيره ما قدرت المحذوف متاخرا هذا السؤال الاحقين بتسمية
القارى بزيد تناول التسمية المسافر والذبائح وكل فاعل جعل التسمية مبدأ الفعله فانه
قدر صح بتاخر المقدر بنه كلام المسافر وانشائه كلام غيره وكلامه هنا قوله لان الاهم
من الفعل والمتعلق به تعيينه والمعطوف فى حكم الاستيناف كانه قيل لان الذى هو
من صاحبه منهم بين فاللام فى الاهم فائدة مقام فى التفصيلية وقوله لانهم كانوا يبدأ
بيان لوجه كونه اهم او لكيفوان يتعارض قدم للاهمية بل بالعدوان بين ما يقتضى الاهتمام
بذكره والاغتباط به كما نص عليه صاحب المفتاح اى كان المكون مبدأ

في افعالهم باسماء الهتهم فيقولون عند الشروع فيها باسم اللات وباسم العزى كان
هذا التقديم منهم لمجرد الاهتمام الناشئ من قصد التبرك والتعظيم لا للاختصاص اذ قلما
يكونوا يتبرّكون باسم تهم هم بركا نوا يتبركون به ايضا فوجب حمل الموصول ان يفيد
بعبارة قطع شركة الاصنام كما يؤدّيه منطوق الآية آبا سماء انما فيكون قصرا افراد
وانما لم تنطق بخ واضافة الى الاختصاص بما الخ بيان المقصود اى ان تفيد
الموصول بخ اختصاص اسم الله تعالى وتخصيصه بالله اى المراد بقصد الدلالة على الاختصاص
لا بقصد نفس الاختصاص الذى هو ان يبتدأ به لا بغيره فان قلت قولنا الابتداء يدل على
ان المقدر ابتدائى وان يكون بخ قوله وذلك بتقديمه وتأخير الفعل ان اختص
اسم كجعل بتقديمه وتأخير الفعل الذى هو ابتدائى لان الدلالة على اختصاص اسم بالابتداء
انما يحصل بذلك لا بتقديم اسمه وتأخير الفعل الذى هو اقرأ وحينئذ لا يطابق مورد السؤال
لانه سأل عن سبب تقدير اقرأ مؤخرا واجاب بما لا يقتضى الا تقدير ابتدائى مؤخرا قلت اراد
بالابتداء الفعل الذى يبتدأ به وشرع فيه كالقراءة ونحوها لا مفهوم البتة ولذلك قال
وتأخير الفعل ولم يقل وتأخير الابتداء وبهذا التقدير يتم الكلام فان الشرك كما كان مبتدأ
فى افعال المخصوصة باسماء آلهتهم استعانة وتبركا وجب على الموصول بتمثيل افعاله المخصوصة
باسم الله وبدأ ايضا على اختصاص اسم تهم بتلك الافعال على سبيل الاستعانة والتبرك رداً
على الشرك واظهارا للتوحيد والبراءة من قوله بالابتداء داخلة على المقصور دون المقصور
عليه وتوضيحه ان الاختصاص وكذا الخصوص المفهوم بتقديم بخ مفهومه الحاصل
بدخول الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد لا تجاوزه
الى غيره وفى ذلك قوله واما احد فجذف الفتحة فتحقق بالمبنى بالحق على الاطلاق غير
وقوله بعد الدلالة على اختصاص الله به اى بالله وهذا على كثير لان الاكثر فى
الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على ان تخصيص شىء بشىء تنزيلا لاجزء عن
تغايرهما فاستعمل فيه مجازا المشهور افضى اختصاص اسم الله بفعل القراءة فى هذه السورة
اسماء المعبودين واوثانهم بذلك الفعل وهو حاصل بخ قصره على اسم ربك فقط
هذا القيل قوله واخص به اى بمزيد الندب عن المناوى بكلمة وانما يكون بمعنى
على المندوب وقولهم بخ آياك نعبد تخصك بالعبادة اى نوحدك وننزهك عن الشريك

بالعبادة

بالعبادة فيكون العبادة دالا بغيره وقوله بخ يختص بمعنى تنزيه رأى مرة عن غيره بها
فارجعه مقصورة على ربك قوله كما فعل اى تقديم الاسم وتأخير الفعل والدليل على
على تقديم اسم الله وتأخير الفعل هذا الموضع لتصدير بخ الاختصاص بين وبالان الفعل
يناسب التقديم والتأخير الذى هو باب على الموصول من الدلالة على قصد معنى الاختصاص
واستشهد بما بجامع اشتراكهما البحث عن معناه وخبرها ذلك الظرف بتقدير
تقدم بينا الخبر اذا اراد به الاختصاص اى اجزاوا ما رسا وها باسم الله يسوء الرابع
القارئ ما رساة كما يتوهمه الجمهور فان على المتعلق بخ يتعلق متقدم ايضا على الفعل المقدر
لافادة الاختصاص فالاستدلال بوقوع تقديم الظرف فى احد التطبيقين على
فى الآخر وان اقترنا فى ان الظرف فى المستشهد به مستقر قطعا وفى المستشهد عليه
مستقر على وجه وفى ان الظرف الاول قصر قلب ظاهرا وفى الثانى قصر افراد فان
هذا الافتراق للتقديم فيما هو الغرض وانما دلالة التقديم على الاختصاص فبالنسبة
حكم الذوق ولا شبهة فى ان هذا الاستشهاد انما يتأتى اذا جعل باسم الله كما هو
الراجح جريا على الاصل من تعلق بخ بالفعل كما هو قاعدة ان السؤال
بالشىء عما قبله يسوء على ما وجه ان يقصد الموحد بخ اختصاص اسم الله بفعل
القراءة وغيرها وهو تقديم اسم الله عليها كان مختصا ان لا يوفى قوله اقرأ باسم ربك
كيلا يفوت ذلك الواجب قد ثبت على الاحاديث الصحيحة ان اول ما نزل سورة اقرأ
الى قوله ما لم يعلم كما قرره الآئمة فمسئلة تأخير البيان ظنى عليه قوله لانها اول سورة
نزلت ولا نافية وذلك قول الاكثرين واول سورة نزلت هو الفاتحة ولا قول بعضهم انها
سورة المدثر لان الخلاف فى نزول السورة بتمامها قوله فكان الامر بالقراءة باسم
يريد ان اهمية اسم الله هنا اثارت فرض مقتضى الاختصاص الذى اقتضاه الكلام
كان الموحد يقول بل اسم الله اقرأ لا باسم غيره وفعالهم حتى يأتى فرض المخاطب من
الشرك يتوقف الكلام هنا على ان القراءة امر مهم والمقصود بيان ما يبتدأ به فيها
الاسامى وانما اقرأ باسم ربك فالمطلوب فيه اصل القراءة فانها غير معلومة الوجوب فيتأتى
اول سورة نزلت لان خصوصها فان المخاطب بهذا الامر ليس من يؤمن فيكون الشرك
فكان العمل بالامر بالقراءة اهم فتقدم ذلك ورعاية الاصل الذى هو تقديم العامل

بل نقول اسم الله تام فرجحت الهمزة متعلق به اهتمام واعتناء وقد يعرض الكتب المتعلقات
عناية اخرى كتقصد الاختصاص مثلا فاذا اجتمعت العنايتان قدم ما حقه كان في
التسمية واذا انتفت الاولوية عن الثانية فان لم يعارضها ما هو اولى بالاعتبار
ايضا والا فلا وذلك قوله اقرأ باسم ربك قدم ما رضها العناية بالقراءة وكانت اولى
بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب اصل القراءة اذ لو قدم اسم الله لافاد ان المطلوب
كون القراءة مفتتحة باسم الله لا باسم الاصنام قال اللهم معناه اقرأ مفتتحا باسم ربك
اي قل بسم الله ثم اقرأ فالفعل وان قدم في هذه العبارة لكن طلب بها قرأ مقيدا
باسم الله كما هو المقصود فلحظ ما ذكرناه ان القراءة يجب تقديرها باسم الله كما
المخالف واما طلب القراءة المقيدة به فتمام تفصيل هو ان القراءة ان كانت مقصودة
اصالة وقيدت بما كانت قوله اقرأ باسم ربك لم يجز تقديم اسم الله واما الى فالمقصود
فان العكس الامر وجب التقديم قوله ما معنى تعلق اسم الله بجعل المتعلق الفعل هنا الجار
وحده وفي قولهم تعلقت الباء الجار وحده وفي قولهم ان الاسم فاعل المتعلق
مجموع الجار والمجرور وذلك لان الجار وحده لا يقتضي معنى الفعل والمجرور معمول
بواسطة الجار فكل منهما متعلق به كما مر تقريره فكذا مجموعهما واما ورود التخصيص فهو ان
الباء سواء وضعت على اسم الله وعلى غيره يقتضي متعلقا فالعدول في سؤال المتعلق
هو الباء وانما يكون معنى تعلق اسم الله بالقراءة بواسطة الباء ظاهرا كان السؤال
السؤال هو المجرور والمقدم على الفعل هو مجموعهما وقوله قرئ بقدر غاية لقوله لا تقدر
اي عدم تقديره مقيدا به ينتفي عند التقدير وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم وليس لذلك
الشيء المتقرب بذكر غاية يدل على انه اذا ابتدأ فيه باسم الله كان ابتدأ مقطوعا عن الذبح اي
ناقصا غير معتد به واذا جيء به كان كاملا وفائدة لفظ ذكر في قوله بذكر اسم الله التنفير
بالامر بان تقدير الفعل باسم الله انما يكون بتقديره وتقييد على وجه يمين الله كان بذكر اسم
خاص من اسمائه تعم كلمة الله مثلا والذي ان يذكر لفظ الله اسمه كما في التسمية
فان لفظ اسم مضافا الى الله يراد به اسم تعم فتذكر بنا ايضا اسم الخصوص بان يتلفظ
وان عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك والاستعانة بجميع اسمائه وانما كان الآتي
وسيلة الى ذكره على ما يجوز ان يجعل مبدأ للفعل فهو متمم ذكره على الوجه المطلوب لفظا

ما توهم ان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء دخلت اسم الله فهو ابتداء
فان قلت فائدة التلفظ باسم الله هلا قيل باسم الرحمن الرحيم قلت فائدته ما اشرنا اليه
من تعميم التبرك باسمائه والبدء فيه تيمنا عن اليمين فان اليمن انما يكون باسم
لا بذاته وكذا اسم يجعل آلة للفعل لا ذاته واليمن انما يكون به لا باسمائه التبرك للفظ
وان الحال والشان وامر وذهل الى شريف يتهم به والباء ايضا القلب كان الاهم
عند قلب صاحبه لاستغاله به وقيل شبه الامر مني قلب على الاستعانة المكتسبة
هذا الوصف اعني ذي بال فابتدأ ان تعظيم اسم الله حيث يبتدأ به الامور المقتدى بها
دون غيرها والتيمن على الناس في محقرات الامور وكلها لانه قولا كلها فعلا صارت مع
بعدها كلمة واحدة واجري الاعراب على آخرها وعرفت بالتمام فرسل اللاجوز وقيل اصلها
غير ان الالف اجلبها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الوقف كما انها الابعير غير وانت
جاء بعض بنت وتعالى ايضا ابنته اسند وكلا المعنيين جائز في الآية والباء التي
على معنى تشبه كالباء اسد ليصلح للتبرك فيكون الظرف لغوا بل المقصود ان التلبس
على وجه التبرك قد سبق تحقيقه قوله اعرب واحسن اما انه اعرب اي اوفق لقانون
العرب وافصح وابين فلان الباء المصاحبة والملابسة اكثر في الاستعمال من باء الاستعانة
لا سيما في المعاني والمجرى مجراها قوله واما انه احسن اي اوفق لمقتضى المقام
فلان التبرك باسم الله تاديب معه وتعظيم له بكل فاعل جعله آلة فانه مبتدئ ومبتدأ به
بذاتها وكذا الابتداء المشروعين باسمه كان على وجه التبرك بها فينبغي ان يراعى
فرق كذلك وان الباء اذا جعلت على المصاحبة كانت ذات على ملابسة جعل فاعل الفعل
اسم الله متلبسا واذا جعلت داخلة على الآلة وان التبرك باسم الله مفهوم ظاهر بخلاف كل احد من
مبتدئ به والتاويل المذكور بزيادة لفظ الآلة لان المبتدئ اليه الابتداء وفيق وان كون اسم الله
آلة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بركة فقدر جعله بالآخرة الى معنى التبرك وقد
الوجه الاول بان جعله آلة يتضمن انه زيادة مدخلية الفعل ويستلزم على جعل المجرور
لغوت كالبتة بترك المعدوم وسيلة بعد في تحسنات الكلام قوله فكيف قال الله توضيح
الوجه المتمم وان كان السؤال متوجها على الوجهين ومعنى كيف يتبركون باسمي عبارة
يتبركون فلا يرد ان ما ذكر تعليم للتبرك باسمه لا تعليم لكيفية التبرك به والمراد بحروف

لان الفعل يوجد ولان الالة كالمعدوم بعلاقة كون الباء للالبسة والمصاحبة

المعانى يقابل الاسماء والافعال فانها موضوعة للمعانى واما الالفاظ المبسوطة المركبة
منها الكلم فسيوف المعانى ولما كان البناء لا يخلو عنه كلام لا محل له من الاعراب
فيه السكون لخفته فان الدوام بالخفيف اولى وايضا اصل الاوراب ان يكون موقوفا
اذ العمل والعلامة فاصلا ما يقابله ان يكون عدميا وقد امنع البناء على السكون
فى حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد لانها نزلت انها كلم راسها منظة ثم توهمها
مزيد ابتداء بهذا الكلام وقد رتقضوا الابتداء بالساكن فلهذا ان يبنى على الفتحة التى هى ادخف
السكون فى الحركة وان كانت الكسرة اختارها بنو تميم لانها اوالت كثيرة والدور على الاكثر
فاستحقت الاخف الا ان لام الاضافة اذا وقعت على المظهر بنى على الكسر فصلا بينها وبين
لام الابتداء السيما وانها لا تظهر فيه اعراب فاجريت لام الابتداء على الاصل وكسرت لام
الاضافة لبوافق حركة العامل لانه وما اذا وقعت على المضمر فانها بنيت على الاصل لان
الفتح حاصل بحرف المدخول عليه فان لام الابتداء لا يدخل الا على المرفوع والمذ با
الاضافة بنيت على الكسر مطلقا لكونها لازمة للحرفية واجراها مجرى ملازمة لها بخلاف انها
لا توجد بدونها بحال فكان لزوم بنيته اذا لم يفارقه وهل يوصف بنوه وسنتورد المفصلة
لازمة الفتحة الاستغناء لكل واحد من الحرفية والجر نائب الكسر اما الجر فلمخالفته وكونه
اثبت آثارا واما الحرفية فلاقتضائها السكون الذى هو عدم الحركة وكون الكسرة
العدم لعلة حيث لا يوصف الافعال والتى غير المتصرف من الاسماء ولان الحروف
نادرا لحق فعلا وحرفا وحرفان ونتصل الاول بها والعطف فعامة الازمنة الى
ان تكون الكسرة لازمة للجر وقيل المجموع وليس واحد منها مذهبا فى المتصل من
النقض بواو القسم ما يرد واجيب بان عملها بنيابة الباء فكان الجر ليس لها فاعلم
قيل اختيار زفر الحرفية للاحتراز عن كاف التشبيه يرد عليه ان الكاف اذا كانت اسما
لا تعمل جر اذ المضاف اليه بل العامل فيه بحرف المقدر على ما ذكره فى المفصل فلن احترز
عنها على مذهب من جعل المضاف عاملا ودفع بعضهم النقض بواو القسم وتاء بان
اجتاء خصوصية القسم ليس بلازم فالواو وان لزمت الحرفية لا يلزم الجر اذ قد يكون
عاطفة والتاء لا يلزم من كونها قد تكون اسما لحضور الخطاب فورد عليه ان الكاف
ايضا لا تعتبر فيه خصوصية التشبيه فلم يكن لازمة للجر ايضا كضمير المخاطب فليتفوه ويلزم

لا تكون مختلسة الكسرة
بل فى

الحروف ان لا
تكون موقوفة

الجزء

الحرفية لانه اخراج عن الكاف اضافة فالجأ الى ان كلا والرخاج هو ان الباء فيه على
الكسر فصلا من ما يجر وقد يكون اسما كالكاف وما يجر ولا يكون الا حرفا كالواو
يشبه ان يكون مراد المصنف فيه بعد لان القصد اجتزاء خصوصيات المعانى
فعالم تكاف التشبيه اما حرف واما اسم بقى مثل وما يتفق الى مجرد صورة الكاف وهم
يقولوا انها ابدا يكون حرفا حرف خطاب وقول المصنف كاف التشبيه لا يتم
الا بتدا الى آخره مبنى على اعتبار المعانى المفروضة وكيف لا يعتبر وبذلك يظهر الفرق
اللائق وكون احدهما منقوطة والاخرى مكسورة قوله احد الاسماء الستة فى
احدى عشرة ما ان لا يعتد بالم لانه منقوص من امين وانما ان لا يعتد بالنون لانه زيد بين
ولاما ولو طا لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فكانه بخلاف انه زيد وقد ينقص
اوائل بنيه الاسماء على السكون تحقيقا واستقالا وان كان يعتبر تحركها تقديرا
وقياسا كما قال اصله سمو وكما يقال اصل ابن بنو ولعلهم بنوا كذلك تفننا فى الوضع
وطلبا للخفة لكثرة استعمالها الدرج وقوله للتابع تقليل لزيادته مطلقا اما
خصوصية الهمزة فلتجرها بعقوبتها وكونها اكثر اقتصر الخارج لضعفها بسكون او الهاء
التعليل بقوله اذ كان ذا بهم دون الامتناع اشارة الى جواز الابتداء بالساكن فى
قال ما مثاله ظلت تحكى الاعن بنى تميم الابتداء بالهمزات الا ان فى ذلك
لسكونها واذ استقر بت لثقل الهمز وجدت فيها الابتداء بالساكن الذى هو ضعيف
على الجواز بانه لو اذ لك لتوقف النطق بالحرف المبتدأ به على النطق بالحركة بعد
لان الحركة موقوفة على الحرف فى النطق توقف العارض على المعروض وفيه بان
امتناع الابتداء بالساكن يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المبتدأ به لانه موقوف
عليها او الجواز ان يكون الحركة تابعة له غير منفكة عنه واعلم ان الحركة والسكون بالمعنى
المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يلتفظ به بعد
بامدى المدات لذلك وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك والظاهر ان قولهم لا
لتقوم ملة للابتداء بالمتحرك اذ مدة الابتداء بالساكن كمدة وفى فى اللسان وثباته
الى حد ما خلق وكراهة نفاسة يتعالى شىء على كريم الطبع ما حد ما خلق وان قيل
وارد منها على الموقف على الساكن لان الوقف كالفرع من البناء وانما يكون

سایر الموجودات بالایجاد الخ فیه والمراد بحرف التعریف الالف واللام معا او
مذهب الخلیل وحینئذ نظیر قطع الهمزة لانها جزء العوض من احرف الاسم او
اللام لکثرة وصلها الا ان همزة الوصل لما اجتلبت للنطق بها جرت منها مجری
فلما عرفت اللام جری فی متحرک کان للهمزة مدخل فی ذلک التعریف ایضا وانما
اختص القطع بالنداء اذ هناک تختص الحروف المعوضة بلزوم اثباته تعویضا للاختزاز
عن اجتماع اداتین للتعریف وفی غیر النداء یجری الحرف علی اصله ویدل علی ان القطع لیس
لمجرد لزومها وضرورتها جواز احد قطعها نحو یا الله وان کانت جزءا متمحضا منها
مع التعریف وتوهم ابو علی فی الاغفال ان اللام فی الله عوض فلا یجتمعان
فی الناس الاضروره وزید بکثره استعمالا فی الناس شذوذا ودون فی لاهاجاء یا ان
دون یا الله والالف فی اسماء الاجناس کانت العقلا قرواته نقل وصفه
لاجتی بها انوار الغطه بخبره ذا یضیف فی لفظ اهدکانه انعکس الیه فی تلک الانوار الساطعه
بهرته یعنی المستبصرین فاشتغلوا انسه بانی هو او بعلی اسم او صفه مشتق وهم
استقاقه وما اصله او غیر مشتق علم او غیر علم والخلاف المصنف مبنی علی ان کان
الاصل اسم جنس ثم صار علما وان اصله الالف وام مشتق فی الاصل الخ بغیر تجرد وام یقوله
اسم یقع علی کل معبود بحق او باطل انه وارد فی المعبود ویکون وصفه شیئا فشیئا فی
اصطلاحه فی اسم غیر صفه کما سیاتی تحقیقه وارد بقوله ثم غلب انه بهذا المعنی فی
باللام غلب علی المعبود بحق ای علی الذات المخصوصه فصار علما له بالغلبه بتعریف
الیه عند الاطلاق کسائر الاعلام الغالبه ثم اکد الاختصاص بالتغییر وصار الله بحذف
الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالالف قبل حذف الهمزة وبعده علم لتلک الذات المعینه
الا انه قبل الحذف قد یطلق علی غیره کالطلاق النجم علی الثریا وبعده مع الطلق علی
غیره اصلا ومنهم من قال ارده بغلبته علی المعبود بحق انه غلب علی هذا المفهوم الکلی
الذی هو اخص من معناه الاصلی وباختصاصه بالمعبود بالحق انه اختص بهذا المعنی
علما له واستشهد لذلک بتنکیر حق فی الاول وتعریفه الثانی وایده بانی نحو
لا اله الا الله انما کان کلمة توحید بهذا الاعتبار ای لا معبود بحق الا واحد
الحق ثم قال واما شبه الالف بالنجم وغیره فی الاعلام فلیس فی العلمیه بمجرد الغلبة

سوا انتهت الی حد العلمیة اولا او لا تری ان السنة لیست علما لشخص مع انها جنسا
از لا ضرورة مدعوا الیه وجوابه ان لفظ الالف معنا بالله یتبادر منه الفرد المعین
عند اطلاقه تبادرا الزما فیجب ان یکون شبیها به او لا یغلب احدهما علی الاخر
کما والسنة فظاهر لانتفاء ذلک فیکون علما کسائر ما فرانها الا ان فیها ما یقتضی
خروجها عن ذلک فلا یلزم منها ان یشخص بحیث یجعل من اعلام الاشخاص ولیس فیما فرض
بلغته الی جعلها علما جنسیا واستشهاده بتنکیر الحق اولا وتعریفه ثانیا لا یجدی شیئا
اذ المفید لتعیین ذات المعبود او عدم تعیینه هو تعریفه او تنکیره ولا مدخل فی ذلک
لتعریف الحق وتنکیره کما انه لو قلت جاءنی الذی ادعی انک حق او علمت الحق دون الباطل
نه غایة الضعف لاقتضاء اختصاص المنکر بذلک المفهوم الاخص وبطلانه ظاهر
والبلیته علی احد ان المقصود من قوله علما کل معبود هو الذوات المعبودة لا المفهوم
الشامل لها فاللام فی قوله علی المعبود بحق یکون اشاره الی بعض تلک الذوات المقصوده
لا الی مفهوم هو اخص من مفهوم الاصلی ولما کان المراد بلفظ الحق مفهوم المقابل
للباطل ولا تقدد فیه فلا حاجة الی تعریفه قدر بانیا منکرا ایضا کقوله تعالی وهو
الذی فی السماء آله وفی الارض آله واشار عرفه ما لشامع جواز تنکیره وتقتضی
العبارة وکان الثالث وسالتقدم ذکره مرتین ولو عرف الاول وقال علی کل معبود
بالحق والباطل لم یتغیر المقصود من المعبود وفی هذا الاسم ای من لفظ الالهة قد
اشتهر فیما بینهم ان اله فعال بمعنی مالوه ای المعبود ومشتق من الالهة بمعنی العبادة
واختار العلامة ان الالهة وتصاریفها من تالهه ای تعبده والله بالنقل عن عبد الله تعالی
ای استحق عبادته منه الالهة وان کان اسم عین فان الاشتقاق قد یکون بزیادة اعیان
کما فی استنوق وتجور واستجوز وتجهور وتجسم وجعل الالهة مشتقا من الله بالکسر اذا تحیر
وذهل اورد علیه اولا انه یلزم جواز العکس وانه یجب للمتحیر المتوله فیه ان یترک
اذا کان احدهما اشهر فی المعنی المشترک بینهما کان اولی بان یکون مشتقا منه
والبلیته ان الالهة بمعنی العبادة والاشهر فی الالهة ومشتقاتها وان الاتی من
التحیر الاشهر فی الالهة ومن ثمة احتج الی بیان اشتماله علی معنی الحیرة ولا تدع
ذلک ان الالهة بمعنی عبد الکثیر استعمالا فی الزیغ تحیر مقدا جیبانه بما لا یرتفع او

صا

بان صح

تعلق
بيك ردة

حيث ان الآلية لم توجد في اللغة الاصلية واستعمالات الاقدمين بخلاف الالة فتجوز
الاشتقاق منها ويدفعه قراءة ابن عباس ويذرك وآلهتك وبانا ان اشتقاق المعرف
من الاعيان على خلاف القياس سيما ذات الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على
وزن تمر بكسر الميم اذا تعلق برعيته الابل واحسن التقاء بصاحبها وبانا ان
مبنى المشتق منه على ان يعتبر في المشتق وليس مبنى الآلة اي المعبود موجودا في
الآلهة اي العبادة بل الامر بالعكس واجيب بان مبنى العبادة خدمة الآلة فتعتبر
خدم الآلة كما ان مبنى ابل خدم الابل وربما يقال للجواب ان يوجد مبنى المشتق
بمعنى المشتق والا لم يشتق الاسم كضارب من الفعل ويضرب في ضرب لان
الظاهر من الاشتقاق الصغير ان يعتبر في المشتق مبنى اصله بمادته وبهذا لك خرج
اشتقاق الفعل من المصدر على مذهب من توهم ضارب مشتق من ضرب اي مبنى
مصدره وانما اختار واصيغة الماضي فيها على الوجوه المعتبرة في الاشتقاق فان
بعض المصادر كالخروج والقعود يستعمل على وجوه لا تعتبر فيه **قوله** بل السلم ورد كلمة
الاعراب رد عالم بل عن شكه مبحث هو معترك الانظار كما ذكره الاعرض من
الرد وواجز بانا اسم و**قوله** غير صفة بالنقرة تعيين المراد ونعالان يتوهم
الاسم بمنابة الفعل ويعم الصفة فان قيل ذكرا ولا ان الآلة بمبنى المعبود ولزم منه
ان يكون صفة مثله فكيف تقطع بتغاير وصفيته هنا قلنا المذكور سابقا انما هو
على المعبود ولا يلزم من ذلك كونه صفة كما ان الكتاب اسم يقع على المكتوب والعلقة
وكيف المقام ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار مبنى معين اقوم بها بتقرب
مدلوله من ذوات مبهمة لا يلاحظ موصوفيته اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل
متصف بتلك الصفة وبمثل ذلك لا اسم يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه يسمى
مصحح الاطلاق كما لمعبود ومثله قد يوضع لذات معينة بملاحظة قيام معنى بها فيكون
اسما لا لتلك الصفة قطعا كالفرس قد يوضع لها وبلاحظة الوضع معتبرة
تعلق بها وذلك على قسمين ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له كما
باعتبار تعيين الاسم بانه كاتم اذا جعل على المولود فيه حرفة كالدباغ اذا جعلت
اسما لذوات الاربع فرانها وجعل الدبغ سببا لوضع هذا الاسم بانها

لا جزاء من مفهوم اللقب بان يكون ذلك المعنى داخلا في الموضوع له غير مشروط فيه
ذات معينة وبمنع خصوص كما مر الآلة والزمان والمكان وكالدابة اذا جعلت
اسما لذوات الاربع مع قيامها وبهذان القسمان ايضا من الاسماء لكن ربما يعبر
بالصفات والقسم الاخير اشد التباسا بها لان المعنى المعتبر في الوضع داخل في مفهوم
كل منهما وميزان الفرق انهما يوصفان بشيء ولا يوصف بهما شيء على ذلك المعنى
ولما وجد في الاستعمال الواحد ولم يوجد شيء آلهة مع كثرته ودورانه على الالسنة علم
انه من الاسماء دون الصفات وبهذا علم كتاب وانما وسيارا بعتبر في المعاني
مع خصوصية الذوات **قوله** فلو جعلتا كلتاهما صفات اقتضى عليه تارة بان الكلام
في الآلة بدليل قوله لا يقول شيء آلهة وتارة بان يكون الآلة
ويكون اسما لذاته فلا يلزم تعاصف غير جارية على موصوف واخرى بان
لا يجوز ان يوضع لذاته تعالى باعتبار قيام معان بها الفاظ ولا يوضع خصوصية
اسم ولا استحالة في ذلك انما المستحيل ان توجد صفات في نفس الامر ولا يكون
ذات موصوفة بها واجيب عن الاول بان الله هو الآلة بحذف الهمزة فان كان
الآلة صفة كان الله ايضا كذلك وان عرض له الاسمية بصيرورته علما والمقصود ان
الها لو كان صفة لكان الله ايضا كذلك وفيه نظر لان الها لو
كان اسما لكان الله ايضا في اصل الوضع اسما يجري عليه صفة فان الآلهة شيء اصل
وضع اسما له بل للمعبود مطلقا فلا تحذف همزته وعن الثاني بان المراد من
الاستحالة في قاعدة المعلولة من اللغة فان الاستقراء دل على ان كل حقيقة
يتوجه الاذهان الى فهمها وتفهيمها فيما بين الجمهور قد وضع لها اسم يجري عليه
احكامها وصفاتها والا لصار من قال من العلماء اذا كان الله صفة وسائر اسمائه
صفات يلزم ان العرب ليست بشيء من الاشياء المعتبرة والامة خالق
الاشياء وبهذا ظهر ان قوله لا يقال شيء آلهة ليس بحجة لانا ان اردنا ان لفظ الله اسم لذات تعم
على سبيل انه لا يقصد به منه الصفة حال الاطلاق عليه كما هو الظاهر من عبارة فقدوا كلاهما ولا
يجدي نفعا لجواز ان يكون فرد الاصل صفة ثم صار علما وان اردنا انه اسم لذات اصلية
فاباته مثلا لان الها اذا كان اسما غلب منه مفهوما بازاء ذاته تعم فلو كان الاخص

العارض للاسم العام كانيا في تسمية ثم في اللغة لكانت الاسمية العارضة للصفة
الاختصاص كانيا بها لا يقال للاسم قبل الاختصاص لكنه ان يطلق عليه يجري عليه
صفاته بخلاف الصفة قبل الاختصاص لانا نقول اذا كنى به اجرا الصفات التغيير
باسم عام فليتبر به باسم آخر كلفظ الشيء مثلا والخلص ليعبد عن كونه اسما في اصله الا
بان يقول لا بد لجنس المعبود من اسم يجري عليه احواله وصفاته فانه متعارف
وليس لهذا اسم سوى الله وكذلك ان يقول الضمير في قوله اسم راجع الى صفة رب على الله الا
بين اسمية هذا الدليل الاول بغير الوصفية من اصله وفي الدليل الثاني بينة الوصفية
عنه حال اطلاقه عليه سواء كان هذا اصلا اسما او صفة فيندفع الاشكال بخلافه
على هذا فلا انسب ان يقال الاشارة في قوله وفي هذا الاسم وقوله هل لهذا الاسم
الى احد كان الضمير في قوله هل يعلم لاحد راجع اليه والسؤال بقوله هل لهذا الاسم
الاشتقاق انما هو عن كونه مشتقا لانه المتبادر والعادة وايضا قد فرغ عن بيان
كونه مشتقا فلم يبق الا الاشتقاق وفي شيء فان قلت لم يذكر في الجواب الا اثبات
الاشتقاق بين الالاه والله ولم يعين مشتقا منه قلت لعله فهم من المنهو السؤال
وسياق الكلام وايضا مما يبين ان الالاه يتضمن معنى آله فقد علم بان الالاه يشتق
منه آله فان المشتق هو الذي يتغير فيه معنى المشتق منه مع خصوصية دون الكل وانما
عدل عن الجواب بالظاهر وهو نعم الى قوله ومع الاشتقاق تنبيها على ان هذا امر خفي
محل اشكال لانه كيف كما ينبغي الاشتقاق مع تخليص معنى الاشتقاق وهو ما ذكره بقوله غير
يقتضي مثل نصر وامثاله بل اراد ان الاشتراك في المادة كاف في الاشتقاق الا
فالة آله لتوافقهما في التركيب وقد يقال اراد وقد يده والمشتق عن قبيل الباب في
التركيب بشهرة وايضا الصيغتان هما اللفظتان المختلفتان وزنا فقوله الالاه
على تقدير الوزن قطعا فعل اختياره على الكلمتين او اللفظتين المتعاريا في
التركيب كانه قال بين اللفظتين المتخالفتين وزنا المتوافقتين تركيبا وقوله
بان الصيغة مجرد الهيئة العارضة لجوهر الحروف فانه ان يضبط الصور تتغير
لها مادة واحدة مردود بقوله صيغة هذا الاسم وصيغة قولهم الرحمان معنى التجبر
والرحمة ليس مع ان الصور تها العارضة لمادة وتهاوقوله ورد اخواته والرجلة

معترضة اشار بها الى الاشتقاق الاكبر وانما آثار بان الاشتقاق الصغير فان الفرق
والغير تعارا بان مخرجا والهمزة والدال اشتركا ان زيادة الجد وقيل اشتقاق
الالاه ايضا اشتقاق كبير لان همزته المنقلبة عن الواو كالفعل عليه الجوهري
والهمزة تشارك الواو في الجهر فقوله هل لهذا الاسم اشتقاق كيون سؤالا عن
الاشتقاق الاكبر والجواب مطابق له الا ترى الى قوله ورد اخواته وردبان الاشتقاق
اذا اطلق تبادر منه الاشتقاق الصغير والتراع انما وقع في ان الاله هل هو مشتق
اولا فلا مجال لحمل السؤال على غيره كيف وقد علل بان الاشتقاق الاكبر اغير انما
لا مقصود اهم الكلام وقول الجوهري معارض بقول غيره مرارا لا يتبع وان سلم فليكن همزة
الالاه ايضا واوا وان جعلت همزة الصحيح اصلية قوله وذلك ان الالاه يتخذ
المعبود الذي يعبد فاتخذ الناس آلهة شتى وزعم كلا ان الحق ما يقوله فكثر الخطاء
زاد الافكار وقف الباطل في الاعتقاد وقال النظر الصحيح وما يودي اليه فالحق الصحيح
وان جعلت الاشارة الى السؤال اي احتمال السؤ فالمعنى ان الالاه ما تحير في معرفته
وصفاته وما يجوز عليه فالافعال وما يليق فان قلت هل يقصد بلفظ الله هذا المعنى
عليه تعالى الدلالة على مغزى الحيرة قلت هو علم لا يقصد به الا الذات العالمة قد يذكر
المعنى مع التسمية فان كان يقصد تعالوا هل نحج لام اي لام الله ودون الالاه
لا يقال الا وكان الضمير في السؤال الاول والاشارة في الثاني راجعين الى الالاه
فرجع الضمير الى الاسم في جزء فتفكك نظم الكلام وانما نقول لفظ الله هو الالاه بحذف
الهمزة فالمعنى على ذلك التقدير هل يتبع لام الالاه بعد حذف همزة وارد بها التنبيه
ضد الترقيق اعني التفخيم وقد يطلق على ما يقابل الامالة وقد امالة الالف نحو
مخرج الواو كالمسكوة والزكوة والربوا وقد يطلق على قوله نعم بانه يدل على جواز
التفخيم اللام مطلقا وقد اتفقوا على الترقيق بعد الكسرة استقلالهم علو التفخيم بعد
الكسرة واجيب بان السؤال عن جريانه على اصل الاستقاقة او تولده فتحقق
العلة لاصل محل الشبهة فاجاب بصحة قاعدة سنة اي طريقة مسلوكة بين الناقدين
وعلى ذلك الوجه كلهم اي الذين شاهدناهم او نقل الينا كلامهم واطباقهم على التفخيم دليل
انهم وجدوا عليها ائمتهم الاقدمين فهي عندهم آثارهم معتمدون قوله وكابرا عن كابر
المفخم

واعلم ان الاشتقاق يعتبره
مع الترتيب كضرب وضارب
ويسمى الاصغر او بدونه نحو
كتب وكاتب ويسمى الصغير او
المناسب فيهما نحو علم وتعلم
ويسمى الاكبر ويعتبر في الاصغر
موافقة في المعنى وفي الاصغر
مناسبة تخص الاصول

ظرف لاجريت فوجب ان يكون قوله فجرى كونه ربانا الى آخره بيانا للمسبب فجرت لاجله
هذه الاوصاف ليلائم فصل بين الجزء المضاف بغيره فان قلت لماذا لم يختر
الملك على المالك ان يقول ههنا وفي كونه ملكا بيده الامر كلية العاقبة قلت انا
نظر ههنا الى مآل المنع فكونه مالكا للامور كلها يوم الدين نتيجة كونه ملكا فيه فكان كونه
مالكا للعالمين نتيجة كونه ملكا لهم ولذلك قال الاخفش هو بمعنى الملك وما تقدم من
اعتباره انما كان بالنظر الى اللفظ او الى مجرد مفهوم الوصف بالضم الاولى قوله
وانه حقيق بالحمد والثناء سواء كان بمعنى اتصافه بالحمد اي كونه حقيقا بالحمد
ويفهم منه كون الحمد حقيقا به كونه حقيقا بالحمد فلذلك قالوا لم يكن احد احق منه بالمدح
انما اتى بكل احد لان مساق الآية يدل عليه العبارة فيفهم منها عرفا تعرف وفي ايضاح
المناسب لكون الحمد حقيقا به دون غيره وما يفهم منه ان يقول لم يكن احد غيره حقيقا
بالحمد لان قولنا احق يدل على ان غيره حقيق به الجملة فكانه لما اشار اولا الى انحصار
الحمد فيه سبحانه بنى عليه هنا انه ادعى له ما سبق له الثناء ويل ايا راى ان مذهبه قيل الضمير
الاول لسد والثاني للحمد ويرد عليه ما سبق له قوله فكان حقيقا بالحمد فاياه الخضوع
وقوله حقيق بالثناء ويرد بان تقديم الظرف يستدعي قصره ثم على الحمد ويجب ان
تقديم لمجرد الاهتمام بما تعلق به الاستحقاق قوله اياك ضمير منفصل وذهب الزجاج الى
ان اياك مظهر وهم اضيف الى الضمائر التي بعده ازالة لابهامه كان اياك مضمر
تفكك واستدل على ذلك بما ورد من اضافته الى المظهر والطاهر الى انه مضمر مفسر
الى ما بعده مما لا يسمى كما في اضافته باحكاه عن بعض العرب وزيف بان الضمير
لا يضاف وان ذلك دليل عليه وابن كيسان وبعض الكوفيين الى ان الكاف واحدة
هي الضمائر التي كانت متصلة واياه عماد لها لتصير منفصلة يسيها وقوم منهم الكوفيون
ان اياك بكماله هو المضمر واستضعف بان ليس في الاسماء المضمرة ولا المظهرة ما
يشكل آخره كافا وياء وذهب المحققون ومنهم الخليل وسيبويه الى ان اياء مضمر متصل والكاف
حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف من ذلك وانما اتى بكاف الخطاب بعد الغيبة
طلبا للاخبار فانها بالاجماع حروف تدل على احوال المخاطب وتبين بها ما يريد بالتاء
واما اللواحق بان قرأت انتما انتم فالكاف وحدها هي المنبئة على احوال المضمر

المغني

الذي هو ان وقد نقل عن الفراء ان المضمر هو الكاف وحدها وعن بعضهم ان اللواحق
هي الضمائر التي كانت مرفوعة متصلة فذهبت بان ليستقل فلذلك لم تجعلها
معربا عليها بناء الاعراب المحل كما فعلوا بان الحاجبة قال ابن الحاجب قال المصنف لما كانت
مشاهدة الاشياء ورؤيتها طريقا الى الاحاطة بها علما وصحة الخبر عنها استعمل
الرؤية في العلم فقال تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ولم يقل الم تعلم وقال
الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وقال في سورة العلق ارأيت الذي ينهى عبدا اذا صلى
رؤية القلب لانها مكان العلم واستعمال رؤية العين في معنى الامر قوله فاياه واياك نحو
بالنفع فالتحذير فاياه واياك الشواب كانه يقول ان كلا منهما تحذر من الآخر اي
ان يقع عن التعرض للثواب ويقبض عن التعرض له وعليس مثل ذلك و
انما قال فتنبه ولم يقل فانتبه ولعله استحقاره واستضعافه فلا يصلح ان يعلل عليه
وينكته بني انه نظر بمعناه الى المضمرات او مضمر مضاف الى ما بعده قوله
ثم قال فغير اسلوب الكلام ههنا الا يبين للانكار فلو قال والتقدير فاستعن
لان الآية الا ولى على انكار اختصاص غيره بالعبادة والامر به والثانية على
انكار اختصاص غيره بالمعونة فهما انكاران لكن لما كان الثاني اغرب وابعد
فرتب الكلام عليه ليفيد ثبوت الحكم فاذا دخل على الامر بعبادة الغير
مفيدة الاختصاص دل على ان المنكر قيد الاختصاص دون العبادة والامر بها
وفيه بان ذلك انما يلزم اذا اعتبر التقديم اولا ودخول الفوقانية ثانيا فيرد الانكار على
الاختصاص اما اذا عكس فقد ورد الاختصاص على الانكار وافاد الكلام ان الانكار
العبادة والامر بها مخصوص بغيره ثم وتعيين قصد هذا المعنى بقرينة المقام وينظر
ذلك ان لو يطيعك كما ذكر نه المفتاح محمول على استمرار الاشياء للاشياء لا على استمرار
وان قوله دائما بلا مين يفيد تاكيد الدوام دون نفي التاكيد وان قولك ما انا
قلت هذا بدأ على معزم اقله دقاله غيري لا على معنى ان اقله وحدي بل على ان اقله وغيري
والضابط ان النفي اذا حكم قيد بعدا النفي فيفيد نفيه وثبوت ضده عرفا قد
يقيد به فلا يفيده وكل واحد من الاعتبارين تعيين بقرينة شهد له قد سبق في
تحقيق منع قوله تخصك بالعبادة بما فيه غنية عن اعادته والبيت على ما ذكر من
قصيدة مطلعها تحمل من وادي الشعب حاضره والثوى بعاقل الجناء حاضره

هذه بيان لعلاقة المجاز بطريق المسبب والمسبب لان الرؤية سبب للعلم عنادا

التعدية هنا على طريق الايصال الى المفعول الثاني من باب الرجل والاثنين من باب الدار

ح اعتصاد ودعا الى العلاء

والمروي عنه المحاسة عن مضرس بن ربعي فايا ك واللمز الذي ان توسعت
فانت عليك المصادر والموارد ومواضع الورود والدخول والمصادر مواضع
الصدور والرجوع اي احذران تلابس امرا ان اتسعت مداخله ضاقت عليك
مخارجه والمقصود الحث على التدرج في مواقبة الامور قبل الشروع فيها وليكن
للخضوع حدود ونهايات داخلة تحت لفظ الغاية شاملة لها لكونه اسم جنس مضاف فتح
انتهاء الغاية اليها كانه قيل انتهى فانتهاية قال الراغب العبودية اظهار التذلل و
العبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقوله الآية يروى بالنصب على المفعول به
باضمر غاية الخضوع بيان لوجه استعمال العبادة في الخضوع بعد لا ظهر استعمالها فيه
كانه جعل مقتضى الاستعمال ظاهرا الاستعارة من غيره فلم يتعرض للظهر لانه مقتضى
المقتضى فنظر ما توهم من ان الصواب ان يقول لانه الاولى فكان هو الحقيق
وانما قال بعد ليس الالتفات لان السؤال عن فايدة العدول لما كان مستلزما لوقوع
استبعاد واستنكار للمخالفة مقتضى الظاهر الذي يتبادر الطباع الى قبوله
عاريا لفيافة الاستبعاد اولا بانه فن من فنون البلاغة مشهور فيما بين
علماء البيان لانه مخصوص بانواع كثيرة وامثلة غير منحصرة وثانيا بانه فائدة
للعرب العرباء فراى ايكلامهم واشار الى ضمنه الى فايدة عامة للالتفات تشترك
المتكلم وهي التصرف والاقتدار في فنون الكلام واظهار القدرة عليها وتمهيد
اخرى لرعاية فرجهة السامع وهي تطرية نشاطه لاصغاء الكلام واستدرار اصغائه اليه
بحسن الاتفاق ثم ذكر ان الجمع بين هذه الفوايد مختصة وبين الفايدة المخصوصة بهذا
الموضع فكان قال ليس العدول عن طريق الى آخر بسبب هذا الامر المشهور ومعادوله
فايدة عامة وخاصة فكان الجواب منطبقا على السؤال وفي الالتفات اشارة بقوله
هذا الى ما يفهم من الكلام السابق وهو مطلق العدول الواقع بين الطرق الثلاثة وضمن
انواعه الستة الحاصلة بلحاظ الانتقال من كل واحد من تلك الطرق الى الاخر
ثلاثة ولها ما يذيع وفي المسئول الخ الغيبة الى الخطاب وكذلك
يذكر له مثالا وثانيا ما يشارك الاول في طرفيه على التباول وثالثا ما يشارك
الاول وبه بقوله وقد التفت مرؤ القيس على نوع ران هو الانتقال من التكلم الى

استدار بعني ادار اللبن

الخطاب

الخطاب بليك واقتصر على هذه الاربعة لانها اشهر تلك الانواع واراد بعد ايان
ههنا كما في خطبة المفصل العلوم الثلاثة وقد يقال ان الالتفات يبحث عنه في كل
منها اما في علم المعاني فباعتبار كونه على خلاف مقتضى الظاهر ومفيد المعنى المقصود
واما في البيان فباعتبار انه ايراد معنى واحد بطرق مختلفة وضع الدلالة عليه
وبهذين الاعتبارين لقيد الكلام حسنا ذاتيا للبلاغة واما في البديع فبحسب
انه فيه جمعا بين صورتين متقابلتين معنى واحدا فكان فيه محسنة المعنوية ويؤيده ان
صاحب المفتاح اورد شارحا في المعاني واخرى في البديع واشار الى كونه من
البيان ايضا حيث عد خلاف مقتضى الظاهر كناية وقوله تلك المعاني اشارة
اليها بحسب الجري على النفس على ان في كلمة المعانة تكون ليلك كالتفاتا
الكلام الى الخطاب فالالتفات عنده كالاشارة السكاكي فالفائدة الظاهرة
عن الشيء بالعدول عن احدى الطرق الثلاث الى اخرى منها اما الحقيقة والمجاز
ومنهم من استوفى الالتفات بسبق التعبير بالطريق المعدول عنه وحاول انطبق
كلام الكشاف على ذلك زعم ان الالتفات الاول اثبات من الخطاب الى الغيبة
والثاني في ذلك من الغيبة الى الخطاب والثالث في جاءني من الخطاب الى التكلم
ورد عليه بان حرف الخطاب جار على اصله فيكون خطابا لمن تبلغ منه الكلام لا
خطاب يتعقبه لذلك الجعل صاحب المفتاح تلك الاثبات اربعة للسماعات و
بنى اتيانه في جاءني الالتفاتان لانه عدل اليه عما سبق من طريق الغيبة والخطاب
في فيه ظاهرا واعلم ان قولهم التفاوت الملكان عما الالتفات اليهن بتجريد
وان لم يجرد كقوله وهل تطيق وداعا ايها الرجل لكن الالتفات الان منزل التجريد
على مغايرة المنع للمنع منه فرتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف
دار الالتفات على الاخ والمعنى لتخلصن منه ما اريد به من اراءة المعنى فرضوه
اخرى مغايرة لما يستفيد بحسب الظاهر ويؤيد ذلك ما نقله بعضهم عن ابي علي
جني وابن الاثير حكيا ان قوله ليلك يزيد ليسين بالالتفات فالقولان احدا
التجريد وهو مخاطبة الانسان نفسه بالالتفات مما لا يعتد به والاصح نفع الغيرة وهي
اللام موضع وبحسبها جرى تجمله والخطاب هو الخاص الخ والظرف اعني حال الخ

اولم ودع حزيرة ان الوكب مرتحل

بعد اثبات الاشهاد وقوله لنشهد بهم سبحانه تقريرا بعد تقرير فلما اثبت لهم الجاءة بصيغة
الماضي وجعل خبر الذات فاز فالها بالمنقبة اخلاصهم وارضاه ثبوت الجاءة على
الزيادة وكما يدل الوجه الاول يتطاير الاشارة الى تاكيد الثاني بالنقل على الصحة
قوله واما ثنايا فان فالزيتية فيه اشارة الى ان تلك الصيغة موضوعة لطلب الفعل
مطلقا لكنه نزل الاخبار مرتبة الانشاء دعاء وفي السامي التماس اللفظ والحال
كلها مستوفاة معناه والحقيقة واعتبر ابو الحسين نزلة الامر الاستعلاء في الدعاء
التضرع في الالتماس عدمها وهذا اوسط واذا اطلق عبد الصمد بن سعيد
قوله شرط السابقة وهم ابناء السبيل المحملة نزلة الطرقات اي يتلقونهم قال الراغب
سمي الطريق طريقا لوقوع ان يتلف سالكه او يتلوه سالكه كما يقال اكلة المغازة اذا
اغمرته او اهلكته واكل المغازة اذا قطعها وكذلك سمي بالقة لانه يلقى او يتقوت
قوله لاجل الطاء فانها مجهورة مستعلية والسين مهموسة منخفضة وتداخلا عليها
لا يخلو عن ثقل فابدلت صادا والاتيان بالطاء لزم الاستعلاء والسين فتامل
وقدم الصاد وصوت زاي يكتسي بذلك نوع جهر فرفرة وقربها من الطاء قوله
كما قال الذين استضعفوا استدل بتكرير العامل اذ اللام هنا على ان البدل
حكم التكرير وهو يكون ان يكون مجموع الجار والمجرور بدلا عن مجموعهما فلا تكرير حينئذ
للعامل لانه الفعل واجب بان بدل المفرد ينحل الى مفرد اذ تكون اصل وذريعة
بان الحمل عليه يستلزم تكرير العامل فقط وهو غاية القلة بل لا يجدي نفعا
لانه يراعى فيه وقد يقال انما اعتبرت البدلان يكون مقصودا بالنسبة وقد علم ان ترك
الواو ذات لا تفيد معنى الا الاشعار الى بعدها تبين ان اللام ليست غير الواو المكسورة
اليه فلا يكون خبر امر البدل قوله فائدة البدل هو ما يقبل هذا سوال واحد اي
فائدة البدلية اخر جعل شرط الدين بدلا والا فقد ذكر استقلالا واصالة مع ان
المقصود حقيقة والجزاء كان لزم فائدة تبين احدهما التاكيد بذكر الشرط وتبين ذكر العامل
وبهذا التكرير يمتاز عن التاكيد وعطف البيان عطف الخمار وكونه مقصودا بالنسبة
يمتاز عنها مطلقا وثانيهما الايضاح بتعريف المبهم فقوله والاشعار فرق عطف البيان
وقد ترى في محرر ما لحظ المصنف فائدة هذا الشيء واحد هو التاكيد من وجوه شتى

ذكر الشيء مبهما وتفسيره بعد تقريره وتاكيده وقوله ليكون ذلك شهادة متعلق بالتاكيد
والاشعار معا اي اكيد بوجهين التثنية والتكرير واشعر بكلمة ليكون الكلام المشتمل
عليها شهادة لاشتراط الملبين بالاستفاتة طلبا لمزيد وجه واكده اي طلبا وحرص الكل
واكد فمن يوصف صراطهم بالاستفاتة اما اولا فبتثنيته وذكره وتكرير المشهود به
وفي السامي واشار اليه المثال ليقول لانك تثبت وكره وذلك ان المراد بالذين
ان بين انفسهم هو الذات كما هو المراد بقلان واما الاكرم والافضل الذي هما
لفلان فتقدر بهما منهوما ما واما ثنايا فبالتفصيل بعد الاجمال فانه ابين وفي
نزلة الشهادة والبراءة بمعونة مجملا اولا ومفصلا ثانيا وتقدير الكلام ثبت وذكر
تذكرة اولا مجملا ثانيا مفصلا واما ثالثا بتكرير العامل تقرير الاتم مع افادة تقوية
التثنية فائدة اخرى معتوية لاركان الشهادة المذكورة وقد فصلها بقوله و
اوقعت فلانا آخر بيض او وقعة تغيير او ايضاح بقصد تكرير العامل كما مر فان جعلا
وكونه مشخصا معينا ما ذكرنا ثبت بتقدير العامل المؤذن باستيناف القصد كما
قيل ذلك فائدة يجب ان يكون علمانية الكم والتفصيل غير مرادفين والا لزم
او غير مرادفة بما قصد ذكره اكد واتصل يشكل ان الاستيناف القصد اليه وقد تقدم
من ظاهر عبارته ان قوله ليكون متعلق بالاشعار وحده وان وجوه الاتمية راجعة
الى كونه ثانيا وتغيير ايثاره ان يشاركه عطف البيان فيها مع ان اقتضاء التغيير
فلان وتخصيصه بلا مرادفة لا يخلو عن مناقشة وقوله غير مرادف نصب على الحال الا
الجر وربما فيه والمراد المستكن في المعين قوله واطلق الاغراء الى المقيد بشيء
غايته عدى اليه بالباء ليستوفي بعونه المقام وكلا الاغراء بجملة ولما كان هذا الشعار
قال لان هذا الذي اسد عليه الى آخره فان لغة الاسلام والاستعانة اما طلب سعادة الدنيا
مشتملة على النعم كلها فمن فانها فقد جاز ان يخلد فيها واذا جعل المتقصد بالذين
هو الذين اريد بهم الى ايضا الذاتي فقصد تكرير العامل وتقييد المبهم فيه ضد ذلك
البالغات فقولهم الذين يسلمون نظير لقوله فهو الشخص المعين ويدرك بنظر الاتم
اوقع وان جعل صفة لكان المعنى انهم جمعوا بين النعم المطلقة التي اثبتت لهم
بطريق الصلة وبين السلامة التي اثبتت بطريق الصفة وفي قوله هنا دون قوله انا ذكر
الذي انعم
المغضوب

سورة البقرة

الملفوظة يقال لفظ القول والنطق به كلاهما بمعنى واحد فالتغيير بهما يوجب التغير
قائم مقام الفاعل والمنطوق بها كناية عن حروف المباني فانها ظاهر الملفوظة حقيقة
مفردة وانما في تركيب الكلام فان التلفظ بزيد مثلا ملفوظ بوقوعه على وضع معين وهيئة
مخصوصة وقد يقال لفظ مستعار لما يعم بها لهذه الهوية فالمراد بهيئة الملفوظ
بهذه الهوية التي يعرض بها تلك الاسامي ولا يكون وجود الالف في
اول هذه الهوية اسما لما تلفظ بها مطلقا بل الملفوظات بعينها وهيئة انتظامها
لاستقلال المشهور وهو كون الباء وصلة وكون الملفوظ به غير الملفوظ وانه تركيب
ركيك بل وجعل الفاظ مخصوصة ملفوظا بالتلفظ بالفاظ اخرى اسما وفاعلا وهيئة
عن وجه الكناية ﴿و﴾ فاي فصل بين اجمال في السؤال او لام فصله بقول او معونة
واني في الجواب بحرف الاضراب فنبهها على ان ما جيء فيه ذكره وسابقه ربته وقد يتكلم
كلاما في نظيره فان قلت قد قرن هذه الاسماء اذا وليتها العوامل او دخلت الاعراب
فقد علم انها معربة فلم استدركت قلت المعرب يطلق على منعول الاعراب الكلي وعلى
ما يقابل المبني اصطلاحا والذي علم مما سبق انها اذا دخلت عليها الاعراب كانت
معربة بهذا المعنى الاول والمقصود بالسؤال والجواب انها حال كونها معدودة ساكنة
الاعجاز معربة بالمعنى الثاني وليس هذا لازما للاول او في قلة ذهب بعض النحاة الى ان
الاسماء المبنية قبل التركيب وعلى تقدير اللزوم لا استدراك لبقاء قصد هيئتها
قصدا بعد ما تبين بناؤها وقرن بما يزيل عنها شبهة البناء واعلم ان المنصوص
وجمهور المحققين من النحويين حصر اسباب بناء الاسماء في مشابهة الابكر لبعض
الاسماء المبنية معنى معربة وجعلوا سكون الاعجاز بناء قبل التركيب فقالوا بناؤها
على ذلك كبناء العرب جوزت في الاسماء قبل التركيب لتقابل الكنيين كما في الوقف
فقالوا زيد عمرو صاد قاف ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الاسماء
المبنية كذا كيف وانوارتها لا يقارن ما بعدت الاسماء اكثر الاعجاز متصلا بعضها
ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء انا نقول هو قبل التركيب بحكم الوقف سواء
كانت متفاصلة او متواصلة اذ ليس بينها قبل ما يوجب الوصلة فالمتواصلة منها في
نية الوقف فيكون ساكنة بخلاف اين وكيف وحيث وجيرا ذا عدوت وصلا فان

العوامل يجري عليها

حركتها كحركة لازمة لا يزول الا بوجود الوقف حقيقة ونقل عن ابن مالك انه قال
رأي من جعل الاسم قبل التركيب معربا حكما لا سعد عن الصواب اذ لو كان مبنيا كان
وصلة التعديد اذا يريد بسكونه نهوضا وقد اكتفوا بكون الاسم موقوفا اصطلاحا
بوجود السكون فهو قبول الاعراب وعدم اعتباره وجود مقتضيه وعرفوا الموقوف بما يختلف
آخره باختلاف العوامل ولو اريد ما يمكنه الاختلاف على قانون النحو لخرج
الوقف بالفعل او كان في نيته ذلك اما قريبا كالاذا وقع قبل التركيب او
ما بعيدا كالاذا وقع في التعديد وفي شرط نية الموقوف وجود مقتضى الاعراب فقد
اعتبر الاتصاف به اما فعلا او قوة منه ولامت حاشية الاصطلاحات اللاتي بالنون
المضمومة والتاء المثناة من فوق المكسورة في المذهب الآخر الى الفرق بين الباء وغيرها في وجود المانع وفقد المانع
المقتضي يجوز التقاء الساكنين في الثاني دون الاول وهو حكم وقد مر في بان تلك
الاسماء قد استمر بها السكون قبل التركيب فاشبهت الموقوف فاعتبر فيها ما جاز فيه
﴿و﴾ لذي بها حذوك النعل بالنعل اي قدرتها بقدرها وعلى هذا فقس ان يقال فخذيت كيف واين وهولا حذوا الى قدرت بها
فاعلا ربعضهم انزلها بالقلب فاوخل الباء في المقدر اشارة الى الباس فانقلب الضمير
المستتر بارزا وسقط الالف واضيف المصدر الى ما يقدر بها وبالجملة الى ان الفعل
المتعدي تارة متروك اللازم ثم عدي بالباء فكانه قيل قدرت تقدير كيف والكاف
اضعف من الاول وقد يقال هو نعت لمصدر محذوف اي فاقدر لها قدرا مثل قدر
بسيرة على حذوها ظرف لسلك طريقة واما مصدر مضاف الى المفعول
اي تبع والعدة اتباعا واما مفعول به اي اتبع سيرته والباء للتعدية الى الجانب الذي
سلكه سلكها فالباء على الحركة والظاهر ان يقال بالتضمير اي اذهب بها مذهبه
حذو كيف اي مقدرة تقديرها وفي نظائرها من نحو قوله الا قدد وبها حذو ان ﴿و﴾
فالنظير يدان ما ذكرتم من انها اسماء معربة وان سكون اعجازها وقف بانا نكون
مقصورة ناقصة ومدودة وتاجوى فان ذلك يخيل ان طريقة هذه الالفاظ في نفسها او
من طريقة قولك الا مقصورة وفاء ومدودة اسما فيكون هذه الالفاظ في حالة
التهجي حروفا واما نذكر التخيل لان المشاركة في بعض الاحوال لا يفيد المخالفة في

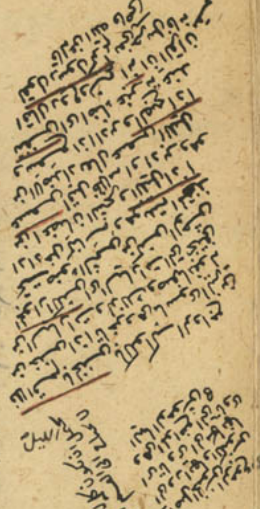

کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۰۲

راجع الی الحروف وقد شوهم جوعا الی الکلم فالصنع ازدواد یدان نوعی تصویر الکل
بیجی حروفها علی الترتیب فیقارنه الامر بتصویر مثلا عزیز اکتب حادیا یا ماضیا
بکذا ضرب ویرد علیه انه لا یصح حینئذ دعوی استمرار العادة بذلک فان الملفوظ اکثر
الکلم فی الامر بتهجیها اکثر من ان یهجی حروفها مرتبة قوله وشرع قبل للکتابة عطف
یجری فی التفسیر لقوله شرع بحث وقوله کیف کتابة عن الحروف وان لم یتطرق
باشتراک او نحوه ان یلفظ وعلی جواب اما وهو مستدل الی الظرف الذی بعده والمسألة
الطریقة والجهة الوجه الثانی ما ذکره بقوله والبقیة وحاصله ان اشتراک الیاء فی
ما بواحد او جواز صور الحروف للامر من موقع اللبس فیها انما یتأتی علی اعتبار ان
الملفوظ به فی ذوات تلک السور هو الاسامی دون الحروف وسیجیء عدم الاشتباه
فی سورة ثلثة اسمها امر الفواتح باقامة السن الوجه والجواب ان الملفوظ فی
الحروف فی انفسها غایة الغایة فان حروف الهجاء انما تجلی اسماءها فان
قیل ربما یعتبر فی تلک الحروف الفاظ مستعملة کما فی اله وحم فی قولنا المقصود
الاحتراز عن وقوع اللبس عند اتحاد الحروف فی الاسماء بالکلیة وهو یتحقق
ان نقول الملفوظ بالفواتح علی غیر وجه تعدید حروفها المکتوبة باسمائها الاشتهاریة
فائدة اولا یحصل منها الفاظ بعید بقیتها معانی یعتد بها ثانیا ان بعض الفواتح قد
لا یحظی بالاحد غیر مورده وهو ان یلفظ باسم الحرف کقاف او فواته وان کانت
الفواتح ثمانیة واحد عشر اسم اشتباه ذوالیاء بیاض وحفص المفردات بعدد الاحظار
اولا یتوهم منها الفاظ مهملة کما فی بعض المرکبات ولو کان فی مثل الامر من
الوقایة تکتب بالیاء فتقوله واقاه عطف علی سهره وتفسیر لما قوله وان الاتحاد فی
بعضها عطف علی اسم ان فان عطف المتفرق مهما فرعا علی اسم المکسورة جائز
وان لم یجز ان یقع اسمها الا بلا فصل والفرق بها بالجعل الفواتح المصورة بصور
الحروف وغیر متجاوة حالها الی غیر معدة حروفها المکتوبة باسمائها وذلک بان
یلفظ بالحروف التی لها الکل بطائل الی لا یظهر کثیر فائدة ولا یسلم به الا بعد
الاحساس حالیت منه بطائل الی بنایة قوله لا یظهر لبعض الیاء وفاعلم ضمن اجمالی
والجملة صفة له الی بعضها فی حیز ان وضمیره هو مورد البعض وضمیر علیها الواقعة

خبر لقوله فان شهره وما عطف علیه الوجه الثالث الاشارة الیه وقد العصب الی الکتاب
بکتابة الفواتح الی اعتذار فان خط المصحف خالف القیاس فی موانع کثیرة وتبین فی
مقرره لصور المقصود فی الکتابة وهو استقامة الالفاظ وتعاد وتحفظ طاها
قوله علی الخط والجا آخر الخط تصویر اللفظ بحروفها واصل الجا تعدیة الحروف
باسمائها کما فرا مستعملا هنا فی تصویر الحروف وعطف علی الخط کانه تفسیر ای
علی تصویر الالفاظ وتصویر الحروف قوله کما لکتاب ای کتابة الکتابة قیل
الکتابة بالضم والتشدید قوله لا تزیده سلوکه الالف وقد مر کالحذف
الخافة نعم تقیده بالبقاء کالمصاحف واما لا تقیده الا التفهیم کما فی الصباح
وما یجری مجراها محوزان کتب علی قانون الخط وقوله خط المصحف وخط العروض
مبتدا اخبره فطان لالقیاس ان قدم علیه تشویقا الیه ولو جعل خطان مبتدا خبره
محذوف ای هنا او الکاف ان افعدة المعز وانما خص سور الکتاب بالفواتح والحروف
الحروف بتقدیر کونها اسماء السور لانا فاذا اریدبها تعدید حروف الالفاظ والا لم
یستقم کونها علی سورها اذ المتعارف فی التهجی ان یکتب ذوات الحروف ویتلفظ
باسمائها قوله هکذا قیل هو صفة مصدر محذوف ای ذکرا هکذا او مسرودا حال الا
انه حال ای کائنة علی الهیئة التی ذکرت علیها او مسرودة بدل منها او بیان لها او
کالبیان لها وقیل کون وقوع العصا کذا من التنبیه والاصل ان ما من الظرف الخاص
کان فی حکم العرب لا بعد لهم فیه فلما طعن فی السن انکر فی عقد شیا فشیا الی ان قد
کبرت سنی فاذا رایتموا فی خرجت من کلامی واحدث فی غیره فاعلموا ان العصا قد
ان العصا وعلی هذا الحاء وقوله وکالیکی عطف علی الالفاظ علی معنی القصد
بورود هکذا الالفاظ وازالة توهم وتعلقهم عن حال القرآن وذکر کالملفوظ فیما یؤدی
الی معنی قوله کلام الله قوله وقطع واظهار اما فی الجزم فرق علیهم او التسکین فی المتلو
عن اخرج صفة مصدر محذوف ای خروجا مرضیا وهو مبالغة فی الشواذ والاستجاب
فان الجزاء اذا صدر عن الآخر فقد صدرا والعین الاولی وقیل سمعا عجز ابجاد فاتهم
فصدا علی شموله اما بهم وتجاوزه منهم نعوذ بالله فان تعالی عز وجل الکلم وزبان الجاد
بمعنی التعدی والمجاوزة یتعدی بالی فی تعدی بمعنی عفا والعفو ممکن ان یرتفع

قوله وهو ان كتابا آخر فيه اريب مبتدأ آخر الخ عليه جر للتخصيص وقوله لانه عطف الخ وكذا الجزء وقوله بما تضمنه التخصيص من التأكيد الخ والمجموع خبر الآن وقد ردوا هذه العبارة بطيفة هي ان التخصيص مما لغا من اثبات ونفي فيجيء اما بها او باحدهما على ما يقتضيه الحال وتنظم الشريف الخ تقديم التقديم اعني لانه فيه ريب يفيد تخصيصا صاحبه بالتقدم وحده لكن بعد من المقام انما هو للاجابة فاختار العلامة التصريح بمع الحفظة على طريق التقديم واستغنى الظرف عن صورة الاستدراك بالعطف مافاته من كون التقدم حاصلا بذلك النظم وقد سبق ان حق العبارة ان كتابا آخر فيه اريب لا اياه اي القرآن او ان هذا كتاب آخر اريب لا فيه وكلاهما مردود اما الثاني فلفوات بقاء الظرف على ما هيئته بذلك النظم المقدر واما الاول فلان قوله فيه اريب كان جملة معتبرة الحصر كما بيناه كان المعنى ان اريب مخصوص من كتاب آخر لا ما هو ان قيل فساده ظاهر وان كان محولا على ان اريب فاعل للظرف لوافق النظم فاته التخصيص بالتقديم وكان تعريف اريب مستدركا وكان هذا المفهوم مخالفا لما بعد الكتاب ان الظرف خبر لان واريب فاعل له فالحق عنده ان يعطف عليه قوله لانه فلموه عن خبر الاخر عن المبتدأ الذي هو اولا بالذي هو خبر ثانيا قوله لانه فيها حاصل المعنى كان فقر الصفة الاعتبار على حضور الدنيا وان رجع الى القاعدة الغالبة من تقديم المسند اليه فيفيد حصر المسند اليه عند فقر الموصوف على الصفة اي الغول مقصور على عدم الحصول في الجنة لا بعداه الى عدم الحصول فيها مطلقا او عدم الغول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الحصول في هذه الخمور قوله وقرأ ابو السمال هو من تغير مشهور اسمه سهل بن محمد الجحدري قوله ان المشهورة بوصف الاستغراق وهذه كونه ذا ان المشهورة لشقوا الجنس اي الحقيقة ويلزمه بقاء افراده كلها او لوقوعه في سياق النفي الحقيقة بضمنه والكمال منتف اخرى في نفي الاستغراق توجيه فاذا قيل لا رجل في الدار يصح بار رجلان او رجال وغير المشهورة ظاهرة فيه وجملة امر اخرى الا ان الاول لان النكرة المنفية تعم افرادها والثاني لان النكرة المنفية قد يقصد بها نفي الوحدة المتوهمة في المجردة عن التقيد فيقال لا رجل في الدار بل رجلان اي الجنس موصوف بالتعدد لا ما لوحدة واما اوارد

لقطة في الاستغراقية وقلت لا نزاع في ذلك لانا نحمل وما رضاه الاستغراق على الاان مفهوم البنية الحقيقة ومفهوم لا نزع رجل فرق لا بعينه حتى ان فرد الاولى بالقارورة قلت ليت شعري اي فرق ان قلت ليس بمعقول وان سلم لا نزع رجل في الدار واما لا رجل بالرفع فمفاده نفي ان يكون في الدار رجل ما فيصح ان يقع في جواب من قال هل في الدار رجل فصحة ان يقع في جواب من قال هل في الدار رجلان او رجال ممنوعة قوله هو المشهور فعلى هذا يكون الكتاب نفسه هو المرفوع بالابتداء وآخر فاله خبره والاول ابتدأ به اوصاه ولا بد للواقف على اريب من نوع تغير يكون الموقوف عليه مفيدا منتفا عند الاول كان الوقف فيها ناقصا قوله بدليل وقوع الصلاة الخ متعلق باستدل على ان الهدى هو الدلالة الموصلة الى البغية اي المطلوب لا مطلق الدلالة عليها او وصل الهدى بهدى الى الخ ليتأتى الاستعمال في الصلاة كما في الايتين ولك ان عدم الوصول معتبر في مفهوم الضلالة فلم يعتبر الوصول في مفهوم الهدى فيتأتى ما ورد على الكشاف فمقابلة الضلال بالهدى للازم بينهما الاهتداء اما مجازا او استعارة كما في الصحاح والمراد واما بقي شيء وكلام صاحب المستدى في مقابلة الاضلال والاستدلال اذ ربما يقال ان الآية على ما لا يوصل لا يحصل شيئا لا اي غير واصل واجب بانه لا فرق بين الآية والمستدى في المطاوعة الا ان الاول اثر والثاني تأثر واعتبار الوصول في الاول دون الثاني فيتراءى ان المستدى كان خيرا من الآية وليس كذلك لان التمسك بالمطاوعة وجه مستقل فذكر المقابلة يقتضي ان يكون مستدركا فان قلت لا نسلم ان الاهتداء مستفاد من الدليل بل انه يفيد مجرد وضع المهدي مهديا كما ان المضل مضل لا الوصول الى المكان او تقرر من شأنه التمكن من الوصول بل يفيد بعض ذلك بيانه ان المهدي ربما يشاك الضعيف بالمهدي مجازا ووقع الاولى بهذا البيان التمكن مع عدم الوصول بالفعل يقتضيه فهل عليها والثانية بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وان المهدي مطاوع بمعنى اريه فاهتدى والمطاوعة حصول الاثر في المفعول بسبب تعلق الفعل المتعدي به فلا يكون المطاوع مخالفا لاصله الا نادرا والاثر والتأثر تغايرا بحسب الاعتبار كما سبق قولها انكسر واحتملها مكسر اقول لم يكن في الهدى الصالح لكن في الاهتداء وصول ونقض بنحو اوزم فانه يلزم ما قرر وعلته فانتبه وورد بان حقيقة الايتاء حاصل ورد بانه موارد

قد عرفت ان التام هو الوقف على مستقل يكون ما بعده ايضا مستقلا وان الحسن هو
الوقف على مستقل سواء استقل ما بعده ام لا ولما كان المخصوص بالمدح والمتعوت
لا يكون مستقلا كيف وقد يتوالى عدة اوصاف وهم مستقلا به بالرفع او فعل
والمتقين المتكلمون فرضوه متعلق بما قبله فالوقف على المتقين حسن غير تام وفي
نسخة صحيحة ذكر ان يكون لما بعد اللام الوقف عليه يتعلق اعرابي بما قبله
وصف فراجعها قبله فكانه تام بهذه الاعراب **قوله** كان وقفا تاما لان المستانف
كلام مفيد مستقل وان كان مرتبطا بما قبله ارتباطا معنويا نحو الصلوة وان عطفه على
قوله ان الذين كفروا وسيأتي تحريره **قوله** اما هذه الصفة اجمالا الاستفهام للفضل
منها على ان هذه الصفة اما ثابتة وانها يحتمل وجوها وقدم الكاشفة اشارة الى انها
ارجح منها وان كانت المخصصة او دونها الاستقبال وغيره الاسلوب المأمور بتلقيها
بمثل هذا الوجه وتخريج الوجه الثاني والثالث كما ياتي مثالها وقوله او دونها
على معنى ان دونها وان كان يدل عليها بالاستفهامية والتابعية فاجعلها اخبارا مقدما
لو كانت مبتدأ اما الخبر عطف او جاءت على ما ورد وان فرض حسنه صحة ابدالها عن
الفعل لا يعطف عليها ما هو بدل من المحكوم عليه وبيانا اما مفعول له لكون وارد
مسوقا وهو اما حال او بدل الثاني ان قوله بغير حال والغير فيه فاندفع ما يرد
بانها كالتتميم لعبارة المتن او الى المتقين بتاويل الكلام والنقطة وهذا اولى لان
متعلق قوله بيانا وكشفا للمتقين انها لا تفيد غير فائدة لفظ المتقين بل يفصل موصوفها
والذي ينبغي بقابل ذلك انها تفيد غير فائدتها والف قوله فيما بعد ويكون صفة
برأسها معناه انها صفة مخصصة مفيدة غير ما الف وموصوفها **قوله** اما جارة على سبيل
المدح صفة والمدح اعتصاصا بان الصفة الاولى اصل المدح وفي الثاني
بالعكس وبان المقصود الاصلي في الاول اظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره وفي
يقصد بتخصيص بعد صفاته بالذكر تنبيها على ان الصفة المذكورة اشرف سائر صفاته او
من الثاني اظهار ان تلك الصفة احق باستقلال المدح وبان صفاته الكاملة اما
مطلقا او بحسب ذلك المقام وقوله المنصوب الخ اما جاعله فعلا للصفات مجازا او
حال الجارية عما مر من الجواز **قوله** لتحلل ان تردد على طريق البيان والكشف يعني ان المتقي

الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة

الشريعة كما مر في قوله تعالى ارتكاب ما يستحق به العقوبة في نفسه سيئة او ترك حسنة وتحصيله
انه الذي يفعل الحسنات ويترك السيئات فالمتقون موصوفة على هذين الاعتبارين
بهذه الصفة اعني الذين يؤمنون بالغيب الى آخره مشتملة عليها معا فكانه قيل هم
على وجه لطيف هو انه عدد عن تلك العبارة الجامعة الى التركيب الغواية ايذانا ان
اصل وعمدة وان واحدة منها وهي الصلوة مشتملة على ترك السيئات بالنهاية
الى فانها ناهية وما ينبغي ان ينبه عليه هو ان ذكر الصلوة والصدقة على
الايمان وهي الآخرين على الصلوة والصدقة الى آخرها اصول وعمد ما بعدها منطوية
تحتها وفي قوله اساس الحسنات وشعبها اشارة الى ان اصلها الذي نسبة سائر العبادات
البدنية والمالية دلالة على تفضيل الايمان عليها من وجهين الاول انه اصل الحسنات
كلها بخلافها فانها اصلان لبعضها الثاني انه اساس لها لا يوجد حسنة بدونه كما
لا يوجد بناء بدون اساس بخلاف الصلوة للعبادات البدنية والصدقة للمالية
فانها ليستا شرطين لصحتها وان كانتا اصلين لها فهما بمنزلة الاساس الذي قد يبنى فيها
بعد الرداءة **قوله** وسما العبادات الى آخره غلب في عرف الشارع العبادات التي يشهد لها بان
التي بها كان اتيانها واذا اطلق العبادة كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
اريد بها كان اتيانها بعبارة المثل او الى المتقين بتاويل الكلام والنقطة وهذا اولى لان
مقتضى قوله بيانا وكشفا للمتقين انها لا تفيد غير فائدة لفظ المتقين بل يفصل موصوفها
والذي ينبغي بقابل ذلك انها تفيد غير فائدتها والف قوله فيما بعد ويكون صفة
برأسها معناه انها صفة مخصصة مفيدة غير ما الف وموصوفها **قوله** اما جارة على سبيل
المدح صفة والمدح اعتصاصا بان الصفة الاولى اصل المدح وفي الثاني
بالعكس وبان المقصود الاصلي في الاول اظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره وفي
يقصد بتخصيص بعد صفاته بالذكر تنبيها على ان الصفة المذكورة اشرف سائر صفاته او
من الثاني اظهار ان تلك الصفة احق باستقلال المدح وبان صفاته الكاملة اما
مطلقا او بحسب ذلك المقام وقوله المنصوب الخ اما جاعله فعلا للصفات مجازا او
حال الجارية عما مر من الجواز **قوله** لتحلل ان تردد على طريق البيان والكشف يعني ان المتقي

ومنه اقامة الصلوة وذكر ليقيمون الصلوة اربعة معان مر على الاولين استعارة تبعية
على الاخيرين مجاز مرسل قوله فمن اقام العود الى البقية هو اصل اللغة هو الانتصاب والاقامة
افعال منه والهمزة للتعدية فمعنى اقام الشئ جعله قائما اى منتصبا ثم قيل اقام العود اذا
قوته اى سواه وازال اعوجاجه فصار قويما شبه القيام بما استوت الاقامة تبعية
الاجياء التي صارت حقيقة فيها للتسوية المعانى كتعديل اركان الصلوة على ما هو
وانما لم يجعل استعارة تمامة لتحقيل القيام فانه الاجياء بل التسوية تهاية زاد
المناسبة بين المعانى هذا وقد قيل الاقامة بمعنى التسوية حقيقة هذا الايمان المعانى
فلا حاجة الى الاستعارة الا ان المصنف بالغ في فلا يحتاج على تمكن المناسبة قوله
فمن قامت السوق اذا نفقت تفاق السوق كانتصاب الشخص من حسن الحال والنفوذ
اتا فاستعمل القيام فيه والاقامة اتقانها اى جعلها نافذة ثم استعيرت منه للمداومة
الشئ فان كلا من الاتفاق والمداومة يجعل متعلقه مرغوبا مثاف فيه ويشهد
عليه ان هذه المشابهة حقيقة بعدا وايضا الاصل في اقام السوق مجازا فالتجوز منه تضعيف
ودفع الاول بالجعل على المجاز المرسل بعلاقة الذرة فان الانفاق يستلزم المداومة عادة
وانت تعلم ان هذا الجعل على تقدير صحته خلاف ما في الكتاب والتشابه فيه ظاهرة
الحقيقة وفي الدراية شبه الجار لما قيل الجار فرجت عليه دارية سنة كاملة متوفى
العذاب اى سوق المضارعة به السيوف على الغير او التشبيه والتعريف ان الكيفية والشعر
والقبط كناية عن التام كان بعيد بالتقاط وعن اجابتنا قوله قام بالامر اى اجتهد في حصله
وتجلد فيه بلا توان وحقيقته قام ملتبسا بالليل والقيام لسهر على الاقتناء شاذ
يذهب التجلد والتشمر فاطلق القيام على لازمه ومنه قامت الحرب على ساقها اذا اشتد
واستمرت كانها قامت واشتد سبب الارواح وكذب بالابدان واقتضى عليها بان
الاقامة انما كانت مأخوذة فاذكر كان معناها على قياس التعدية جعل الصلوة تجلدة
متشمرا لكون المصلى متشمرا اذا واظبها بلا فتور عنها كما ذكره وايضا وصف الصلوة
بالتشمر والتجلد انما يصح انواد وصفت بما هو لفاعلها على تاويل شخص بصدره والا يخفى بعد
ان تقول الباء زائدة فاقام بالامر للتعدية فالمستعمل في معنى التجلد والاجتهاد هو الاقامة فرجعت
لان قولهم فيه قعد عن الامر وتقاعد عنه يطلبه وايضا القيام يناسب التشمر لا الاقامة

كان التعود بلا مع الكل لا الاقعاد لان القيام بعض اركانها ان اراد ان القيام
على الصلوة تكون بعض اركانها ثم قد مضى ان الاقامة قد ذكر وعليه ان الهمزة فان جعل للصيرورة
كان معنى اقامة الصلوة جعل الصلوة مصلية وان جعلت للصيرورة كان معنى اقام
الصلوة فلا يصح ذكر الصلوة معه الا يجعلها مفعولا مطلقا والكل لا يلائم قوله
سلم وان اراد ان القيام لما كان ركنا منها كان مغلوبا بالجاء وهو ينافي الاقامة كما ان لها
ايضا توجه على ان ركنا فعل القيام بمعنى تحصيل هيئة القيام في المصلى حاصل الصلوة فلا ينافي
تخصيصها الصلوة وجعلها قائمة فان قيل العلماء اراد ان القيام جزء منها يكون
الجاء والى الاقامة جزء اخر الجاء وهي اخرها الذي هو اولا وما فوق اخر اجزائها فيؤدي
فمن يقيمون حتى يؤدون الصلوة يحتاج فذكر الصلوة معه الى ارتكاب كونها مفعولا
مطلقا ولا اشكال انه استعمال فيه وهو ايضا بعيد بعيد مما ذكرناه من الصلوة
فالى توجه والتسبيح فيها اشارة الى انه ليس كل منها قائما فاجاز ان يجعل بعض الصلوة
فالمعنى بها كما انها كان او سلما كان ولا اطلاق الشيء على بعضه ولا بعد ان يشهد
ثم المصلين اى المصلين وذكر بعض الاقامة تنبيه على ان جعل الشيء قائما فيه الى
حاصله فان القيام في الحضور اخلاص من الاستعمال من القيوم وسواء كان
الحصل لغيره ومنه القوام لما يقام به الشيء اى يحصل فحافظوا الصلوة اقيموا الصلوة فراقبوا
الحق اى حصلوها واشروا بها على الوجه الخير كما عاد هو منه الاداء والحق فيه الاتي
يقيمون الصلوة لما كان فرض المدة هاما لا تراعى الجاب كان حاملا على تقدير الاركان
كانه قيل اقاموا الصلوة ومنه اقام العذار اذا طلع الشعر على حد العذار
بؤدون الصلوة فتوجيهه ظاهر قوله فاقضاه قوله لفظ المفاعلة اما لان المراد بالتقبيل
تخيير الولاة او لما هو ضد الاهانة او مدارة فيه قوله فيه اشارة الى ان صلوا فرض
الصلوة بعد ذكر كل لصلوتين وهما العظمان ان تيامن هذا على التحديد بنهار فرض
صلوة بذبه اى ما من بينه وبينها ما استعمل على ما يعرف فعل الجهات المخصوصة مجازا
لغويا لان المصلي يركع صلوة فرضه ويسجد وهذا اشارة الى ان الصلوة استعيرت
وعاشيها للدعاء بالمصلي في حضوره وخشوعه وفيه ضعف اذ وجهين الاول ان الاقاق
ما ليس بحدث قليل الثاني ان الصلوة بمعنى الدعاء سابقة على استعمارا لجاية وما يؤيد

الآية الكريمة اطلق على عطف الصفة بان وضع الذي على ان يكون صفة للظاهر عطفه
على الموصول الاول على انه صفة اخرى للمتقين بما تقدم من ان ما تقدم فرجوعه الى الصحيح
شاهد له قوله ان معطفهم على الذين يؤمنون بالغيب بهذا العطف صحيح سواء جعل المعطوف
عليه موصولا بما قبله او منقطعا عنه واما العطف على المتقين فانما يصح على تقدير
الوصل فقط والاولى ان يقال انه لا وجه لاخراجهم عن المتقين مع اتصافهم بما يتقوى الاتصاف
بكمال المذكورين فيتعين العطف عليه بعد الحمل على المدح او الصفة المقطوعة وذلك
الموصولان بحسب الذات فان جعل الموصول الاول اشارة فاوجه عطف الثاني عليه
وان جعل صفة او مدحا كان العطف اولى الا ان الكشف قدم بالمعطوف عليه
فتامل قوله واستعمال الايمان على الجاء الخ فيه بحث لان الايمان يتعاقبان
المترتب واجب حاله كونه مترتبا فان ذلك انما يكون عند نزوله وتحققه لا ارادة وجوب
الايمان بان كلا سيتحقق فهو حق ولا حقا في انهم اذا وصفوا بالايمان بالجاء ان
يؤمنوا به ان ثبت استعمال الايمان على الجاء الخ فيه بحث لان الايمان يتعاقبان
لمقتضى الحال كما سبق التقرير السؤال في الجاء لما يعقبه من ترتب الهدى والفلاح
الكاملين ويؤيده ايضا ان ما انزل اليك قوبل بان انزل من قبلك وكذا قوله يوقنون
فانه بدلالته على الاستمرار يدل على الاقتصار على ما تحقق نزوله الماضي كما لا يخفى
بحدود الايمان شيئا فشيئا على حسب تجدد الانزال قوله تغليبا للموجود ذكر الخبر
عن الماضي والمترقب بصيغة الماضي وجعلهما احدا تغليبا وجد نزوله على ما لا يوجد
وتحققا ان ترال جميع القرآن معنى واحدا يشتمل على ما هو صيغة الماضي على ما هو
صيغة المستقبل فعبر عنهما معا بصيغة الماضي وهو بعكس تغليب الموجود على ما لا يوجد
فرق قبل اطلاق اسم الجزء على الكل والثاني تشبيه مجموع المتراخي الذي زمان تحققه
بعضه فانزل بعضه منظما سبيل انقطاع فيصير انزال المجموع منجما بانزال ذلك البعض
الذي تراخى فاستعير صيغة الماضي لزمان انزال المجموع وقد اشعر بما ذكرنا من
نزوله الجمع بين الجهة والجانبة في كلا واحد من الوجهين ولا يشبه ملك ان يجار
الرسل والاستعانة المذكورين متعلقان بصيغة انزل وحدها بلا اعتبار مادته
ومبدا على على ما ذكر من وجهي التعبير بصيغة الماضي وانما ذكر ان لان المراد بقوله

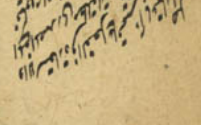

كتابا هو المجموع على انه اشارة عند الاطلاق خصوصا اذا قيد بكونه منزلا من بعد سواء قيد ايضا بكونه على محمد او لا
القدر المشترك بينه وبين كله وقد عبر عن انزال بلفظ المضي مع ان بعضه كان متجددا
فوجب ان يؤول ما حدا ثنا ولكن ولما اجمعنا فالظاهر فيه تغليب المجموع على ما لا يتحقق
في اثناء الساعي عليه والمذكور ان المراد بما انزل هو المنزل كله ومن وجوه ذلك شهد
لذلك بما ورد في الشريعة مما هو ظاهر منه الحمل على الكل او ورد تفخيما لما يتعلق به
ظهور شارة للمدح والاتي معا الان حمله على التغليب اوجه فرجحه على التشبيه المتضمن
هذا وقد اعترض على انا وان سلمنا فعلنا بان الغيبة فعلنا موضوع للكل سواء قيد
استغراقه معناه فلا تغليب والجواب ان ذلك انما يصح عن يقر بطريق الخطاب اذا قيد
اما اذا اجرى عليه ما حدها فقد ان يجري على تلك الطريقة لا يجدا بعد ذلك كما قوله ولا عطف
على تغليبا والضمير للمنزل كله وكذا الستة في جعل والمجرور في تقديره عاملا على ما انزل فقوله
لكونه معللا وتعليل بعدم ارادة المضي فقط واشارة الى ان المترقب مربوط بالماضي
بحيث صار الشيئا واحدا تتعلق به الفعل المذكور قوله وفي تقديم الآخرة بيان ان
تقديمها لا دلالة التقديم الظرف الذي هو الآخرة وبتقييد تخصيص ايقانهم بالآخرة الى ايقانهم
مقصورا على حيثية الآخرة لا يتعداها الى ما هو على خلاف حيثيتها وفي ذلك تعريض ان
ما عليه مغالبهم ليس من حيثية الآخرة في شيء كما قيل يوقنون بالآخرة فالحاصل ان
الكتاب الثاني لتقديم المسند اليه الذي هو يوقنون وبتقييد ايضا بخصوصه الى
الايقان بالآخرة بمعنى فيها لا يجاوزهم الى اهل الكتاب وفيه تعريض بان اعتقادهم
الذي يزعمون انه ايقان بالآخرة ليس بايقان بل هو جهل محض كما ان معتقدهم حال
فاسد فقوله اهل الكتاب تو طئة لعطف عليها ما هو المقصود على طريقة قولك
اعني زيدا وكرمه والكلام على التعريض اي في تقديم بالآخرة تعريض بما كانوا
وما زالوا يوقنون تعريض بان قولهم ليس بصادر قوله فان العين معطوف على
ان قولهم وتعلقه بما حدا بما يفيده قرينة التعيين عما عليه اهل الكتاب وبهذا الاعتبار
صح وقوع مجموع المعطوف والمعطوف عليه خبر التعريض فان اثبات التغيير لشيء
مما من صريح به ومن لم يوجد منه معطوف على تعريض كما قيل في بنا يوقنون على تعريض
بان قولهم تفخيما لان التعيين وتردد بان البناء لا يدخل الهمزة وذلك التفخيم او قيل

استعارة تبعية تشبيه اتصافه بالجهل واستقراره عليه بانطباق الظرفية واستعير لفظ الاشارة
للتشبيه سرت الاستعارة الى الفعل فذكر المفعول قرشها وفيه بحث اذ لا فرق في حسن
بين قولك هادي زيد ان تشبيه الهدى والجهل بالمركب ليس مقصودا بنفسه فكيف يحمل عليه
فرد احدهما دون الآخر قوله اي منحوه زيدا وكلمة اي بين المبتدا وخبره تاكيد اللاتحاد و
زيادة البيان والمقصود ان هذا ابتدائية وخبره صفة تلميذي ونسب ذلك بالطف
والتوفيق رعاية لقدسهما وباعتبار فهو خلق الاستاذ فيهم الاتصاف بالافضل فهذا الغاية
للتغيب على سبيل الاستمرار اي اذا عدم التوفيق على عاقد واعليه استمروا وبقوا
آخذا بالحلم الاولى مستجدا به علما فضل وكمالا فما زالوا من تزين في الاعلى بالفضل
الى افضل قوله لا اسلم كنهه اي نهايته وقدر الشيء مبلغه وهذا شيء لا يقادر قدره فكان
يقادر في مقابلة يطلب مساواتي ع قال المهدي هو ابو خراش بن خالد بن زهير ذؤابة
بن ذؤاب القيسي كان قد اقسم واقعد وقعت جوابه والخطاب للطير على طريقة الالتفات
وتكريم للمقسم استعظم يا خالد قدر استعظم الطير الواقعة عليه وانا ما حيث اقسم به
حاجتي حمل ابي على الطلب اذ نظر الى كثرة الطير والمرتبة الواقعة للازرة فذاب
بالمكان اقام قوله زرته وهن المقام كان يقول ما افعمك يا بيت قوله لغة غير
عنه المشهور عند القراء ان لا تدغم مع اللام والراء وقد روت عنهم في بعض الروايات
الغنة معها ولا تراع في جواز ذلك الغرة والاثرة بقية الغرة وان التقدم والاستناد
يقال استار بالشيء استبد به وقوله كما ثبت نائب موضع المصدر لقوله ثابة كانه لما غير
تغيير على انها ثابة لهم الاثرة بالقلم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فان جعلت الفاء زائدة
لم يقع اعمال ما بعدها فيما قبلها وان جعلت دالة على ان الاثرة بالهدى سبب للاثرة
الاخرى اتجه في الظاهر ان تقدر ثابة بثابة بالفاء كما صورناه وقوله منهم اما متعلق
او بالظرف الذي هو مفعول الثاني اعني بالمثابة اي بالمثابة كائنة ومحصورة منهم كما ذكره ان عبر ذلك
افاد اختصاصه بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما ممتازا عن صاحبه في دلالة ثابة
فهم اختصاص المجموع فيكون هو الممتاز لا كل واحد حال كونه واحدا وجعله بعض فضلت
ميزة على حيالها انها مستقلة بذلك مع ما نحوها في غير بالمثابة احتراز عن الخارج قوله
قد اختلف الجران هما يدان على هدى والمغلوب مع كونهما سيئ بعضان كما كان

تحقيق مذهب المحشي

معنويا وجودا فان الهدى هنا الدنيا والضلالة العقبى واثبات كل منهما المقصود
نقيضه فالجملتان المشتملتان عليهما المتحدتان هنا المختلفتان بين كالي الاتصال
والانفصال فلذلك دخل العاطف بينهما واما لا لانهما والغافلون فيهما وان اختلفا
معنويا قد اتحدا مقصودا اذ لا مغنى للتشبيه بالانعام الا الغفلة فالجملة
الثانية بمنزلة التاكيد للاولى بسبب فالمحكوم عليه مذكورة لهما فلذلك اللعاطف بينهما قوله
وفائدة الدلالة اي لضمير الفصل فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لما قبله لا
نعت له ولذلك سمي فصلا الثانية التوكيد اي توكيد الحكم لدلالته على ربط المسند
اليه وقيل توكيد المحكوم عليه لانه راجع اليه فيكون تكريرا الثالثة الدلالة على حصر المسند
اليه فيما كان او اسما معرفا او منكرا افتوكل زيد هو افضل فرعمرو معناه زيد
اوست كه افضل است زعمرو قوله او هو مبتدا بسم لقوله بفصل قوله على ان المتقين
الذين يتقون فالام للعهد فالمعلوم حينئذ لتعريف العهد الخارجي والحاظ الى
اخبار قوم كانوا قالوا نزيد دون هم المتطلعون اشارة الى موهومين بالاطلاع
ولكن ان تعتبر كلهم فضلا وعصد قصر المسند على المسند اليه فراد انتفاء ما عسى توهم
فيهم المعهود من ثبات الغلبة الآخرة بيد زيد فيهم المتقين ايضا قوله فتبارز يدل التاب
اعترض عليه بان المطابق للسؤال ان يقال التاب بيد عمرو انما عدل عنه لان زيدا التاب
المبتدا المذكور فاورد بان العبرة بالمعنى فكانه هو راجع الى التاب اي فزيد التاب فمن
مبتدا والتاب خبره كما هو مذهب سيبويه والمعنى ان زيدا التاب لا عمرو وانما عدل عنه
بهذا السؤال ان يكون جوابا عما يشعر به حال من زعم ان التاب عمرو فكان السؤال
الجواب مطابقا للسؤال والمثال موافقا لنظم الشريفة لكون الجزء معرفا بلام العهد فان
جعل كلمة من خبرا مقدما كان الحق ما ذكره المعترض الا انه يفوت موافقة المثال المعدود
ومخالفة مظهورة قد عرفت بما عرفت به بعضهم طالعة فلم يتنبهوا فان دعوى رعاية
المطابقة مشوشة بان من زعم جملة ايمته وكتاب جملة فعليته وذا يدان التاب بالدين
قام يطلب الحكم بالقيام على زيد او عمرو فاذا اجيب بقام زيد طابق سؤاله المفهوم
فائدة اللفظ بكمونه جملة فعلية لم يطابق عليا فاذا اجيب بقام وقعة كلاهما لكن وقعت
التقديم فيه يوجب اختلاف المحكوم عليه فيفوت المطابقة المعنوية التركيب رعايتها كان

ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون

اراد به ان هذا معنا هما ذا اصلها ينظر تقضيها الاستواء فصح الحكم بتجريدها لان الاستواء
فرع على المستوفي مقصود منها ههنا كيف وهما بعد التجريد لا يقعان في كلام العرب الا مستتبعين
اراد به ان الاستواء الذي هو حاله هو استواء معنا على المستفهم عند اشتمالها على
وههنا قد ذهب الاستفهام وبقي الاستواء الى العلم وهذا اقرب الى الحقيقة واليق بالعلم
جرد ان ابقى الاستواء على معناه مع الاستفهام لاقتضاء ان يكون المراد بها هو
الاستواء الذي كان مع الاستفهام والالم يكن مجردا عن مجرد الاستفهام فكان
منها هو الاستواء الذي هو على المستفهم والمستفاد فهو سواء هو الاستواء فيما يتعلق
قيل الشرطيان في ملك مستويان في عدم الجدوى وهذا منقوض بالمصراعين فان معناهما
فيه ملك تحرير استفتاء برمته عدم التأثير كما نبه عليه بقوله اتدبرهم ام لا فانه يفيد
وحصول هذا المعنى لان مناك سواء لا مقدرا وقع هذا الكلام عقيبه فاشبه ان الاستواء
نه علم ذلك المستفهم وحكى بعض المحققين عن ابي علي الفارسي من المحققين وتابعه
اسمين بمعناهما والمعطف لان ما بعد كلمة الاستفهام في مثل قولك ائن انت اقعد
ت ام زيد علم المستفهم فاذا قيل سواء علي ائن انت اقعدت فقد اقتضى ان يعلم
المستوفين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاخصاص في قولهم بك
الواقع موقع انا عالم او المبتدأ المجموع الفعلين مع المرفوعين لم اختبارا ان سواء هو
خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي من الامران يقوله انت اقعدت ام
وبهذان الفعلان هذه موقع الشرط والجملة الاسمية التي بعده والرابط جواب اي ان قلت او
فقدت فالامران سواء علي الا يرى الى ان المايي المذكورة مثله يفيد معنى الاستقبال
ذاك الا تقضيه معنى الشرط ولذلك استجبن الاخفش على ما حكي عنه في الجملة ان يقع بعد
الابتدائية واما قولهم سواء عليكم ادعوتم الاية فلتقدم الفعلية والالم يجز كذا استشهد
ايضا وقوع المضارع بعدها وفيه نظر لان قادة انما قرئ بفتح الاستقبال او لعل المراد
معنى الشرطية وبوجه ان ما جاءني الا ليقول هذا الكلام على صيغة الماضي والمراد
الهمزة فائدة وان الشرطية لان كلمة ان تستعمل الا في المشكوك او المرفوض ومجموع القولين
كذلك ومن الاستفهام يستفاد فهام يتبين حصول في زيادتها معنا ما بها وزعم بعض
الاستفهام وكذا ام جردت عن معناه وجعلت بمنزلة او انما شاع في قادة احد الامرين

قال ويرشدك الى ان سواء سد جواب الشرط لا خبر مقدم ان مفرد سواء ان قمت
قعدت ولا ابالي قمت وقعدت صاحبة الحقيقة ولا ابالي ايهما قمت خبر المبتدأ بعد المفرد ان
قمت او قعدت فلا ابالي بهما وكذا يرشدك اليه قولك سيان عندي ان يزورنا ان
يزورنا فليس بحسن عاقل ان تقول قمت وانا اخشى استعمال الهمزة وام دون هذا الموضع بما بعد
ولا ابالي وما يجري مجراها لان الهمزة والتسوية في الشرط بين ان فاشترط بما تقع
موقع الجزاء ان يشتمل على معنى الاستواء فقط حتى اذا سمعته ولم تدر ما جيء بعد الشرط
يصلح ابالي قام زيد وعلى هذا اختاره هذا الفاضل ويكون جملة الشرطية خبرا ان والمعنى ان
الذين كفروا ان انذرتهم ام لم تنذرهم فهما سواء عليهم قوله بعلم غير معين من صح السماع
في نسخة المصابيح بعلم لا يبتدئ التعيين فيكون الامر ان من تعيين علم العلم بهما والمستفهم هو الرسول صلى الله عليه وسلم
طالبا التعيين احدهما وله والتخفيف اعرابي افصح واوضح قراءة العامة فحقق
الهمزتين وهو جائز مستفيض عليه والمعطوف عليه والمعطوف وله وحذف حرف الاستفهام
هذه القراءة بعيد هنا لزوم التوالي وله الباقية هنا لسبب المتواترة وانما جعل المحذوف همزة
الاستفهام لكثرة حذفها كما في بيت الكتاب بسبع رمين الجمر ام ثمان دون حذف همزة
الاضعاف الماضي والظاهر ان الضمير في قوله والفاء حركته رابعها على حرف الاستفهام
المحذوف فيكون القراءة ح بفتح الميم والهمزة معا وهي مع كونها غير وترية من شواذ
مخالفة للقياس من وجهين للمتقرر فلذلك قيل هذا الضمير للحرف الذي بعد حرف الاستفهام
فيكون القراءة عليهم قدرتهم بفتح الميم وسكون النون بلا همزة اصلا وشبهه بقولهم كان ذي
قد فعل وله هو الماضي خارج فرقا والعرب خروجين اعتدوا عن الاداة بان من قبل القراءة
الفاء الساكنة مقدرا انما بعد المعنى ولكون ذلك فاصلا بين ان التي
ذكرنا قراءة يحيى بكون الباء والصاد عن الكناني بان المتحركة قد تعامل معاملة الساكن
كانه قرئ ان بك بذير رسول الله فاحشة وله وقرأ الغزدق فارعرفا تعرف ربعها
المرة والمال ذليل خارجا عن كلامهم ان هذه القراءة من جملة الاداء ورواية اصبهاني
عن ورش وابن عامر بغير واو بين همزة التسهيل بين من كما هو القياس فلكن الطبع
منها طعنا فيها هو من سبب المتواترة على ان المصراعين لا يأبى ذلك ايضا وله جملة موضع
جعل الابتوان تأكيدا وبانا للاستواء بعد الوجدا ولي فان يجعل خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا

فوائد قبله

ان العوارض كلها لا سيما الجوع الكلية

يعني ان المصراعين لا فرق بين قوله المتواترة وبين الشاذة

منوعا كما تحققته واذا حملت على التمثيل كان الاستعارة تقطر كما بعضه منقوط ويقضي
به الارادة وسنطلعك على ان ملاحظة المعاني قصدا اما بالفاظ مذكورة او مقدرة في
الكلام او منوية بلا ذكر ولا تقدير فيه وانما صح بالختم وحده وبالغشاوة وحدها لانها
الاصلية لتلك الحالة المذكورة فيلاحظ بالاولى آخرا قصدا اما بالفاظ متخيلة او لابد في التركيب
من ملاحظات مقصدية متعلقة بتلك الاجزاء والسبيل الى ذلك الا بتخيل الفاظ بازائها كما
يقتضيه جريان العادة ويشهد به رجوعك الى وجدانك عند فراغك عن قراءة جملة من
امثل على كل واحد منا بالاستعارة والتمثيل فعلى الاول يكون التجوز في لفظ ختم وغشاوة
وعلى الثاني لا تجوز فيها بل في المجموع المركب منها ومن المنوي معها **قوله** وقد حال بعض
الممازنين بهذا الجنس ظاهرة مايد للاستعارة فانه لما جاز ان يستعار الختم للجنس الذي
لا يفوت معها بالكلية ما هو المقصود من النطق كان استعارة تلك الاسماء لتلك
غرائب المقاصد بالمرة اولى بالجواز لكن تاخيره عن التمثيل يقتضي ان يوخذ ايضا فيقال
لانه تصرف في التركيب بعد تجرده عن الاستعارة بالتصريح مع حالة خصوصية تركيبية تصور
متقدمة على ما سبق تحريره وفي البيت الثاني نوع استعار بالتصريح تركيب **قوله**
فلم استند تفويته بهذا السؤال على ما تقدم مبني على قاعدة الاكثر الى اذا كان الختم مستعارا
لاحداث البنية المانعة او تمثيلا لحالة مشتملة عليها لم يجز اسناده اليه تعم او يمنع منه
على التقدير بين ان يكون سببا مانعا من قبول القلوب لختم الله عليها وهو الوصول الى
الاسماع وكلاهما في بنية صدور هم بعيد لا يعتد به مستغنى عن التنبيه عليه
بقضية الغشاوة عطف الصدور على القلوب لا طرد وجه عن قدرته وبعد لا يسمع منه
بها الدليل فان يد الظلم عنه ليس الا التجرع فيما القبائح كلها وفي المعلوم انه اذا لم يكن
امر ا بالغي لم يكن فاعلها اصلا واما على قاعدة اهل الحق فواضح بالنسبة اليه تعالى بل
الافعال كلها بالقياس اليه على سواء ولا يتصور نسبة افعاله ظلما لان الظلم منه وبه اليه
فلان يتصرف في الاشياء كما شاء وانما يوصف بالقبح بالنظر الى انتفاء انتفاء
باعتبار جهلها وتياهم بها لا باعتبار ارتكاب واحد منا ما فيه كما تحقق في الكتب الكلامية
قوله الصدا على صفة القلوب اجاب عن السؤال المذكور بما جوابه خمسة الاول ان
اليه تم كناية عن فرط تمكن هذه الصفة التي هي البنية الحادثة المانعة وثبات رسوخها

الجواب الاول

بغناه ظ

بيان ظ

يكن ظ

رى

ان المختوم على القلوب

فلو بهم واسماعهم فان كونها كذلك يستلزم كونها مخلوقة مصدا رة عنه تقدم الالتفات ليتصور
ويشار منه الى المذكور والذي هو المقصود بالاصالة هو الاسناد اليهم يقولون فلان مجبور
على كذا ولا يعنون به تحقق خلقه عليه بل بانه لا قدرة له ولا كسب فيه ولما كان من ارادة الخلقة
فرا سناد ختم الى الله عز وجل ان يعده مجازا مستعارا عن الكناية تقدم ذكره وقد
تم ولا تنظر اليهم ان اصله فيما يجوز عليه النظر الكنائية وما فيما يجوز عليه مجوز والمنع
الاحسان مجازا عارض كناية عنه فيما يجوز عليه النظر تظهر ما قرره هناك ان ذا ان الكنائية
المنع الاصلي كان كناية وان لم يكن كان مجازا بينا على تلك الكناية ترتيب مجوز الطلاق
الكنائية عليه ايقع نظرا الى نية اصله كان كناية فيما يتوقف على نية ثم غلب فيه مجاز الاستعارة
وقع ثم تراه جعل بسط اليد وغلها في سورة المائدة مجازين عن الجود والبخل وجعلها
في طه من الكنايات كاستواء على العرش فلا منافاة بين قوله لما حقه ذو وجهين الى آخر
هذه قد يسبق ظن ان كناية امكان المعنى الاصلي وقد لا يسبق ظن ذلك كما هناك فيتجه
تفصيل لذلك هذا وقد يسبق الى بعض الاوهام ان قوله ما انها كالختم عليها وقوله كما
مستوى فيها الختم ان الشبه في الاستعارة المذكورة هو الختم المبني للمفعول الامر
للفاعل والذي قبل الشبه عدم نفوذ الحق في القلوب والاسماع لا احداث الله تعالى
فيها وليس كذلك هذا ظاهرا واذا استوى المصدر المبني للمفعول والمشتق منه فعل مبني كذلك
هذا المصدر المبني للفاعل فعل مبني ان كان مبنيا ان يقال ختم على قلوبهم وطبع عليهم والختم
كون الشيء بحيث لا يخلو عليه مستذر بعدم النفوذ وفيه استذ اظاهر فيكون اطلاقه عليه من
باب المجاز المرسل وجعله من قبيل الاستعارة بتعسف ثم قد يقال كون القلب مثلا قد
اصدت فيه بنية مانعة من ان يتعلق الحق كمون الشيء بحيث لا يخلو عليه وتنتفي الفائدة ان
البنية الثابتة انما هي من النقش المحاصر لذلك الخاص والبنية المانعة الحادثة في
القلوب والاسماع مرجحة ان كلا منهما مانع من النفوذ وهو مجاز ان بشبه اصدار
هذه البنية باحداث ذلك النقش ومبنى منه الفعل للفاعل ان شبه كون القلب بحيث لا يخلو
هذه البنية بكون الشيء بحيث لا يخلو فيه ذلك النقش ومبنى منه الفعل للمفعول واما عدم النفوذ
فمن تتمة وجه الشبه لا مشبه به والمقصود بالصفة التي نبه بالاسناد اليه عليها
قدرها وممكنها هو هذه البنية الحادثة القلب لاحداثها ولا كونها مانعة فيتصور

الجواب الثاني

بعدم النون

باقرارنا وعلى ابصارهم غشاوة ولكن من الغافلين ولما جعل الكلام بمنزلة
تعالى يمنع من قبول الحق والتوصل اليه بخلاف الاية موقوفا على استقبال حالهم واستحقاقهم
العذاب العظيم فلما جاز الذهاب اليه جاز المجيء الجواب الثاني تغيير المدعى وهو ان لا يجوز
على الاستعارة ولا على التمثيل المذكور بل على آخر يكون وجها ثالثا الاية وهو
ان يشبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من التجافي والنبو عن الحق بحال قلوب محقق ختم الله
عليها كقلوب الانعام او البهائم او بحال قلوب مقدر ختم عليها فلا يستطاع الهداية فكما
ختم الله على القلوب كذلك يجري ختمها المشتمل على اسناد ما هو للشبه به الى ما هو
على سبيل التمثيل التحقيق او التخييلي فيكون المسند الى الله سبحانه اسنادا حقيقيا
تلك القلوب المحققة او المقدرة حتى لا تعي شيئا ولا تفقه فيه اصلا سواء كان ختما حقيقيا
او مجازيا كما هو الظاهر لان ختم قلوب الكفار كان الاسناد اليه تعالى حقيقيا
فلا مدخل للتعقل في تجافي قلوبهم ونبوها كما لا مدخل للتعقل والذي خاطبه بقولك ان كان
رجلا وقولك اخرى ونحو تقديم الرجل تارة واخرى اذ كل منها واضح في المشبه به ماشي وان
لم يمش نعم يعتبر عنها او عن احدها بلفظ مجازي كما في الاية الكريمة او الحال على الجاز
الذي هو المختار كما مر في الصحى والعشاء الدابة وان صلحا لما يعقل مجهول الجنس وقال الازهري عن المنذري عن المفضل ان ابن الكلبي انهما كانا
عظيمة مطوية العنق كانت تنتاب جبل وبخ فخرا امر اصحاب الرس فنقش على
الطير فيها كلها فاعتبروا فاتقفت بها حبشي فقدفت به حيث يبعثها مرت ان نباتها
بكل واحدة وهذه فان مرتبة على طريقة قوله الخ فاصل التقفت على ما جاء
تزعت فطارت بهاتكوا الى نبيهم حنظلة بن صفوان فدعا عليها فهلكت بنفرتها
العرب مثلا للشر بها وهذا اوفق بقول فيما ذكر المص كما سنذكره سورة الفرقان وقال
الليث انها اسم ملك واقتاثت عنده باعتبار اللفظ وعن ابي زيد انها كانت تخرج
جبل ساق وذهب بعضهم الى انها طائرة اقوت في البلدان فلم تزل تعدو حتى
هذا المعنى بالمراد الغيبة وما تعدم الا هلاك الكل وقال الخواشي تعالى انه اقام كثيرا منها
الاقتاء جمع تم وهو الجاد الذي لا يفهم شيئا وقيل وتظرد الاغر الجمع
جمع اعزل وفي الاساس جاء تم وقوم تم واقتام وفي الفقه وهي الجثة المنظر

الجواب الثالث

وذكر المص في سورة النبا عن بعضهم ان الغاق جمع لغق جمع الف واما زيد ليس
واحد له نظيرا وعلى هذا فالوجه ان يجعل اعتام عنده مثالا واحدا وفي اللغط وفعالا شاع
من قوليه وسيجيء قولنا عن الفظ الكلب الهمام على انها لبث قلوبي
يجري عليه التكليف وقوله وليس لغير جعل فعلا زيد بجاريا معطوف على قوله فلذلك
الجواب الثالث ان يحمل الختم على الاستعارة او التمثيل السابق كما او عاما ولا يحمل
اسناده الى الله سبحانه مجازا بل اسناد الفعل الى السبب فان فرض الجمعة هو الشيطان
او الكافر فرفعه الايسجانه لما كان هو الذي قدره ومكنه اسند اليه الفعل كما اسند
الامير فرقها الى الامير المدينة وفيه قولان اسناد الاستعارة والاشارة الى ان الموصوف بالجاز
العقل هو الاسناد لا الكلام المشتمل عليه واللفظ اسم في قولك الى اسم الله منهم للتاسب
بالنسبة كون اسناد الختم اليه مجازا صرفا كاسناد اسم الله اليه وهو على الختم او
اسناده ثابت لغيره لكنه حال كونه متعلقا به متصفا به باعتبار الجاز العقلي في الفعل وحده
واقتصر بالفعل الحدث وبالفاعل لما كان الفعل وصفا قائما به سواء كان حقيقيا كما
اشار اليه او غيره وعن غيره فالضارب مثلا فاعل ودون المضروب للفعل المبني للمفعول
لان الضارب حقيقة قائمة به والمضروب قابل ودون الضارب المبني للمفعول لان
المضروب حقيقة وصف قائم به فاسناد ضرب الاول حقيقة والثاني جاز واسناد ضرب
بالعكس وتسميته الجاز العقلي بالاستعارة اشار على التشبيه بالاستعارة الاصطلاحية
كما اشار اليه بقوله وذلك على اسناد الفعل الى هذه الاشياء المقتاة بها الى ربها فاعتبار
بهذا شيء وهناك لفظ وغيره جعلها مقتاليين بقوله تعالى ان الذين لا يؤمنون الغرة
ربنا لهم اعلم حيث قال اطرافا بقال هذه على البيان لعدها ان يكون من الجاز الذي سببه
استعارة والثاني ان يكون من الجاز الحكمي والاقرب بان الاسناد في جعل الكلام المص بهذا
الاستعارة المكنية فاترك لذكر رد الجاز العقلي الى ما لا يتعقل اليه وفي بعضه
المقتاة بقوله فلا بأس الفعل استعارا يجب ان يكون من هذه الجهة وفيه كلام سيأتي
من كشف المنع المحلي وهو الواقع فقد نبر الفعل للمفعول والاسناد الى الفاعل الذي
هو السبب على ما تقدم بقال الى بان وانا له اتاه ودنا دنيل ذابل الى هوان
وهذا اظهر التمثيل في سورة مر لان المتبادر من الشعر هو الكلام المنظوم لا مفرد المصدر

في العنقا

فرطابت الفعل على ما يصح لاسناده
اليهم فلم يذكر المفعول معه والحاك
والمجز واراده

بان مناسبهم منه

قوله وذاته فضيت الى آخره شكك في سمنها فتضيت اي تجسن اليد فلما كان فيها بالجهل الى
عاجتها جعلت كانها تضيت نفسها ومنه ناقة حلوب ومار شروب وطريق ركوب
المقصود من جعلها مجازا عقليا ابقاء وفعول على ما هو المتعارف منه كونه لمبالغة الفاعل دون
المفعول قوله او ان ترك عافي القدر اولى فلا تاسني واسالي عن خليقتي اي اسالني من
طبيعتي وخلقي فانا ايام الجدب لا ذل العافي بقيته في القرقرة القدر تردمها اذا
استقيت اما بفتح السائل كانها يسال ما جاهها اي يعطيها صاحب القدر وما لا فانها
خير ام فرجة القدر من غير ان يكون عافي البتة وكونه ما لا نهائي ليس عافي لا نقيل كما ان
السنة الجدبة لا تستبر ونها تفاديا عن اعطاء العافي فهو سبب ذلك للمستعين الاستعارة
نصب اردافه كما ينسب الفعل الى سببه وقيل كانوا اذا استعاروا في القوط قدرا ردوا
معها شيئا مما طبخ فيها وعلى هذا يكون عافي القدر مفعولا اسكن فيها اي حال كونه منصبا
كانه اعطى القوس باريها وجاز تقديره على الفاعل مع اشتماله على الاوصاف اللائقة بوجود
المفعولية بل وجب ذلك لاشتمال الفاعل على ضمير راجع الى متعلق المفعول وهو القدر
فاحتاج الى تجوز اذ الظهور للقرينة مع جوازه واسكان المنصوب ايضا قليل فالاصل

الجواب الرابع

الجواب الرابع ان الختم عبارة عن ترك القسر والالجاء الى الايمان فيجوز اسناده الى الله
حقيقة وكذا يجوز ان يكون الختم على القلوب بمعنى ترك القسر والالجاء الى الايمان فمعنى ختم
الله على قلوبهم انه لم يقسرهم عليه ليس فيها الا منع آخر بترك القسر مقصودا لذاته بل
ليتفرع عليه ان منتفي حالهم الايجاء ولا ابتداء التكليف على الاختيار ويثقل
هذا المقتضى الى ان الآيات والنذر لا تنفع عنهم وان الالطاف لا يجري عليهم وتثقل
من عدم الانقياد والاجداء الى تماديهم في الاصرار على الضلال فاطلق الختم عام ترك القسر
مجازا مرسلا كما يعبر عن ذلك اتفاقا فيكون هذا وجها مستقلا في الآية كالجواب
الثاني هذا ما يقتضيه ظاهر قوله تعبر عن ترك القسر والالجاء بالختم استعارا ما ينهى الى آخره
ومنهم من قال حاصل الجواب الختم المستعار لما ذكر جعل مجازا عن ذلك الترك بجعل الترك
فهو مجاز بمرتبتين ولا يجوز ان يكون استعارا لختم بمعناه الاصلي لترك القسر لما فيه من
عدم وصول الحق الى القلب اصلا خاصة لان الختم احداث ما يحسوس في ترك القسر
ترك رفع ما هو معقول واستعارة الاحداث للعدم بعيد على ان منع المتلقي ترك القسر

الجواب الخامس

غير ظاهر لا بعد سبق العلم بحالهم والآية بيانها وقد تركت القسر الالطاف وعلى الثقة
او محققة فان حصلت الطاعة بمشيته توفيقا وان حصلت تركت المعونة بمشيته عصمة
وقوله ان اعطوا شرط قوله على اخراجه وقوله بغير جواب لما كانوا قوله وعلى التغير
بالختم حسن ترك القسر لانه لا استعارة في الغاية والتناسب باعتبار الجزء والاشتراك
المسافة غلوة الجيد يقال رمى الفرس في جاريه والبعيرة رماه اي مدة وحينئذ الجواب
الخامس ان يكون الختم في حكاية لما كان الكفرة يقولون للابعاد نهم فان تركن
القلوب غلفا كنية عن معنى الختم عليها كما ان بيوت الوقر في الاذان ختم عليها وبيوت
الجاني تغشية للابصار وكون هذه الحكاية على سبيل التهكم بهم لما يعرف بالذوق
السليم والاستناد الى المدح حقيقة لانهم يجوزون اسناد الفعل الى الله تعالى ولما لم
يجوزان يكون حقيقة وان يكون مجازا فانه ذكر في قوله نعم وقالوا قلوبنا غلف
انهم اراد وا انها في غطاء خلقية جبلية وفطرة وفي قوله تعالى وقالوا قلوبنا في اكنة انها
تشبيهات بليغة قالوا بهم عن الحق فان جعل الختم حقيقة كان هذا وجها مستقلا وان جعل
مجازا كما هو الاوسط كان راجعا الى ما تقدم وقد مر تاسلوب الكلام في الوجه الرابع
حيث لم يقل ويجوز بناء على طول اسناد الجاني فصح بكونه وجها مستقلا
وذكر عن الوجه الثالث بانه ضعيف اسنادا وجميع انواع الكفر والمعاصي على
جميع افعال الاجسام الى الله سبحانه لانها بامداده وتكوينه وعلى الرابع بانه لا ترتيب
عليه اصلا وعلى الخامس بانه يسوق الكلام الى ان القصد بختم اصدال التوبيخ
في حال الكفار وتاكيده سواء جعل استيناف او لا ونظيره في الحكاية والتهكم فلم
يكن اوفق فيه على سبيل التهكم فيما كانوا يقولون قبيل البعثة بعبارة الاخرى
كما فصله هناك قوله اللفظ يحتمل ذلك لان الواو الاولى اما لعطف الظرف على
ظرف قبله والثانية لعطف الجملة الاسمية على الفعلية او الامر بالعكس قيل الصحيح
كان اوراك الجاني السمع في جميع الجوانب جعل الله فيها الختم الذي منه من
جميع الجهات ولما كان ادراك البصر في جهة المقابلة فقط خص المانع به لتقابل
المتوسط بين الراي والمرئي كان اول علاقة الختم المخصصين لان ما
منع الجاني كل منها يقتضي ان يلاحظ مع كل واحد من الفعل المعدى بنكان الفعل

مذكور مرتين ولا يغفلون وذلك اشارة الى ان جواز وقوعه مطردا ذا الامن اللبس وكذا
الحاق الضمائر عند الاصل وما المدح فالاختصار والتفنن وتوحيد السمع
جمع الاشارة لطبيعة الى ان مدركاته نوع واحد ومدركاتها انواع مختلفة
وقوله ان دلالته وحدته ظ وحدة متعلقة لا بعلم فراى الدلالات اى موضوع
بها قال للاشارة الاشارة التى تكتنفه بها اى فرقم كان ولكن الاقتفاء فى
اعتبارات البلغاء ولا يدل عليه اى على ان توحيد السمع للعلم الاصل جمعا لاذن مع
الامن من اللبس ولا اى على حواسهم فيكون السمع بمعنى المصدر فيتطابق
نور الوجه كان بمعنى القوة الناسة ونور العين هو القوة التى بها الابصار كان
نور القلب هو القوة التى بها الابصار للتعقل والافكار والنظر كان فى
قوله وكانها اليه للتشبيه بالنظر والتحيير الذى كثر استعماله فيه المراد بالجوهر
الجسم اللطيف النورانى لا ماهو قائم بذاته وبالاحى جعل القوى من قبيل العوارض دون
الاعراض وبالكسر والنصب لابدية النصب مطلقا من تقدير فعل لجعل واحد على
طريقة قوله علفتها تبنا وماء باردا والعاء مصدر الاشى وهو مرالابصر بالليل او
بالنهار ولعل المفتح انهم يبصرون الاشياء ابصارا عقلية لا ابصارا جزئية وبدل
عليه اى على ان العذب فيه معنى الامساك والقمع على القلبى على جعل الغين قمع
الغار او الغار موضع العين تعال نتحاش الشى ريفته اى فتة شديدة كما يرفت المدر والفظ
البالى وعلى هذا فوزن فرات مفعال ثم اتسع فيه اى فى العذاب بالتعميم دون النكاد
يقال قد حشى الشى اى القلق فهو قادح والمراد بالنقيض هنا ما يدفع الشى عنا
فاذا قيل هذا كبير او عظيم دفع الاول بانه صغير والثانى بانه حقير
دون الصغير كان العظيم فوق الكبير الاترى جواب العادة بان الاحس يقابل
بالاشرف والخسيس بالشريف فانه يوهم ان نقيض الاخص اعم مما لا يقبض البتة
امثال هذه الباحث والتنكير فى غادة مفيد للنوعية وفسر بنوع غير متعارف
وقال عطاء التعالى دون العمر تنبيها على ان ذلك من سوء اختيارهم وشاهة الصراع
على الكفار وقيل هو للتعظيم اى غادة وبالى شاهة وما ذكره اولى بقوله هذا
لان حمل تنكيره على التنويع اظهر لاستفادة التعظيم فرضا وقد دل عليه بجوهر

فعال اذا انتقل فاء الفعل موضع
العين الفعل والعين موضع فاء
صار عقال

وصيغة مع تنكيره ابيض ثم ثنى بالذين محضوا الكفر ظاهرا وباطنا هذا ما يقتضيه ظاهر
التوبيخ فى الذين كفروا والمعهد مرادا به باسرهم اعلام الكفر وما فاجاء على الجنس سور
جعلها ما خصص بالخبر او مطلقا قيد به عاما مر تفيه الشكر انما وله الا
والمنافقين معا واجب بانها انزلت فى المنافقين وفصل احدا مزيد عليهم
ان المقصود للاصالة بذكر ذلك المشتركين منهما المعنيون فقط باب با
لا ولا تقول ثم ثنى بالذين محضوا لاختصاص الذكر بهم فلا باس بنا والفهم و
يرد بان المتبادر من سوق كلامه الاختصاص فلا حيث الى ذلك لنا وبل قطعا ولا
تقرير عليهم فيها حيثهم اى دعارتهم وعدم طيبتهم بذكر اذ عائهم جيازة الايمان مزجاة
المبدا والمعاد وتكريرها اى وادبهم بقولهم يخادعون ونضيحهم بقولهم وما يهم ومنشؤها
يخدعون وفى قلوبهم مرض واستجماعهم بالتعوين والاعلمون والايشعرون وتهكم
بفعلهم حيث قال الاشتروا الضلالة بالهدى وتعريض المنافقين الى ليس هذا فى
عطف جملة طلبية على مثلها المناسبة المصححة لعطف الثانية على الاولى فى
عطف مجموع جملة مقدره موقوله نوض على مجموع جملا اخرى موقوله
لغرض آخر فيشترط فيه التناسب بين الغرضين ودون آحاد الجملة الواقعة
وهذا اصل عظيم فى باب العطف فتنبه له كثيرون فانكروا عليهم الامر من ضعف
كما قيل لوقة اللوقة الزبدة بالرطب وقيل الزبدة وحدها يقال لوق الطعام اذا لطخه
بالزبد وهذا يدل على ان اللوقة لغة اخرى كما نقله الصحاح عن عبد بن ابى بكر
الا ان المصنف على لوق الطعام اخو ذ من لوقة تخفيف الوقة كالتاء سواء كان فيا
او غيره كما فى المطالعة لكن الحذف هنا شاذ والشكر شاهد لذلك ثم وهو الظاهر
هذا هو المحال به بدليل المقابلة وقيل شتاقة من الانس ضد الوحشة لان الانس يشتد
بالطبع ثم لان الزنة على الاصول فى هذا المحذوف ذا القصور وبازنة فيه تنبيه على ان
الاصل والزايد وكيفية التدريج الى حصول الصيغة بالتصرف وقد يقصد بالقلة
بيان الحال فيقال وزن فاعل وزن فاع واما فى القلوب فانزلة على الفؤاد فيقال فى
مثلها على وزن عقال ويعرف به الاصل من الزايد مع كيفية التغيير وليورد عليه الال
لاتبس الحال ثم وهو اى اناس من اسماء الجمع كرخال من رجمها الراء اسم جمع وكسبا جمع

ومن الناس من يقول امنا بالله
وباليوم الاخر وما هم بمومنين

سبا

ان الماضيين مع الواو ودون به مطلقا وبقرينة صح جعلهم بعض الواو لذلك واستفاد قوله
وشئ بهذا الاشكال لان فعل بهذا لا يكون المنافق الذي لا يصر على نفاقه واخلاقه الحكام
بهذه الايات لانا نقول لا باس به كما فرعه دخول الماضي الذي لا يصر على كفره فيما تقدم
وصدر وقوله صلى الله عليه وسلم المتقين مع كونهم المؤمنين عند الجمهور فالمذكور في
الايات والشئة المكلفين من رؤسائهم واعلامهم ومنهم من قرر السؤال بان من المتقين
ثم يخلص الايمان فلا يصح جعل كلمة بعضا من الكفرة الذين ختم على قلوبهم واجاب
بان الكافر حين يسرح فيه انواع شمائله بخصوصيات واذا كان اللام في الناس
للعهد كان اشارة الى ذلك الجنس مطلقا والى المصرين الذين دل الاخبار
بالاستوآء على انهم المراد دون فقط ولا الى الخلص الذين كفروا ظاهرا وباطنا فتامل
واما الجواب بكل المنافقين ايضا على المصممين بدليل انا في الايات شديدات
الحكم بالصم والبكم والعمى وتقرع المصنف فيما مر بانهم من اهل التصميم على النفاق
فما سياتي من انهم من اهل الطبع فيهم بعض من الكفرة الختوم على قلوبهم واسترادة الصلاة
بالهدى توقف على تمكنهم منه بحسب الفطرة ولا ينافي الختم العارض بتقصيرهم انفسهم
انما لا يوافق تقرير الكتاب وكلا هما مردودان اما جواب فلان لام العهد بعد ذكر المعهود
انما يكون اشارة الى ما ارید به نفس الكلام لا الى المقصود وغيره واما دعوى عدم المواقفة
فلما اشار اليه من ان الكفر المذكور في تقرير المصنف ارید به الكفر الذي اصر عليه عامة
ما علم مما سلف قلت اختصاصها بالذكر كشف هذه النكتة متعلقة بكيفية مقالتهم اي
حكى كلامهم على ما قالوه وكشف بذلك عن فرط عظم والدعاية للنفس والالف وفرط ع
العود ودعوى ان كثرة ذلك يقال فلان واعز نفسه ناظر كانوا يهود الى يهود من
قال يهودي ويهود كزنكي وزنج والما يهود مفردا فنوع تحجي منه كالهم بحسي القبيلة
دون الملي قال السكاكي فرقت يهود واسلمت جبرا نما سمي بما فعلت يهود وهما
وكونوا موجبها اي ذا وجبين كل فرقة منهم قولهم كب اموجبا وجهان
اي واذا قالوا ذلك مقصودا بالذكر فقد اوهموا انهم امنوا بالمبدا والمعاد وظاهر
ويندرج فيه الايمان كلمة وهذه نكتة متعلقة بمقالتهم لا بحكايتها
الاولى ذكر شان
الفعل الاتية بيان انه تتحقق مصادرهم والثانية ذكر شان الفاعل الاتي في بيان

بجيئهم المصدر عنه ذلك الفعل وسوآء قصد بذلك اختصاصه بتلك الفعل كما يدل
عليه قوله تعالى وما انت علينا بعزيز او لم يقصد فانه لا يطابق رد دعواهم بالمطابق له
ان يتعارضا واما قولهم الجواب ان العدول الى الاسمية لسلوك طريق الكناية في رد دعواهم
الكاذبة فان الكراهة مسلك المؤمنين وكونه طائفة منهم من ادلة ثبوت
الايمان الحقيقي لهم والثناء اللازم اعدادهم على الاستقبال يلزمه تقييد الكلمة
بما يسلم فيه التلازم ابتداء وكيف لا وقد يوضع في نية اللازم بالدلالة على الملزوم
لا ثناء حدوث الملزوم مطلقا واكد ذلك التعبير بالباء الزائدة فليس هذه الاسمية لتقديم
لقصد الاختصاص اصلا ولا لجعل الكلام هذا ان الفاعل انما كذا اوليس كذا قطعا
بل المقصود بها ما ذكرناه من سلوك طريق هو ابلغ واقوى في رد زعمهم نظرا
في سلوك هذه الطريقة قوله تعالى وما هم بمؤمنين مبتدا فاجاز اي اذا ارید بهذه
الاسمية انكار ما ادعوه فتلك الفعلية كان الاولى ان يقيد الايمان بالله
بانه قصد الاحتقار او زيد هذا الجواب واللام في قوله تعالى في صلته يريد واشار الى
تعليل نسبة الوقت الذي لا انقطاع له باليوم الاخر وقس عليها اللام الاخرى
ان يوم مساجه خلاف ما يريده من المكر وبعد رضاه به كما يدل عليه الفعل الاصل الذي
اشتد هو سوء ويزيده ايضا قوله تعالى يخادعون ما بالمكر وهو حق تعالى منزه عنه كما
انهم اذا نسبوا اليه ومكر واو نحوه غيري كيف وذلك وما ذكر اسد يدل عليه صيغة
المفاعلة تقتضي صدور الفعل من كل واحد من الجانبين متعلقا بالآخر وضع المشاقة غير
مدعوى ان وضعه يقتضي ذلك على خلاف ما يريده من المكر وبعد رضاه به كما ذكر
استعانة وضع اسد يابهم بان يوقعني وما بهم خلاف ما يريد بهم من المكارة ليغروا
بقبيحهم به حتى عاد مبهم واذا ارید كما قيل تغليب المخدع مع استعارة خوف او تهكم
المجازة اتبع مصدره عنه تهم مطلقا وانما قيد هذا المعلوم ان حالهم مع المنافقين
ما يكون حقيقة هذا المعنى المذكور وان المؤمنين وان جاز ان يخدعوا بارادة منهم غير
ان يرجع اليهم من ذلك نقصان لم يجز ان يقصد واحد عنهم فانه غير مستحسن بالنسبة
به والاستطراد اي استعوا واطلبوا العطاء وتمام البيت ان الكريم اذا خادع
الخدع وقد روي بالقاف بدل الالف الجانب الارجح نوافله فاستطرد اذ رب لؤم خدع

الكاذب بسنده كذبه الى غير معينين ويقول زعموا كذا وكذا للناظر اخر اراد الكذب
برؤيته فلفظة زعموا مطية الكذب يتوصل بها اليه ولفظة ما ان كانت كافة
لكان عن العمل مصححة لدخولها على الجملة كان التشبيه من مضمون الجملتين اى
متقولا ايتاكم كما تحققنا ايانهم وان كانت مصدرية فالمعنى اسنوا ايمانا مثل ايمانها
لايمانهم ش وهم ناس معهودون وذلك لانهم تقابلوهم فى الايمان وسموهم بعنوانهم
فهم نصب عينيهم ولما عبد الله بن سلام واشياعه فهم معهم بمكة المقابلة منزلتا جنسهم
كانوا اصحابهم وقد خاطبهم ايانهم فهم حاضرون فى ذهنهم ش اى كما آمن الكاملون
الانسانية وهم المعهودون لما بعد فى خواص الانسان وفضائله فهم لذلك يستحقون
ان يكونوا جنس الجنس كانهم الجنس كله فهذا المعنى بالنظر الى كمالهم واذا لوحظ ان غير
المؤمنين كالبهائم فى فقد التمييز بين الحق والباطل الا فى مرتبة منها فلا يبعد ان يقال
ان مس بالكاف لمخصوص المؤمنين فكان هذا حصرا بالنظر الى النقصان فى هذا المعنى و
قصورهم عن رتبة الانسانية ومنع الانكار فى المؤمن ان ذلك لا يكون اصلا ش
شارحا الى الناس اى اللام فى السفهاء للعهد والمعهود هو الناس سواء اريد به
معهود من او الجنس كل الناس كان المعهود مهنا مذكورا بلفظ آخر او دل عليه
يقال سر به الى لوالى اى وشى به اليه والتعبير عن زيد السفيه بالجعل السعاية منها
والمالئة بذلك وذم الآية بجعل الايمان سفها او بجعل المؤمنين سفهاء بين
عندهم ش ويطلق تحتها اى تحت لفظ السفهاء المراد به الجنس الجارى على الذين مر ذكرهم
بلفظ الناس مرادا بالعهد او الجنس باعتبار ما كان المؤمنين ونقصان غيرهم فى كونهم
على ما تعلم متعلق بمنطوى الغير للمنافقين وذلك لان الذين جرى ذكرهم اولا من الناس
فى السنة هؤلاء المنافقين فكانوا بالانظار الى ش اشتروا اعتقادهم اى عقدوا بكيفية
ضعيفة والمراجح كانه جمع مرجاح يقال رجل مراجح العقل وقوم مراجيح الحلم ش كان شيئا
اما ان ركب منزلا بمنزل كل سفه واما انه لو لم يكن سفيها لم يركبه يقال ارسطك القوم
اسطع سطة اى توسطهم وفلان واسطة قومه اذا كان اوسطهم نسبا وانفعهم محلا
فدعوهم اى دعوا المؤمنين مطلقا سفهاء تحقيرا لشانهم والبيئة عليكيان هذا واما
قبل بجريان ما تقدم ذكره من ان اللام فى السفهاء للجنس او العهد الذى اشير به الى ان الناس

مراد به الجنس على وجهيه او المعهود الذى هو النبى والصحابة والمراد بقوله اوراد وا اى
اراد وا بالسفهاء عبد الله بن سلام واشياعه فتحقق العهد اخر بكون اللام للسفهاء
مشارا بها الى الناس المراد به هؤلاء فقط وانا عطف باو ولان منشأ كلامهم اورد وا
بالسفهاء جميع المؤمنين وهم بذلك معتقدا والا لعدلوا حين اوراد وا بعضهم و
سموهم بذلك مجملا وقد عاظهم مع علمهم بانهم من السفه بمعزل فى عضاده اى
كسرته وفرق بينه اعوانه وشاقه اثر قيام ثوب يخيف اى غير صفيق والعلم
بالكسر الاناء والسفه ضده واصله الخفة والخفة والتفصيل من الفاصلة كالمقطعة
من القافية وفصلنا الآية بكذا اى جعلنا فاصلتها ش وما كان قابا هو عطف بغير
على قوله ما جعلهم والبين متبدا خبره فهو كالمحسوس بل ما بعد هذه الفقرة يقتضى
القوم انار بعضهم ط بعض قيل خوفوه اذا القيا س اجروه وافيه حرصا عليه وقوله
عطف على ان لم الدياته وهو جعلهم اى تضييع الجعل كالهم ش ساق نحو الآية
بريد انه اذا نظر الى جزالة الآية اعتقدوا لا ما اعتقدوا آمنوا تهويلا لشان منافق مدرارا واذا
نظر الى معتقد بقاءهم المؤمنين وان الشخصية الانسانية معطوفة على الاولى ان
كلا منهما شخصية مستقلة كانت طيبتين الى الثقلين بل على انهما بمنزلة كلام واحد فلذلك
الآية بسيقت لبيان مصالحتهم مع المؤمنين ومواصلتهم كان اصدر الفقرة مسوقا لبيان
نفاقهم فاضمحل ذلك التوهم والتكذيب لكلف الكذب فى قوله فاذا فارقوهم عطف على
ما دل عليه المصادر المذكورة اى فخالفوا كذبوا بهم واستهزءوا بهم والاقوهم بوجوه المصادفة
واوهموهم انهم معهم فاذا فارقوهم ذال طرهم الذى اخذ بجنبه وصدقوهم ما نشأ
قلوبهم فى صدقة الحديث وفى الامثال اصدق من كبره ش ويقال الفيته والفيته
اذا استقبلته قل العبارة وتقول ط الخطاب فان الفعل المسند الى ضمير المتكلم
اذا فرغ اى وجبان يربط بقاءه الاسناد الى المتكلم لان الثانى تقييد للاول وقد
ح فى صدر الكلام وتقول ط لفظ المخاطب يقال ط الباء للمفعول واذا جاء ليكفه
اذا فى مقام النفى فترك المفعول كان صدر الكلام فى معنى الجزاء فالواجب حينئذ
ان يكون هو ما بعد اذا بصيغة الخطاب اى اذا استقبلته تقول القيته والاصح
اذا استقبلته يقال القيته الا بتصنع هو تقدير كون الفاعل نفس المخاطب والمالى يشهد

قرأه العربين والنظرة الامتداد البصر والامهال وان هو الا تقية المرة معطوف على قوله
الحسن اى ويعضده هذا ايضا لان الطبع على القلوب يناسب ذلك اكثر ايضا لطول
الكلام بكلمة المرة اذ فرق تحمة قوله وهم والاتيان هو المقصود بالقول
غنيت المرأة بزوجها غنيا اى استغنت وقيل هو مصدر غنى بالمكان اذا اقام به
فيكون هذا اضافة الطبعان اليهم وما بعده ظاهر وان هذه الاضافة مجاز بالاسناد
ان الطبعان باجاى والعبد بابايى والله واراده ليرد عليهما الامور الخارجة
بمشية اتفاقا اذا قامت بالعباد كالحسن والقبح والصواب والخطاء اليهم
اضافة حقيقية لانها مجازية لانه ملابسة فالدالة لاضافة الطبعان اليهم على الاجاى هم
بل اراده بما يهمك عليه قوله آتى بكلمة اضافة اليهم ان هذه الاضافة اشارة
الى ان الطبعان والتمادى هذه الضلالة من الافعال التى اكتسبوها باختيارهم استقلالا
وان ايسد برى منه فلا يتعلق به لا خلقها ولا ارادة فقد ان يضاف اليهم الا
اشعارا بهذا الاختصاص لانها بالاختصاص بما قبل المجازية والاتصاف فانه معلوم
فرتما وهم هذه الطبعان فلا جاجة فيه الى الاضافة فكرها اجابة على قصد ذلك الاشعار
عن الفائدة وسترذلك معتبرة الاشارات لطائفة عند اربابها الباقة وفوردا
معقول الحسن الكلام الى ضيف الطبعان اليهم بعيد كذا رواه ويقتضى
صفاته اى ليس من الحق وبزعم انه تم مرجعه فكيف وانما هو مجموعها ايا ما
والجواب ان امثال هذه الخطابات لا تعارض بل براهين الكل اذ جاز ان يقول
وانه لا يتبع الا ما اراد الله والبيت وهم اطراد قرينة مهم اى ريب مغازة فلا يضر
سعة بل اطراد انها مع جواز انها مغازة اخرى على ان المعنى ان اتقى الشبهات
مثلا ورايته له بما لك جعل تقاء العلم على له بطريق الاستعارة وقيل التقى صفة
على عليه الامر التبس اى ملتبس الهداية اى طرقها ظاهر بجبل وتحيرهما وقد يتعاكس
ماض اى اتقى طرق الاهتداء والعمى ضده ومنع استدراك الضلالة قيل لان قوله
تم اولئك الذين اشتروا الآية تعليل لاستحقاقها الاستدراك الابدية والمغزى الطبعان
على سبيل الالتفات او جملة مقررة لقوله ويمدهم فى طغيانهم والجملة مجتمع شوارك
الازعة القليل الشر والدرور مغازا سنان الحسى قيل والمراد به هنا الصوت الازعر

التى تاثرت رويسها والعرعطف بيان للطويل الذى هو صفة لرمحا والمجد التقيير
والمراد بالمسلم الذى تشترى النصرانية بالاسلام حيلة بين لا يهم ذلك عن فانه
وقد يكنه عليه وسلم انه ارتد ولحق بقيصر وتنصر وقصته مشهورة فى العرب
واراء امضاى اراء الحق الهدى لهم مما اوفى لك الصيد اذا امكنك منه وهو مثل يضرب
الاولا نهم لما كانوا متمكنين منه تمكنا تاما بعد التكليف به وتيسيره باسباب استحقوا به
لتمكنهم مستفادان العبارة مدار على ثبوت الهدى لهم والمراد تمكنهم واما الحمل على جعل الهدى
مجازا عن تمكنه فبابا ظاهر كلاما والجواب الثانى ان المراد بالهدى هو الهدى الذى
جبلوا عليها وقد كان قرأ هذا الهدى بالشبهة ثم استبدلوا به الضلالة فالمجاز فى ثبوت
الهدى لهم بمرتبة لفظ الهدى ان لم يكن الفطرة مندرجة فى حقيقته والدين مالك بن ولد
الغارة والربيع ونظاره لها وتقعه اى جره وهو مثل يضرب لمن اسى اليه عند الطاعة وقد
مران السف مرا الاضداد يطلق على الزيادة والنقصان كيف استدراكهم ان قبل
ان يقول كيف استدراج وذلك لان الله تعالى نهاه الاستناد فالفعل اذا استند الى ضمير
فاعله لمطابقته بينهما كالنوم الى الليل كان مجازا عقليا سواء كان الاسناد ضمنا او صريحا
فقد كنام ليل ونام ليلى كلاهما مجازان لان النوم قد اسند فيهما الى غير ما هو له بالطريق
الاثبات واما بطريق القول ليس بشئ لان نسبة النفى قد يكون ثبوتية وقد تكون سلبية
وكلا واحدة منهما بعتبرة نفسها الا ترى الى قولك ما ربحت التجارة بل التاجر اذا كان
هناك مجازا اصلا وهذا فقه ان يقول كيف استدراج الى التجارة الا ان قد
عنه تنبيها على ان عدم الربح ههنا جعل كناية عن الخسران وان كان اعم منه ثم سند
الشارة بذلك الى ذواتهم اقتصر ههنا على اثبات الربح كان منسوبا الى ما هو علة حقيقة فلا مجاز فى
اذا كثر عن الخسران واسند الى التجارة كان مجازا وفائدة هذه الكناية التصريح بانتفاء
مقصود التجارة مع حصول ضده وبجاز ما لو قيل فسدت تجارتهم وكذا الحال فيما ذكر قلت
صام نهاره يبنى افطر وصام ليله يبنى سهر فانه يكون من قبيل المجاز وان قصدت بصامن
الصوم عن النهار والنوم عن الليل فقط كما هو ظاهر وان صام النهار ونام الليل كان من
قطعا والفرق بين ان الفعل اذا نفى عن غير فاعله وقصد مجرد نفيه كان حقيقة كما هو ظاهر
ذلك التقريب فعل آخر ثابت للفاعل وهو كان مجازا فتدبره والله الموفق وهو ان

حاشية شيخ

سلف آنفا الا ان ههنا شبها وهو انه لو لا الاستعارة التصريحية لم يصح استعارة الشيء
واما الجبل الموانع فظاهر انه مستعمل فيما وضع له • قيل الخادم الى المقصود الاصلي
من الترشيح في الآية تصوير ما فاتهم في قوله اهدى بصورة حضار الجاني حتى كانه يشير
مبالغة في تحقيرهم بهذا الاستدلال وقوعهم به حيث قال الذي جاءني منه او لوا
الابصار للتصوير الاستدلالي بصورة التجارة فانه وسيلة الى ذلك المقصود • منهم
قوله فما ربحت تجارتهم عطف بالواو وعدم اعتدادهم على الاستعارة بالتجارة ورشحها
على الاستعارة الضلالة بالهدى فانه واجب ينتهي مع ذلك الترشيح على ان عدم الاعتداد
قد يفهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرارا لما مضى والجواب ان راس المال هو الهدى
فما استبدلوا به ايضا وهو ايضا اشعر راس المال بالكلية وحين ما يتبين في
ايديهم الا ذلك الصنف من الضلالة وصفوا بانتفاء الربح والخسار لان الضلالة ليست مما
يراد لمالك وان اصاب فوائد وبنوه لان من اسلم له راس مال لم يوصف بالربح بل
بانتفائه فقد اضاعوا سلامة راس المال بالاستبدال وترتب على ذلك انتفاء الربح وما
اما قوله وما كانوا مهتدين فليس معناه عدم اهتدائهم الى دين يكون نكرارا لما سبق بل
لما وصفوا بالخسارة نبه على ان التجارة اشعرت الى عدم اهتدائهم بطريق التجارة كما يهتدي
اليها التجار البصراء بالامور التي فيها ربح فيه اشعر بوجه الى الترشيح كما في عطف
اشتروا الضلالة بالهدى اولى كما يرشد اليه تامل • لما جاء في ما مر من قوله تعالى
الناس من يقول آمنا الى ههنا صيغة صيغة المنافقين راوا ان يكشف ههنا عن حقيقتها
ويهتز بما في موقف المحسوس الشاهد فشبهها بقوم اشتروا الضلالة بالهدى ثم اتجروا
اشتروا والمراد به ههنا ما وقع من القول السابق الذي سيذكر كما فوق نقطة تلك الاشياء
وقوله الم تر مسور الانجيل صورة الامثال او المثل فانه يجيء على الاشياء المختلفة
بكلمة واحدة اي غلبته واسكنته وقمعته اي قهره وذلله والسورة والحدة والوثبة • ثم قيل
اي ثم انقلب معناه اللغوي الى معنى آخر عرفي يقع عليه مشتركات مجازي كما سيذكر
السابع هو الغامض لم يعتبر فيه مع القصد ان يكون تشبيها تمثيليا على سبيل الاستعارة
والناسعي ضلالة جعل مضربه وهو ما ضربه نبيه مثلا لمورده وهو ما ورد به الشرع
• ومنهم من حوط عليه وعمى بما التغيير فانه لو غير لربما اشعر الدلالة على تلك الغرابة والاظهر

فالذي يقتضيه الانصاف من حيث الدليل ان يقال

كما في المفتاح ان المعنى فشبه حال المثل الماضي بسبب كونه استعارة فيجيء لذلك ان يكون
هو بعينه لفظ الشبه • فان قلت فيه تغيير لكون شبها مأخوذا منه والاشارة اليه كما انه ذلك
بالصيغ وضعت للبس على صيغة الذكير ما مضى مشابهه بعيد قد ذكرت للمثل مرة بعد اخرى
شيء غريبا وشبيها منها لاناب المثل فما المعنى اذا بالمشبه به شبه احدهما بالاخر فقوله
وامثال المنافقين عطف تفسيري وقيل سابقا ان المراد بمثل ما مضى المثل وبمعنوه شبها غريبا
الذي يصدق عليه ذلك المفهوم في جانبي المشبه به واجاب بما يفيد الاول ايضا والتاء
ضمنا وما ذكرناه الحق لعبارة الكتاب وقولنا اذا كان لما شان وبينها غرابة اشارة
الى العلاقة المجوزة للاستعارة وهي الاشتراك في نوع الغرابة وخلاف ان وكلمة اذا في
لقوله اشتهر وقد جوزت عن الشرطية لمحض الوقت فحيث وقوعها متوقعا ماض محقق كما هو
حق كلمة اذ وقيل لفظة كان للقوة والالتهاء على المغير لا يتقلب الى الاستقبال بدخول ان
الترى اعرق الكلمات في الشرطية فضلا عن دخول اذا فاذا حاجة الى التجريد كانه قيل
كانت كذا استحضرها لفظ المشبه به لمحض المصطلح • ثم اقتدى به بيان مجملها بالقوة كما في
قوله ونادى نوح ربه الى قوله ان المشركين يقاتلونكم الا بشاة • كف مشكل الجاهلة الواحدة قبيل لا وجه لهذا
السؤال بعد التصريح بان المقصود تشبيه الحال بالحال واجيب بان الاصل تقتضيه غاية
المطابقة بين الحالين في كونهما صورتين واحدا واجاز فان المماثلة في اقوى وجوه الشبه اقرب
الى القبول وقد قالوا ان تلك المطابقة الترى اوسط مرتبة ههنا وانا نقول ان تركيب تلك
الاوصاف جائز ولا يلزم استعمال المقصود بالاصالة نعم اذا قصد تشبيه الذات
بالذات وجب تلك الرعاية ولا يجوز اهمالها كيلا يلزم ههنا تشبيه ذوات بالمعاني غير
المنافقين بذات الواحد الذي هو المستوقد فانه مردود قطعا بمثل قولك الا عبر
الناس الف منهم كواحد وواحد كالالف ان اعرف زيدا ربكلة على فرق قوله على ان
المنافقين الى ان الجواب ان هذا اعلاه وما معلوم عليه وذكر في الجواب الاول
الاشتراط كون المشبه به جماعة ايضا وجوابه ما مر ان الذي وصف موصوف الاول
بطريق الخلف والتخفيف والذي جوز ذلك مع انه لا يجوز وصف القوم موصوف المفاعيل
بهذا الطريق ولا وصفه بنحو القوم من الصفات المفردة موصوف جموعها يجوز عليها انها
اذا ان احدها جاء مجاهلي في العلاقة فان لفظ الذي يحتمل التخفيف لما ذكره وذلك

ان التشبيه الذي هو مغير الاستعارة عارض فيها ايضا الا يرى ان الكلام يجري فيه الاستعارة
يجري فيه التشبيه ولا ينعكس كليا واذا ذكر الحروف وان جرى فيها الاستعارة تبعا
كما في الصفات والافعال لان هذه الطريقة وهي ان يكون المشبه به مذكورا والمقط
الحرف نحو لما شبه لا يتصور فيها وجه الاسلام اي قوي وكشف جسم اخلاق
الحق اي ظهر ظهورا تاما كما لا شك على تشبيهها بالميناء حيث حمل التشبيه به على المشبه
كانه هو بعينه لان المستعار له مذكور وهم المنافقون او تقديرا لانه هم من المستعار
له مذكور بلفظ تقديرا مع لفظ المستعار منه فيكون لفظ المستعار منه مستعملا في معناه
الحقيقي كما ان لفظ المستعار له كذلك فلا استعارة هناك حقيقة بل الاستعارة انما
تتحقق حيث يطوى ذكر المستعار بالكلية فلا يكون لفظه داخلا في الكلام المشتمل على لفظ
المستعار منه مذكورا ولا مقدرا ولا ملتبسا بما يكون معناه مرادا بلفظ المستعار منه فقد
اتضح ان لفظ المشبه به اشبه بدواعي ما يحتمل للاستعارة المصرحة وكون رايت اسدا يرمي
والكنائية نحو اظفار المنية على ما ذكر المصنف لان المستعار ههنا عنده هو السبب الذي
سكت عنه ودل عليه بذكر بعض لوازمه فلا يكون لفظ المستعار له مذكورا اصلا في الكلام
المشتمل على ذكر المستعار بل مطويا معه كما اذا قلت اظفار المنية وارت به المنية
سيتكشف لك مباحث الاستعارة بالكناية وما يتعلق بها انشاء الله تعالى يقضون بعهد
الله من بعد ميثاقه قوله وجعل الكلام خلوا اي خاليا عنه اي عن ذكر المستعار صاحالان
يراد بداي بالكلام بلفظ المشبه به المذكور فيه معناه الحقيقي الذي هو المقصود اشتمل
المجازي الذي هو المقصود اليه اولا والا لما دل على المعنى الذي هو المقصود اليه اولا والا لما كانت القرينة
الحالية او المقالية الدالة على تعيين المعنى المجازي بحسب الارادة واقعة حينئذ اذ لا معنى
القرينة الا ما يصلح اللفظ للحمل المجازي واجب بانه مما لا فرق فيه بين قطع النظر عن عدم ارادة
ورود بانها للصلاحية المعينين بانه انما تتحقق ايضا مع وجودها اذا قطع النظر عن عدم ارادة
لاشتراط عدم ارادتها في هذه الصلاحية ثم الظاهر ان خلو الكلام المشتمل على ذكر المستعار
عن ذكر المستعار له مع صحة لصلوح المستعار ان يراد به معناه المجازي اذ لو استلزم ذكره
ايضا لتعين المعنى الحقيقي كما ارشدت اليه فلا يكون صالحا للحمل المجازي وان عدم قرينة
المجاز مصححان يراد به معناه الاصلي او مع وجودها تعيين المعنى المجازي فلا يكون

صالحا

صالحا للمعنى الحقيقي فاطلاق المذكورين والصلوح ارادة المعنى المتبادر اليه وعدم امكان القرينة
شرط لصلوح ارادة المعنى المتبادر عنه فيكون الخارج متعلقا بالصلاحية المعينين على
التوزيع ويلزم ذكر المتبادر اليه لانه شرط بما هو معتبر فيه وكان اولى هذا ولقد
يقال كون الكلام مع عدم القرينة صالحا لارادة المعنى المجازي بمنزلة ادعاء دخول
المشبهة في جنس المشبه به حتى كان مجازا فراد فيصح له نقله كما يصح ارادة الحقيقة بشرط
تقوم القرينة انما هو لصلوح ارادة المعنى الحقيقي فيرد عليه انه يلزم ان لا يكون للحقيقة
ذكر المستعار له حقيقة الصلاحية المذكورة الا ان يحمل عبارته على ذلك لا وعار ولا
عقار فربعد وعد الا انها واحد كقول زهير فاعاد عليها مثل ما قد بدا لها
السلاح اي صدئة من السكوة وهي شدة البأس ودقة السلاح والحديث كما قال المعري
الى موضع اللام وقد يحذف ويقال زيد مر بي كالسلاح برفع الكاف والمعنى هو
المكتنز اللحم كانه قذف باللحم او الذي رمي بكثرة اللحم والشحم والبدن جمع بدنة وهي الناقة
ثم الشوط بالكسر ركبة الاسد وتفخيم الافظار كناية عن الضعف يقال فلان مفخم الافظار
اي ضعيف وانما قال ذلك اجل ان بناء الاستعارة على طرح ذكر المستعار له ويبقى المفاعيل
اي الاتين بالمجاز بالعقل وهو الامر العجيب فيتأسون فالاستعارة اشبه
ويسوغ ان الكلام فيما سياقه اذا اريد بالمستعار معناه الحقيقي لا معناه المجازي
المشبه بالحقيقة فانه اذا طوى ذكره بالكلية فلم ار التأسي بخلاف ما اذا كان مذكورا تبعا
المجاز فانه مذكر لتأسيس ايضا فهم قد يتأسون ايضا فيه فالاستعارة اقرب مع التفخيم بذكر
طرفيه كقوله هو الشمس مسكنها السماء فقل الفواد غراء جميلا فلن تستطيع اليها الصعود
ولن تستطيع اليك النزول اما اجز فيها بانها الشمس جعلها كانها تنبيها ولو ذكر اداة
التشبيه او وجهه لكان منه هذا التأسي كما لا يخفى وبيصعد استعار الصعود للعلو فرشح
الرتبة وبنزل عليها بمعنى علا المعاونة المكان فرشح بالجهول بانه راجعة الى السماء وقيل
الصعود ايضا بمنزلة ما تقدم من قوله فانا ان نرفع تمك العلا مع التجمع تديا بالعلا
فانه استعارة للمرتبة فالمعالي فروع الشاء والعلياء اصل فرشح ذلك حديث الصعود وما
بعده وبعضهم اراد به تفاعل استعارة الغيث بجواد والليث للشجاع وبرشح الاول
السيل اي العطاء والثاني للشبل اي ذا الشبل عليها النهي عن ان يظن ان

الصيب الموصوفة بالعبارات المذكورة في جانب المشبه به فتقدير الكلام مثلهم في اجتماع
سائر انواعهم المخصوصة بكل المشتركة في اصل الحقيقة المذكورة معها وكل
وفي الصيب فالاشياء المشبه بها مذكورة بخصوصياتها دون الاحوال المشبهة فانها
مطوية قطعا اتفاقا واعلم ما سبق فان قيل اين للمتقين وبين بحر يرى القلوب حتى تشبه
بالصيب اجيب بانهم مشابهون بهذين الاصلين الذي فيهما وقاية القلوب لكن على وجه
التحقيق فيكفي هذا دون تذكر افرادها وبيانها في المشبه اليه كما ان القوم بالقياس الى
الصيب والاشارة بقوله والمراد لكل قوم اصابتهم السماء عاجزة الصفة وهي ان
اصابهم مطر هطال فيه ظلمات شديدة ورعد قاصف وبرق خاطف وصوت مهلكة
فلقوا منه الخوف والكآبة والدهشة بالقياس الى تشبيه احوال المتقين
باحوال المشبه قد اوحى ذوي الصيب على التفريق تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر
المشبهات مع ان الامور المشبه بها مذكورة صريحا وبما قرع به مذكرة اليه واستغنى الامر
فيه بما فلان ترتيب اللف حيث شبه المؤمن اولا بالبصير والمسيء بالاعمى وفرق
امر الصيب عليه ثانيا فشبه به رجاء وبالبرق اعمال القلوب الى رجاء بعضها و
باب بعضها والعامل فيها كان وكذا الذي وكر اخيرا ان نهاية شبه طلب القلوب بالعمى
وبالبرق بالخطف وبهوارد الامر اليأس الباقي بعد الصيب عقابا بكثرة الاعطياء و
قلتها اتفاقا كما قلب الطاير تقدم ايضا وسطوا ذكره على سنن الاستعارة يريد ان طريقة
الاستعارة ان يطوى ذكر المشبه قطعا وكون الكلام عنه خلوا فلا يكون مذكورا قطعا
ولا يقدر انا تم الكلام والما المشبه يقدر يطوى فيه وذكره اليه كذلك الفرق بينهما
مزيد بين الادراك المتروك فان المشبه منوي مراد وفي الاستعارة منسي بالكلية وفي
بعضها يكشف ذلك ما قررنا في الاستعارة التمثيلية فكونهم اعداء لهم ان المعاني
قد يقصد اليها بالالفاظ موضوعة غير مقدرة بما تقدم العبارة فيتعلم الثاني وهو العقدان
لفظ المشبه بغرض التشبيه مستعمل في معنى المشبه حقيقة
اقيم اسم المشبه مقام صاحب الحرام ولا يذهب الا اليه الفهم استعارة من التشبيه
الاستعارة وفي ليس ان قوله تم وما يستوي البحران من قبيل التشبيه اذا يرد بالبحرين
الاصناف الحقيقة بدليل عطف كذلك قوله هذا عذب فرات سائغ شرابه الى قوله وترى الفلك فيه

مواخر والمقصود تشبيه الاسلام والكفر بهذين البحرين الموصوفين على الآية
والكفر الذان كالبحرين المذكورين ومن نعم انه من قبيل الاستعارة فقد قال
ما يقتضيه سلامة الفطرة وكذا الطائفة قوله تم عز بدء سبحانه وتعالى ان الله يفعل
عبد الشكر كاهن تشاكسين مثلا العابد الصنم وجعل عبدا فيما لك وجعل سلما
لموحد نكرا واحدا من اثنين ليس مستعملة معناه الحقيقي لان الشكر والموحد كالاثنين
عاوني ادراك قدر المشبه الا اثنين مطلقي فان قلت كيف يقدر ومنها قلت بقرينة
قرار الارادة فلا حاجة الى تقديره وانما قدر فيما انتظم مع المذكور بلا تغيير كما في الآية الا
وكالآية التي تخن بنبأ وبما لا يتغير فيها قال تم وما يستوي البحران
والصحيح الذي عليه علماء البيان هو عطف على قوله لقائل ان يقول ليس نتيجة
الجواب بل هو تحقيق للتمام وبيانه ان الغرض الذي ذكر في التمثيلين اتمام الفطر
قد ذهب اليه اهل الظاهر من الخلق واما عند ارباب البلاغة الذين يحاولون على
المعاني فلا مساغ له وذلك لان خصائص النفس من تشبيه الهيات المركبة الاحصيل
تشبيه مفرداتها فانك اذا تصورت حال من اقتدتهم السماء في ليلة كان اكثف ظلمتها
السحب وانتشار قطراتها وتواتر فيها الرعود والهايلة والبروق الخاطفة والصواعق المهلكة
وهم اثناء ذلك يزاولون غرات الموت حصرا فانك بهذه تريد ان تسلك الى
معرفة حال المتقين على وجه يتعاصر عنه تشبيههم الدين بالصيب والشبهات بالظلمات
الى آخر ما عرفته وهناك وجه بعيد الغاير كلام مشهور فراجع اعتبارا تركيبيا فراجع
وكان اجزاء المجموع تواصلا ودرر ثمرن عباب طارزق حتى واصل وان الحرج
بمفرداته فقال السكاكي كلما كان التركيب خياليا كان او عقليا فهو امور اكثر كلما
قرب البعد والغرابة اقوى واليه قرب تشبيه المفردات وحقر كر المشبهات تكلف ظاهر
اليه فرق بقط المثل نوع انباء عن التركيب ذا المتباعدة القصة التي نوعا بها كالمثل
السائر وهي الهيئة المركبة دون كل واحد من مفرداتها وقد تعالى الكلام في
التمثيلين بدليل ارتباط المعاني بعضها ببعض فان الفاء وكلما يدلان على ما ذكر
الثاني في قوله في ظلمات صفة لصيب وكذا عنه بيان المفردات المشبهة بظاهرها
بعتبر الارتباط فيها فلا والا لم يكن تركيب لا يحتاج تشاكيب للصلة لا تكلف فيه

التقدير ۞ واحاطة الله بالكافرين مجاز فان شبه بمقدور قدرتم ايا هم باحاطة الخيط بما احاط به فراعى الغوات كان مثال الاستعارة تبعية في الصفة سارية في البيان مقصدها وان شبه حاله تعالى معهم بحال الخيط مع المحاط اى شبه هيئة منتزعة من عدة امور بهيئة اخرى مثلها كان مثال الاستعارة تمثيلية والاقرب في شتى من الالفاظ المفردة انها انما تصح منها الا بقطع ما هو الحمة في الهيئة المشبه بها اعني الاحاطة والبواقي من الالفاظ مستعارة لما اريد مما يحقق مناسبة تقاربه ومن ثم لم ان هذه الاستعارة تبعية لا يناقض كونها تمثيلية لان الطرفين هنا باعتبار التركيب ان اريد بان معنى الاحاطة مركب منتظم فظاهر لانها كالمضرب مثلا لها مفردة وان اريد باعتبار هيئة تنتزع من متعدد مع غرضه ان يكون مدلول الاحاطة هيئة شبهها بكيفية يسري منه استعارة لتلك الكيفية المشتق منها وفيها يتكشف لك ان الاستعارة التمثيلية لا يكون تبعية اصلا كما يتضح عليه مرة هذا ولتلك عاد في والضمير المجرور فالمحاط به عائد الى الظاهر والظرف مرفوع محلا عائد فاعل وفي الخيط به راجع الى المحاط والظرف منصوب المحل على المفعولية وهذه الجملة اعتراض وتحقيق مع ما يليها اعتراضية فائدة الكلام الذي هو الاستيناف الاول فان كل واحد من يحلون ويكادون وكلما استيناف مستقل ونكتة هذه الجملة الاعتراضية التنبيه على ان الحذر في الموت لا يفيد وفائدة وضع الكافرين موضع الضمير الدلالة على ان اصحاب الصيب كفار لتظلمهم استحقاقهم شدة الامر عليهم طريقة قولهم اصابت فلانا فاقة ان لا يهلك ان شيئا من الخطف احد وسنم في جعل هذه المعرفة فيما هو المشبه على ان المراد بالكافرين المنافقون وانما عاد انهم لا مدفع لهم فهذا ب صدق الدنيا والاخرة وانما وسطت بين احوال المشبه به مع ان القياس تقديمها او تاخيرها تنبيها على شدة الاتصال بين المشبه والمشبه به ودلالة على ان ظرف الاستقرار بالمشبه والفتح افصح في الصلى والخطف الاستلاب بقهر خطفه بالكسر بمعناه اللغة الجيدة وفيه لغة اخرى وهكذا الا خفش بفتح العين في الماضي وهو الغابر واصله كمنطف ثقلت وكرا تارا الى الخاء ثم اوقعت في الطاء وقد قدمت حركتها للادغام وقرئ بالكسر على الالتقاء الساكنين والمتابعة للطاء فيقال خطف وخطف وحينئذ قد يجعل وصف المضارعة بما قبل آخره من القراءة المروية فتقول عطاف تابع للياء الباقي

يعني ومع اتباع الخاء للطاء او تحريكها بالكسر لالتقاء الساكنين فتح قوله ويخطف بالنصب حرج حولهم اشارة الى ان مقعد ۞ وهذا المثل ما يردون قولكلما اضاء لهم مشى فيه اذا ظهرت له جادة او لزوى الصيب قد يوالغ بذلك فرشدة الحال عليهم وبين ورطة يحيرهم فيها ادهم والازعاج شدة الحال عليهم المنافقين وقتا ما يحيرهم بطريق التشبيه او ايهم يتخطف عليه شدة كانه تفسير لها وقوله اذا صاروا فيها بيان لغة الخبر والحقيقة فرق البرق خفقان اللمع والغرفة الشرب والنوبة يقال وجد فلان فرصة اى نهزة وجاءت فرصة البيزار نوبتك والنهز الشاد والكب والنهوض للشاد والنهزة الشيء يتوصل اليه كالغنيمة والاشهاد كالاقراض يقتضي المفعول واحد فقوله فرصة حال من موصوف الخفقة وقيل مفعولان بتضمين الاشهاد معنى الاتحاف وقيل مفعول الخفقة مقدر تاويل الزمان وفرصة مفعول لاي اشهروا اذ وقت تلك الخفقة فرصة وانما قال فطوات يسيرة ولان زمان الخفقة قصير جدا فجعلهم جعلهم خطفا على ان ذلك الجنس وشوا فيه وقوله مطرح نوره تشبيه لان الضمير عائد الى المقدر راجع الى البرق بتقدير المضاف وفاعل استظهر المشي فاعل ازواد وهو الاستظهار بما يعين معقود به لا يا فيما تقدم في قوله واجعلوا يا يا تون ومايذرون لانه كناية عن شدة الاتوا كيد الغاية الحيرة فلما يا تي بعد العقد ولان معناه لا يجعلون كيف يا تون ما يا تون وكيف يذرون ما يذرون مع كونهم حواصا ط المشي ۞ وظاهر هذه الشرطية استمرار وان كان بعضها مجازا عن حقيقة البرق واستعاره لان المتعدي فرصة استمرار وان يتشهد بكلامه وما يذكره الثقات من نقلة اللغة الا القليل قال الازهري كل واحد من هذه الحروف يكون للازما ومتعديا ونقل عن الليث انه يقال اظلم فلان البيت اذا اسدعك ما يكره ۞ ونظم الصيب بالكسر نقلا عن الجوهري والازهري عن الفراء وتشهد له قراءة يحيى ازكى زكاة ومستدلا الى ظرف واجيب بان ظرفيته تقابل لهم نفاقهم واضاءتهم وان جعلا مستقرين لم يصح عليهم ان يقوم متاع الفاعل اصلا وان جعلا صلتين للمتعلقين لم تتمش مضاف المشي والفرض صحة ان يقوم متاع فاعل مقام دون المضمر فيه وعلى تقدير صلوحه لذلك فعطف اذا الظرفية كلما اضاء مع كونها معاجوابا للمنوا آخر ما يصنعون قرائن حقوق البرق وحقيقة يقتضيان يكون الحكم

يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون

حالا فى فاء الرباعى ايضا والحال انه ليس ببعيد ولا ما يتوهم منه ذهول وليس ايضا بعيد
النداء فخاطب نعتى به جدا وبعد فى بعض النسخ اسم والبعد على الحقيقة التفصيل والتوجيه
ان القريب كالمتزل منزلة البعيد لغرض فتقدير البعد فيه كما هو فى نداء المتكلم
وسوان لا برى نفسه الا بالقرب بها من المنادى فيخيل اليها انها مستقرة وبعيدة مستقرا
واستبعد بعيدا وبايقه معطوف على مطان وقوله مضافا الى آخره اما يتعلق عليه
مفعول له للاستقرار والاستبعاد واما معا واما حال اشيء فيه مر ت فان قيل كان ينبغى
عليه ان يعيد هذا الضمير فى المعانى السابقة اجيب بانه لما لم يكن كثرة تلك المعانى دائرة
ايضا الا نادرا اسند الضمير افرده عنها فى جواب سوال تقديره انه وتوضيحا وقوله مرفوع
بالمبتدا خارج الضمير مضاف الى المتقرع الى الله يستعين نداء البعيد اشارة الى البعد بين
مرتبة المدعو والى شدة حرصه على استجابة دعائه والاذن اى الاستماع لندائه كالاقتضاء
التام بان الخطاب الذى يتلوه فيما سبق ولا يخفى عليك ان الداعى عند الاقتضاء التام
طلب الجبار عليه والاوزاعه التفاته اليه بل يقصده بتوجه قلبه الى ربه وهو اراده لقدرته
بان يعديه لينال عنده ما يقربه اليه ويسعده فى داريه واحى وصلة تستكمل بها
اجتماع التراكيب تعذر عليهم نداء المعبود الا بعد ان يتوصلوا اليه باسم مهيم يتوجه
الى ما يزيل الابهام بفعلوه بمنادى فى الصورة واجروا عليه ما بعده ما هو المقصود بالنداء
اعنى الموقوف باللام الذى يزيل الابهام ويمتاز به ذات المنادى وانما سوا فوقهما
انكه تلك الاسم المبهم هو الذى يتعلق به الاضافة وايم الاشارة او كل منهما
يجب زالة ابهامه وضعا الا ان ايا وخلفه الابهام فان اسم الاشارة اذا وقع منادى
قد يتبع زالة ابهامه بالاشارة الحسية فيستغنى عن الصفة فيقال يا هذا بخلاف اى فانه
لابد من النداء منه وصفة تبين به وايا اسم الجنس لا يمتاز الحقيقة الا بصفة او
ما يجرى مجراه وهو عالم اللام الذى ومتفرعاته وايم الاشارة موصوفا بذى اللام يخرجها
الرجل واسماء الاعلام مختصة وبجوزه فى نحو الله اكبر ون الا وصلة تدنى اللام او لام
الاشارة مردوفا بذى اللام وقوله حتى يتضح بيان الوضع اى يتضح المقصود بالنداء
ويتبين غاية والغاية الا وسماعه فتكه التنبيه على ان النداء ومكانته فى معانى
ايا ما يتعارفها فى الصحيح فان حرف النداء فيه ايقاظ المنادى واعلامه بانه المدعو وتنبيه

التنبيه يتعين ذلك لايقاظه والتنبيه وقيل كلمة التنبيه عوض فان يا حقها ان لا تخلو
عن مضاف اليه او تنوين يعوض منه فاية كقوله ايا مة عواد ايه سلكه ولما كان التنوين
ههنا سببا لبنائه لانه يقع عوضا عن مضاف اليه معين كقوله ورفعنا بعضهم فوق
بعض والقصد هنا الى الابهام فجعل كلمة التنبيه المناسب للنداء عوضا عن المضاف
اليه ☆ ام كثيرة غير منصوب على المصدر وما موصولة او موصوفة وجاز وصف
الكثرة فان جعل المستثنى كثيرا بالنظر الى النداء كان العايد محذوفا اى كثيرة ايها
او الكثرة التى هى كثيرة فى نفسها وان جعل ايا بالنظر الى والاستاد الى ذلك المستتر جاز
وقد يقال هو مجرور بعائد الى ما المحذوف تلك الطريقة كما قيل على الطريقة التى تذكر تلك الطريقة
فانه يكون بسبب ان قوله طاهذه الطريقة متعلق بالنداء كما هو الظاهر وقوله ايا ما
كثيرة متعلق بكثيرة قطعا فلا يصح حينئذ الابدال ☆ لاستقلاله اى وجه ان كيد ذى
تكرار الذكر والا يضاح بعد الابهام واختيار لفظ البعيد تاكيد معناه وجواب سوال
وقوله لان كلا منا دى اعلة تعليل للكثرة المعللة بالاستقلال اى كثرة تلك النداء تلك
الكثرة المعللة بالاستقلال المذكور لاقتضاء المقام اياه وقوله امور عظام خبر ان
☆ ان بنا وابا لاكد الايقاظ وذلك مستنتظر من رقدة غفلتهم وتنبهوا المانوه
الاجابة عن هذا البحث راجع الى ما ذكره بقوله ثم استعانة منادا وفهمها وغفل
☆ لا يكون ارادته لا يصح توجه الخطاب الى جميع الورى كما ذكر تم ولا الى كفار مكة كما روى
وذلك لان العبادة اعمال الجوارح بالتبادر منها عند الاطلاق فلا يوجد بها الموصوف
لانهم جاحدون فيلزم ان يكون طلبا لتحصيل الحاصل ولا الكافرون اذ يمتنع منهم العبادة
لانتفاء شرطها وهو وجود الله والاقرار به فيلزم التكليف بالمحال ☆ فلو ان
قلت هو لاى شاء وقبله نعته الله فبك لا سال الله ايها نفر سوى ان يقدم ما ذكر
ان نعته الله فبك مشكلة يجب ايراد نوع اهتم فلا سال الله وادعها احترازا عن طلب
الحاصل وقد يتوهم انه لا بد فى قولك كنت كمن قال من يقدر مضافا اى كمن يقال
والا كان شبيها للمثل بالمثل والنظائر بالنظائر فى قبيل التمثيل كقوله وما الناس فلا
حاجة الى ذلك فان قيل الامر متعلق بالمستقبل وليس المولى ملتبسا بالعبادات
المستقبلة حال تلبس امره بها طلبا للحاصل بل هو تكوين كن فيكون فلا اجاب بقوله

وبيان لنكتة اخرى هي عدم اشتمالة كذا لما يعبر الا ذكر ما المعلل بعد ذكره وعدا الى قوله
المصنف تعلقة بهذه النكتة من الموارد بالقياس الى اجتهاد قد يتوهم جواز اتيان العامل قد
جاءت للاطلاع مع التحقيق وقد يجر للاطلاع بدون التحقيق وفساد ظاهر ❊
ما معناه اي من المعاني التي ذكرتها وما سوفها يخ احتمله هو اراد مجازا فاجابا نها
ليست مستقلة فاستثنى من تلك المعاني اذ لا يتصور ههنا الرجاء من المتكلم لاستلزام عدم
العلم بعواقب الامور ولا من المخاطبين لانهم لا شعور لهم حال خلقهم بالتقوى حتى يرجوه
ولا يجاز الاشفاق قطعا ولا للاطلاع اصلا لانه انما يكون فيما يتوقعا لمخاطب من
المتكلم وبرئيته وليت التقوى كذلك فانها فما افعالهم وشاقة عليهم ولكن لتعارف
هذه الآية واتفق من قبل الجاز الذي هو استعمال لا موضع الحقيقة وقد يتوهم من
هذه العبارة انها حقيقة فرجح المعاني السابقة ❊ فهم فصورة الامر توهم ان يتكلموا
بغير ما هو ابتهم للامر منهم وشابهته تمام للراجي وان يشاركه شبهة الرجاء
هرا راد تعالى منهم التقوى فاما ان يعتبر هذه الارادة وحدها ويستعار لها الكلمة
الموضوعة للمترجي الراجي الذي يستقبل فيكون في لعل استعارة تبعية تحقيقية واما ان
يلاحظ هيئة مركبة منه سبحانه وتعالى من ارادته منهم الخير الذي يمكن ان منه وشبهه
بهيئة مركبة من الراجي والمرجو منهم ورجائه فيكون بنا لاستعارة تمثيلية فتدبر فاذا قد
بما ذكر العمدة ان حصول الهيئة فلا يحتاج في لعل كما او صنعناه فيما سبق من نظائرها و
كلام الكشاف ان محصول الاوامر كما دل عليه حكمة بان لعل غاية الآية نجا زا لا انه راعى الادب
فلم يعبر بصيغة التمني اليه تعم والا الى ارادته بل عبر بما بتهة بمرتبة العباد والمرجو منهم
ليفهم منها بتهة ارادته المترجي كما يشهد به قوله ذلك الاشارة الى السجدة ولعل بمعنى ارادة وقوله
قوله ههنا شبهة بالاختيار بنا ام هو على الاختيار والفرض ليس بظاهر البتة بين الارادة
والترجي الا باعتبار حال متعلقها اعني المكلف والمرجى منه تدبر الشبهة هي غالبها ينظر
تلك البتة ان متعلق كل من الارادة والترجي يترجح اي تيرجح وبين ان يفعلوا ان
لا يفعلوا مع رجحان ما في جانب الفعل فانه تعالى لما وعد من فعل ايمانهم نعما الاختيار وارادة
منهم الطاعة كما هو مذهب المعتزلة وصرح به في قوله عقيبه واتيتهم ما سألتموه وعدا
وعدا والطف بالابصر ترهم بابتهة للمكلف عذر وصار هذا نظير رجحان اختيار للطاعة

من تمكنه من المعصية كما المر يجز من منه رجحان اختياره وما يترجح من تمكنه من خلاف
ارادته تعالى لعباده تراد انتفاء تبرز انتهى فتدبر ذكرناه وقد استقصينا في شرح المفتاح
الكلام في الاستعارة التبعية في اسم الزمان فتذكر انتقاده عبد الحكيم اراد بالمتقين
نواهيه وركب فيهم العقول الداعية الى الطاعات والشهوات الباعثة على المعاصي
وازاح العلة اي ازاح ما يتعلق لهم عذرا لا عذار التي تمنعهم ان يتمسكوا بها والتجاوز
طريقا الخروج والترجح الترود والتميز وهو وجه شبه كما مر انتهى قال ره مضافة
لان نسبة الابتداء اليه تعالى لا معنى بها فلا بد من الحمل على المجاز المبني على التشبيه لا يقال
يجوز حمل لعل على ترجي العباد ومتعلقا بما بعده والمعنى اعبدوا ربكم راجين وصوكم الى التقوى
التي هي غاية العبادة او خلقكم على ارجاء مقدرة اي خلقكم مقدرا رجاء ان تتقوا
فالتقدير منه تعالى حالا خلق وارجاء العباد وبعد حين كما في قولك اتم وشبهه بما تكلم
بينا اي مقدرا بنوته لانا نقول مراد المصنف كلام ط تقدير متعلقة بالاقرب الذي هو
خلقكم لان تعليقه باعبدوا يستلزم توسيط الحال بين فاعله وهو ضمير وصف منصوبه فان
الذي جعل لكم الارض فراشا صفة تربكم بحسب المعنى حقيقة وان جعل منصوبا او مرفوعا
على المدح والتعظيم وايضا لا طائل في تقييد العبادة برجاء التقوى لان رجاء التقوى
بناء حصول حين رجاء بالمناسب تقييدها بنفس التقوى اي اعبدوه متقين وان
عطفها عليها اي اعبدوه واتقوا ولا سياق لحمل على رجاء ثواب التقوى لان خواتم
الكلام من سنته كما لا يخفى والمقدر الرجاء فتبين ان المقدر حال الخلق هو التقوى لا رجاء
كما به اعلمه تواتم وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وايضا كثير من الناس لا يجوز
التقوى ولا يخطر ببالهم الا بتكليف بعد الخلق بتقدير رجاء ❊ فالمقصود عليهم حسب
ما يقتضيه علمه وايهم التجارب طرا النظم اي ليتناسب كان كلما منهما بحسب الاخوة
تجاوز اول الكلام وآخره او معناه واشتغلوا بالامر الذي خلقتم لاجله مع الاستمرار
على الصفة البديعة وفي النظم بوهم ان الحق اشتغلوا بما خلقتم لجزء وهو شاذ
وحاصل الجواب ان الملابسة حاصلة بحسب المعنى مع مبالغة تامة في الزام العباد وكما
صورا ما فرات ان كان الاقتدا بالاشق لا صعب بسبب الشاق الصعب بعين على
كثير فان قيل قوله للاستيلاء على اقتصر غايات العباد وبيان على ان جعل لعل للتعليل

فيكون مشتملا على ما ذكره من الرزق لهم جميع ما في الارض وهو من السماء وفسادها ظاهر
* كقوله تعالى يفتح من الرحمة ما يشاء فلا مرسل لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده
ايضا * ثم انتصب غير تفسيرا بعد تمام الكلام من التبعيض والبيان * كان انتصابه بانه
مفعول له وذلك لان من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لاخرج ان من اسم يعبر به عن بعض
كما قيل بل على ان الثمرات بمعنى الثمر وما يقال فلان معناه فاخرج ببعض الثمرات فهو
حاصل المعنى فيكون رزقا بمعنى المرزوق مفعولا له وكم ظرفا لغوا متعلقا بمفعولا له رزقا
اى اخرج بعض الثمرات لاجل ان يرزقكم وذكر انما يجوز ان يكون من الثمرات
مفعولا اخرج ورزقا حالا من المفعول اى مرزوقا او نصبا على المصدر اى اخرج الله
فرزقكم رزقنى التبعيض وجوه ثلثة والاظهر ما ذكره وهنا اذا لحاجة به الى تاويل
وان كانت مبنية كان اى رزقا مفعولا لاخرج على ان المراد به العين ويكون كم
ظرفا مستقرا صفة له ومن الثمرات بيانا لما تقدم عليه فصار حالا من اخرج مرزوقا لكم او
الثمرات * فان الخارج بالسماء اكثر مما توجد سواء على تقدير البيان وعدمه لان
ورود ه على التبعيض ايضا بطريق الاولى فان الخارج بالسماء اذا كان كثيرا جدا
كان ما هو بعض منه كثيرا قطعا والجواب بوجهين الاول ان الثمرات هنا جمع ثمرة
التمر او بها الكثرة كالنبات لا الوحدة فتكون الى لا اقل من ثلاث ثم ان ثلاثا
من قلة وثمانية من وهي الكثرة بثبات فرق لغتكم تركوا ثمرات وقد تبقى البقية في الكثرة
موضع القلة كما في قوله تعالى وقال نسوة والمشهور ان الفرق بين
الجمعين بزيادة القلة والكثرة انما هو اذا كانا مذكرين واما اذا غلبا او الجنس او مقابلا لما
ذكر منها للاستغراق بما فرق الجمعية لتغليب الكثرة تغليبا وتنبيها على ان القلة فيه
المشهورة اكثر مستعملها بكثرة بحيث كادت تختص وقد تقدم ما فارق ايضا
انما سميت بالكلية لشدة ارتباط بعضها ببعض كالجزاء الكلة الواحدة وقد يرفض فيهم
اى اخرج غاية الاخراج او الاتيان بعد ذلك فلم يرد به معنى الوقوف والسكون بل مجرد
التعلق فالباء بمعنى من لما مر ان الباقية تتعلق وقد مضمون انها ترتب شيء
ان يتعلق بالاول اى يكون انها مرتبة على مضمون ذلك الامر كما قيل اذا استحق بكم الذي
فلم تعبدوه وهو مكم وكم انورين بها فلا تكفروا به احدا لكون عبادتكم مرتبة على ما هو اكمل

واسم الشاعر الهادر فيصغرونها تفظيما ومدحا

العبادة وان اسبابها اغير فوجده تقتضي ان لا يجعلوا له اندادا اصلا وقيل هو نهي معطوف على الامر
وردبان الاوسط بين العطف بالواو كقوله تعالى اعبدوا الله ولا تشركوا به وقد جعل تبعا
منصوبا باضمار ان على جواب الامر كما في قرني فاركك ولا تسيئي لان الشرط فيه ان يكون
الاول سببا للثاني والعبادة لا تكون سببا للتوحيد الذي هو منها بل واصلها
انتصاب فاطلع اى على تشبيه لعل بليت ويرد عليه ان ذلك انما يجوز اذا كان فعل الترجي
شاهقا نحو لعلي ابلغ الابعد المرجو بخلاف الوقوع وقد مر ان لعل هنا استعارة للارادة التي ترجح
وجود المراد بعد والاسباب وازالة الاعداء فيه بين المشابهة ويجاب بان التشبيه هنا
للتقرير اى انهم صورة المرجو منهم فالمشبه فاطلع فلكم في صورة من يرجى منه الاتقاء اى الخوف من
العقاب بسبب عن ذلك ان الله ذكر ما تقدم وقوله لكي تتقوا بيان حاصل المعنى واقحم لفظ من
ما بين مر استعارة لعل لاحكامها بنا بعضي على ما مر وقوله وخافوا عقابه عطف على
تتقوا تقييد اى وقوله فلا تشبهوه بخلقه اشارة الى ان نحو فلا تجعلوا لله اندادا مرتبة على ما تعلق به
قوله الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء الخ صار مستبعد الفهم كالمتمني وتسطير ذلك
اعتبار السورة ورعاية النسبة فوقوف لمن يعلم ذلك على تفاوت مراتب النصب فافهم
ليس فيما سبق ما يحوج عليه حكمة نبيه على تقصير في الحديث * او بالذي جعل لكم
رفعته على الابتداء اى جعلته مرفوعا ما حاطا انه خبر لمبتدا محذوف كما سبق ذكره فيكون نهيا
مترتبا على ما يقتضيه ما قبله اى هو الذي فعل لكم ما مر فلا تجعلوا لله اندادا
نصبه على الاختصاص فلا يتأتى ترتيبه عليه اذ لا يحسن لقولك اشكر الذي جعل لك كذا ان تقول
له اشكره الا ان اريد بجعل ما يرادف خلق ونحوه بان يريد بالخلق ما يعم الايجاد
بسوى التسوية كونه مرتبة اعبدوا لتكون التركيب والاستعقاب منه الا ان يقال
بلزاده وجها آخر فقد خالف ظاهر كلامه والقول بان مراده ان الذي جعل مبتدا خبره
فلا تجعلوا بتقدير القول والفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط بعيد جدا بما مر في شرح كلامه تدبر
تقف ضعيفا جدا والمنادى من ذوات الرجال مثلا وذوات اذا عارية والاصل الغيرة
وقد تترك * اتى بما لجعل ابعد هنا بحسب التغيير القوط والاعتقادي فتغير وجعلوا
الملائكة وصفا اتى منسوبا الى انهم وقال فخر تحقيقا وقيل من عند نفسه بان في حكم فرض المتدا
فلا يكون ذا عارية المشار اليه بالصلوات مثلا الذي حسب تكفيه في المشهور

بالاعراب وما كانوا يزعمون انها كالقلائد وغيرها بل كانوا يجعلونها تستعمل عند قلا
يصح تشبيهها عند اولا ❊ اشبهت عالم وذلك لان ما صدر عنهم من التعرب والتعظيم و
التسمية المذكورة انما يليق بمن يعتقد فيها انها آلهة مثلا وهو خلاف الفقه ومخالفه
وذكرت به عالم بحال المعتقدين اشارة الى ان هناك استعارة تشبيهية وليست تهكمية
اصطلاحية اذ ليس فيها استعارة احد الضدين للاخر بل احد المتباينين بعلاقة
المقصود منها التهكم بهم بتنزيلهم منزلة من شبهت عالم وقوله بان جعلوا انداداً متعلق
بتسمع اى سمع عليهم وانتفى سماعهم بذكرانهم جعلوا وقط مستعمل مع الاستقبال بل للزمان
المنزجر الا ان القرائن صارفة هنا ❊ وذلك قال اى وفرائض المذكور الذى هو جمع
واستغنى بان يلم يرد بالف ربع مخرجين العدد وبراكمة تنبيها على ان ترك التوحيد
الثابت بالقاطع ظلم فرق عظيم بين العدد وبين اى طرف من اطراف العالم و
اطاعة وبين الملك وملك مدين او الفتنة الامور المهلة اى جعلا مورثة الاباحة فما افعله
كالرشوة ❊ وحاكم ومنتهى كثير الى ان هذه الجملة وقعت حالا من الفاعل والاسطوانا بهم
كناية عن رفعة شانهم اى لا يثار الغار بهم ليسطوا بها كما ان لا يتبع غباره كناية عن امن
وقيل معناه لا يطاق اصطلاحا والغاية قوتها وشدتها واصله منتهى السعى لان من بلغ مراد
كل احد فى شانه ❊ ومفعولا يعلمون متروك اى هذا المنكر بشرة اللازم وقد
به اثبات حقيقته لانه عالم مقام المبالغة ولهذا اقال وانتم اهل العلم والمعرفة اى
انتم العارفون ❊ ويجوز ان يقدر اى ويجوز ان يكون حذف المفعول لوجود القرينة
المقالية او الحالية فيكون ح مقدرا لا متروكا ولما كان تقديره مخالفا لوجه اثبات ظاهرا اى
استشهد لبقوله هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شئ ❊ لما اقتضى جوابه عطف اى
اثبت الوجه اثبته والبطلان اشركوا فى الخلق ايطريق اى ذلك ردا لنظم فيما يدل عليه من الاقتص
الآفاقى اعنى خلقهم وخلق الارض والسماء وما بينهما وعمرهم ان الاشراك مكابرة ودفع
لمقتضى العقل والمعرفة بقوله وانتم تعلمون عطا لوجه الاول على جاب بل الوجه عالية بقبار
كابر عقلاى غالبة بالكبر وخالف مقتضاه عنادا وعطف اى التى للغطاء عليه واصله
عفاه والعابد اى الموصول لحذف اى ما انعم به عليه او مستعار لخلف الجار والبصار
الغفار وقد سلك المصنف فى تقرير بيان البنوة ما سلكه فى التفصيل فى تقرير بيان الوحدا
يه

فاغفر

فما هو الحجة على اثبات نبوته عليه الصلوة والسلام هو القرآن وما يفيد الشبهة فيه عجزهم
الاتيان بما يدانى اقصر سورة منه وانما تم كيفية التحدى اظهار بطريق التنظير بان كون
القرآن معجزا نازلا من عند الله وقوله بما نزلنا على عبدنا متعلق بما هو مجاز والى يعقد والى
قدرته وعبدنا قوا اى بكبر بوا به واتوه جزء واحدا بما على جلدة واحدة اى هم قوم
واحد ❊ وسورة مجازة من جمع مجرى بما جاز بمعنى القطع فالقطع اذا ورد فى
موضع اللايق به يريد بالسيف المستعمل فى المنفصل وقيل الصاب جزاى هذا المقام من
المواضع التى تناسب اعتبار التدريج فى الترول واستعمال القطعة الشريفة المكان التحدى و
ذلك انهم كانوا يطعنون فى القرآن ويتابعون فيه فرجيشة كان مدجاة فانون
الخطابة والشعر ويقولون لو انزل عليه القرآن جملة واحدة فقيل لهم ان اتيتم فى
هذا الذى انزل مفرقا بما تواتم بمثل بجزء منه وسورة فى سورة فانا لا نسلم عجزكم فان ثبت
الجملة وفقه واحدة يتحدى بمجموعه مفصلا بالحقيقة وهو قصيرة الى كونه معجزا لانتظم
مواجاة شك بقوته للتحدى وفعالنا نزل صدورهم من الشبهة وهو غاية الامر ذا ثبت
قولنا عند الله خبر كان وفعالنا خبر آخر وبكذا حال من فاعل لم يأتوا بعطا تقييد لعدم
الملة وبكونوا يدل على الحال وسورة بعد سورة وما عطف عليه بيان لبعضا وعطف متعلق
بمعنى بكونوا اى مفرقا بمنجا عاجب الموازى اى عاقدرنا وعدوا واكتفا بمعبد من الكفاءة
اى وطاقا بمعنى الحوادث وقد يستعمل بمعنى المكافئ وهو الذى يساويك فى قوتك يكون مشتقا او
على سبيل عطف على حب ومفرقا حال من الموصول اى ما يوجد والعامل فيها المصدر وهنا
فيها اى موزعا على الاجيال وشيئا شيئا مفرقا الا جزاء والثانى عطف على الاول و
كلاهما معا بيان لمفرقا وعطف بالواو يعين الى يقدر ما يسد ويقظهم وعلى عدوه وهو
منصوب بترجع الخ فنفس وسيئة منتوجة قال الطيبى وربما يكسن فى فزاد الشور و
ان شئت الله كانت بكونها جاهلية بكذا حالها لهذه كل موصوف لا يكون مشاركا فى صفة
يحمل من قبل رجل حسبك اى يحسبك وكافيك فيكون حالا وفيه ان هذا المعنى لا يناسب
المقام ❊ لما لم تقم الحاجة تاكيد تقرير لقوله من وجود ما يوجد منهم الخ ❊ تقبل لعلهم
كانوا يقولون والمهل بالتحريك التؤدة وربات الستر الاطعة وهى زيادة احضره وقوله الوفا
شتى مفرقات اشارة الى ان التحدى بمقدار سورة لا بخصوصها والسورة الطائفة من

بذلك تفسير سورة القرآن لان مطلق السورة قد يكون نزلا بخلاف كما مر في باب
كما سيأتي والمراد بالمترجمة السماة الملقبة باسم مخصوص كسورة الفاتحة وسورة الاخلاص
وبه خرج الآيات المتعددة في سورة واحدة او سور متفرقة ونقض بها التفسير بآية
الكرسي واجيب بانه مجرد اضافة لم يصل الى حد التسمية والتلقيب بل يقول واتلها
تلك آيات ان جنس تلك الطائفة المسماة بالسورة متفاوتة قلة وكثرة فزاد بها
وغاية قلتها ثلاث آيات وبهذا ينكشف المقصود ويزول الامكان فلا يرد ان هذا
التقييد يوجب ان لا يصدق التفسير على ما سمي نزلا السورة وبه يعلم ايضا ان تلك الآية بعد
تقدير كونها سماة بذلك الاسم خارجة عن السور ∴ ان تسمي سورة والمدينة ومن
حائطها الا انها يجب على سور بسكون الواو وسورة والقرآن يجب على سور بفتحتين ∴
كالبلد السور اور وعليه ان بعد ذلك انه يقتضي ان يسمي تلك الطائفة سورة بتسميتها
لها بحائط بها كما ذكره واجيب بان السورة اطلقت على ذي السورة كما اطلق الحائط
على المحوط ثم انتقل منه الى الطائفة المذكورة نزلا القرآن فهنا انتقل مرتين على المجاز وفي
الوجه الثاني انتقل فقط وقد يقال ان الاول ايضا انتقل من المعنى الحقيقي الذي هو الحائط
الا انه لوحظ فيه اولا التشبيه بالحائط فتدبر الآيات والجمل التي هي اجزاء السورة
مترتبة المحلات والبيوت في البلد ولو لهذا الشرط ايضا هذا التشبيه وفي الثاني لوحظ
التشبيه اولا في المحيط وهو ظاهر وردا بما خالف ما نقرر بالكتاب لان المتغير
فيه كون السورة محاطة او محدودة بحوزة لا كونها محيطة باجزائها بل ما ذكرته هو بعينه او قريب
الثاني الا ان ابداء قرينة تنوع العلم واجناس الفوائد بالآيات والجمل وجواب في
النسخ المقول عليها بالاراء المهملة وزيدة بعضها بالزاي وقد بالدال المهملة وقد بالجيم
بالجيم وهما رجلان في هزمرد ليس غرابها بطاري اي محدد كما مر يقال ارض لا
يطير غرابها اي هي مخصبة كثيرة الكمأ ورد فيكرنا به عن رفعة الشان اي لا يصل اليها
الغراب حتى يطار اي لا غراب هناك ولا اطارة اولا يصل الا اثارة الى غرابها فحتى
يطار مع انه يطير بلا فتى ربته ثم ان الرتبة ان جعلت حسية فظاهر السور كذلك وان جعلت
فيها التفاوت ويوقف عند بعضها او لانها فواصل منفصلة بعضها عن
بعض متفاوتة في الطول والقصر والتوسط وان جعلت معنوية فلتفاوت رفعة شأنها

وعلامة محلها نهاية الدين كان كل واحدة منها رتبة نزلا كما مر تب قوله وان جعلت وإذا
منقلبة عن الهمزة وفيه ضعف نزلا لفظ انزل يستعمل مهموزة نزلا السيد وإذا الساد و
المنقولة نزلا كتاب مشهور وان استعير بكلا والا نهري حيث قال وانزل القوا طائر كن
الهمزة لفظ السورة وفي حيث المغرابة لانها اسم بنى على قلة وقعانه وايضا
استعارة فيما يفصل بعده نا بالا نزل لا نا به هنا الا تقدير بالاعتبار لانطباقها
قيل فنده ستا وجه تامل ∴ واستعمل اي الجنب على اصناف مندرجة تحت انواع المنظومة
فيه ∴ ما نا واحدا اي شيئا واحدا بالفصل وتغيير ونحو حديث عمر رضي الله عنه ما بين
عشتاي قابل للحق آخران اسنا واحدا ولا يحتمل ما نا واحدا لان هذه الكلمة تمامة
على وزن فعلان او فعال والضمير ان في كان ومنه راجعان الى حال القارئ اي
كان حاله هذا وهو الختم ثم الاحتمال كثير تشبيطا ومنه اي من حاله او الستر وقيل الضمير
ان كان موطئا تقديرا لخبر ثم الاحتمال كثير تشبيطا لقنه على تقدير الاستمرار او الشد
ثم طا للاحتمال نزلا الآخر لكن لا يأباه ان عطف عليها بل لعطفه والبعث على التدبر و
قيل الختم وليس بشيء ولا ختم على تقدير الاستمرار وقيل للقراءة الاستعادة نزلا القارئ و
التدبر نهاد بلان يقال اي كان قراءته لفظا نزلا قراءته لو استمر والبريد معرب بريده
وزن هو نزلا الاصل البغال الذي كان يكثف ذنبه ويربط نزلا السكة وهي الموضع الذي
يسكنه الفيوج الدرسون ثم اطلق على الستين الستين وهي رسخان نفس وتلك
اي فتح عينه بعض المكرمة صدق السورة انها وقطعها نزلا صدق السين التي تقطع
بعد فتاعظم فراغينا وكون التفصيل سببا للحق الاشكال فرجيه انه يورد في كل منها
الامور المتلائمة قبلا فظ المعانة ومحاورات الفهم وجوابه ∴ اي غرز تلك
الفوائد والمنافع منها ما يصور نزلا الكاتب نزلا اثار ما ذكرته منها
ان تلك السور تحاقل المقادير فكان نوا من جواهر نفيسة متفاوتة الاجناس وفي
نزلا زينة تخلو منه ليس كمثلك والضمير لما ترينا او لبعدنا فظ الاول يكون نزلا بيانا
السورة المفروضة التي تعلق بها الامر التخييري مثل المترائع حص النظم وغرابة
بالجر الاتيان بالمثل الذي هو الماتي به وان جعلت بتبعيضية اي الى المترائع مثل
عجز واحد من الاتيان ببعضها كما نزلا قوا بعض ما هو مثل للترائع فالمثل المتصف بها

ليت فرجة المجوز عنه فرجة انهائه الى الوسط الثاني يكون مبتدأ بتمام السورة
بمنزلة آية تامة مثل العبد ٭ ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد او
عليه انه لا يجوز ان يكون الضمير في مثله للقرآن لانه حينئذ يكون التقدير
صفة للسورة واجب بوجهين الاول ان فاتوا امر فقصد به تعجيزهم باعتبار المالي فلو
تعلق به قوله من مثله وكان الضمير للقرآن اي وان كنتم في ريب من ان القرآن
الآيات التي منه طاقياس او ضحاه او انقاد هو فاسد لخلاف ما اذا رجع الضمير الى
العبد فان له مثلا قرآنية وادبية والاية فلا تحذر الثاني ان كلمة من هذا انما تدخل
ليست بآية اذ لا يصح هناك وايضا هي مستقرا بدا فلا تعلق بالامر لغوا او لا تعلقه
فالا كان الفعل واقعا عليه حقيقة كما في قولك اخذت من الدراهم ولا منع لان البعض
هو المقصود الاتيان بالبعض والمجال التقدير بالاباء وجود من كيف وقد صرح هو بالمعنى
به اخر سورة فتعين ان يكون ابتدائية ويكون الضمير للعبد لان جعل المتكلم
مبدأ الاتيان بالكلام منه مخصوص مقبول بخلاف جعل الكلام مبدأ الاتيان بالمقصود
منه الا ترى انك اذا قلت اتيت من زيد شيئا كان القصد الى منشأ الابتداء الجهة
الاتيان عند بخلاف السهم من زيد مستحسنا فيه بخلاف ما اذا قلت جئت من الدار مدرجا فانه
يحسن فيه قصد الابتداء ولا يرتضي فيه ظرفيته والا ان فرض فيها تجاوز الخ وان جميع
معانيها راجعة اليه والناظر بالمبدأ الفاعل يتوجه ان المتكلم مبدأ الكلام والناظر للاتيان
بالكلام بلا تقيد فاما مبدأ فرجحت باعتبار ان المراد استداد حقيقة او توسعا
معنا وفاتوا بسورة ما هو على صفة الظاهر ان من هذه بيانية ليكون اتماما لصفة كما
بر اخر السورة للتبعيضية كما سلف تقريره ٭ والقصد الى مثل وتطرق الى القصد
هناك الى مثل مختص معين كما يقال ائتني بفتوى من مثل ابي حنيفة وبراد ابو يوسف ونحوها
العبد بالقصد بالمثل اما كون السورة والاتي بها فرضا فمائة عشر اخ غاية البيان وعلى
الثاني اما كون من بيانية بمعنى كونه بشرا عربيا او اميا لم يقرأ ولم يأخذ من
العلماء ومثلي عليه السلام فيما ذكروا ان كان موجودا لتحققا الا انه لم يقصد به والتعجيز
بالقصد من هو على صفة فيما كان وانما جعل المخبر فيه مثل قول البعض في نحو انا
الى معين موصوف بانه مثل لانه ان لقط مثل هناك متمم او كناية او لا يحال الى نفسها

ز

في الآية اراد بالجاي بها الاوهم العبد وحمل الخاطر على النفس الذي هو لونه سواد وقد يطلق
ذلك بعطف الاشهب عليه وهو الذي خالط لونه بياض فما برز وعيده في معرض الوعد
ويروى انه قال الحديد بالحاء ان يكون حديدا فيرتدان يكون بليدا فالحاء الحديد اي
على خلاف ما اراد وفسخي بحسن الكلام اقترانا الانعام على الاستقام ٭ ورد بالضمير
المتراد وجها ذكره مرارا وجوه الاربعة الا دلالة المقام مع التغاير لان المائة فيها صفة
للعالي به فكذا ههنا اذا جعل الظرف صفة للسورة والضمير عبد المتراد وفي بيانية
كما عرفت ان هذا الحق فقط حاصل التركيب تخرير ربط آخر الكلام باوله فان ترتيب الجزاء
ههنا على شرط انما يحسن بكل الحسن اذا كان الضمير للقرآن فانه الذي يسبق الكلام اولا
فرض فيه الارتياب قصدا وما ذكر العبد فقد وقع تبعا وصح به ذلك برجوع الضمير اليه
بالجملة ولو كان الكلام بسورة قادرا كما ذكره كان عود الضمير اليها وحملا على مكس ما نحن فيه
ايضا فرعود الضمير الى العبد ترك الفرع بان السورة والاتي بها مبنيان ان سائل المتراد
نظرا او سلوبا مع ان ذلك هو العقد فالتحدي لو فهم هذا فهو سان الكلام المعجز
اتفاقا ولذلك قال فجاء بآية واحدة ان لك لغة فيها التحدي كما قرره الخ
اللائمة لقوله وادعوا شهداءكم اما اذا اريد به دعاء الشهداء للاستعانة بهم في المعارضة
اما حقيقة كما في الوجه الاخير فالوجه الاخير من الستة الآتية واما تهكما كما في الوجهين الاولين
فلانه انما يلائم الاتيان بسورة من مثل القرآن لا الامر بالاتيان بسورة من مثله
حتى امر فلا لفظ للاستمداد بطائفة فيها هو فلا واحد كيف ولو استعين بالشهداء
لذلك لم يكن الاتي به مطلوبا بعينهم واما اذا اريد به دعاء هم للشهداء الذين
يأتون به حتى كما في الوجه الاخير فلان اضافة الشهداء اليهم انما تتبع موقعها اذ كان
الاتيان بالمثل منهم لا من واحد الا كما تواشهداء الخ فتعينهم لتلك الحيثية فواية ان كان
لا فائدة اليهم وجه صحة وايضا رجوع الضمير للعبد بما هو هم ان دعاء الشهداء للشهداء
بان ذلك لواحد مثل الاتيان ما اتى به مثل المتراد هذا الا بهتان وكيلا بهتانا الخ و
في متنه وكما ترجع عود الضمير الى المتراد هذا الوجه ويرجح بها ايضا كون الظرف صفة
للسورة لانه اذا تعلق بقوله فاتوا والضمير الى العبد وحده كما حققتم الظاهر ان العبارة انه
اذا قصد اتيان مثل العبد بسورة ان يتعارف فليأت واحدا فرد مثله بسورة ولكنه عدل

انما يكون من اللازم المساوي فيرجع بالاخرة الى اطلاق الملزوم وارادة اللازم ومن امثلة
ذلك استعمال الغائط في الكناية اذ لا يتصور الاستعمال من اللازم والملزوم ما ليس بمساو او
بقرينة حالية نحو ملزوم وبجملة لا بد ان يكون المعنى الاصلي فيها بحيث يشمل الذي صار
الى المعنى المراد فيكون الاستعمال كما مثلنا بهذا الاعتبار من الملزوم الى لازمه فان الذي
ولج بحب القرآن كما ذكره بعضهم الا انهم لما اراد وا باللازم ههنا ما يتوقف عليه الملزوم
رويف لو ولد ذلك بعرصة العلاة بالتصغير والتصميم وبالملزوم ما هو بمعناه وهو قرب
وكان اكثر الاستعمالات من اراد واوقف على طريقة الكناية اخيرة فالمعنى هو ذلك المكان
الذي لا طاب الخبث ❊ وهواي وضع فاتقوا النار موضع فاتركوا العناد ومن باب
الكناية التي شعبة من شعب البلاغة اي فن من فنونها واليه فر السكاكي كما مر في
موضعه فهذه فائدة وفايدة راجعة الى الاجازة فقيل يجب ان تلك الوسايط الثلث
بعبارة توجب ارتباط الجزاء بالشرط مراد وجب لفظ وان لم يكن مقدرة في العبارة كما مر
ويرد عليها انه لو قيل فاتركوا العناد لكانت تلك الوسايط مرادة ايضا فلا اجاز وجب
الكناية وقيل فرجح لانه اريد بهذه الكناية مجموع المعنيين اعني اتقاء النار وترك
العناد ومعا فيشتمل الايجاز على كل ما اريد بها معنى ما جميعا ❊ وتحويل السان
العناد وهذه فايدة اخرى خاصة فانه اذا انتقل اتقاء النار مقام العناد وابرز
ترك العناد في صورة اتقاء النار فقد اقيمت النار مقام العناد وابرز العناد في
صورة النار ودخل تلك تحويل الشيء وتحريفه عن سننه الى غير سننه ومنه وابراز ترك
العناد في صورة اتقاء النار ونحو عبارة الكتاب اختصار ❊ متبعا ذلك اي لما
هو السان العناد وما ذكر يشتمل تحويل سنة النار بان وقود بالناس
والحجارة تهيئة لما تقصد من التخويف والزجر عن العناد ❊ ثم قال اي سيبويه والوقود
بالفتح فالمصدر اكثر منه بالضم واما الحطب فبالعكس وقيل هما لغتان كالطهور والوضوء
وقرا عيسى بن عمر بالضم فجاز وجهين ان يكون المصدر مستعملا بمعنى المفعول كالخبز الوقود
فاريد بها الوقود وما يوقد به كالسحور والوجور ما يتجرعون به بدليل قرنه بالناس
وان يكون على حقيقته والمجاز في اسناده الى الناس وحمله عليه كما في قولك هيجوه الصياح
السليط اي الزيت الجيد فقد جعلت السليط الذي هم قوام حياتهم ان السليط

في تلك العبارة وخبر عن الهيولى بناء على ان الذي وقع التعريف فيه حقيقة السليط
فكان بيان حاله اهم وامّا قولهم اي بيت هيولى الابرة فانه اشارة الى نكتة جعل قولهم الشيء
نفس ذلك الشيء لا الى الاقتصاص المستفاد من التركيب على هذا التقدير بل الوجه
الاخير قال القراءة المشهورة ايضا مدارها الاختصاص كما سيوحى اليه بقوله لا تتعلقوا
بالناس وبالحجارة وذكر في سورة التحريم وقرئ وقودا وقال الشيخ عبد القاهر في
قولها فانها هي اقبال وادبار للحجارة يعني في الطريقين انما الحجارة الاسناد حيث
جعلت كانها تجيء تارة وتذهب اخرى والاقبال والادبار هو في الحقيقة ان المراد ذات اقبال وادبار
لكان كلاما ما صايما فرد ولا ولقلة هذا النوع من الاسناد الحجازي وخفاء امره جاز ان
الفرق بين الوجهين فقالوا الفرق بان الثاني يفيد الحصر دون الاول اراد ان الوقود
في الاول جعل نفس الناس والحجارة وفي الثاني مقاربا لها حاصلا بها وكلاهما خطا
البطلان ❊ او سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم او قرض عليه او الان السماع
منه عليه الصلوة والسلام وكذا اسماء الآية التي سورة التحريم لا يفيدهم العلم او الظن
الحقيقة واجيب بان ادراكهم الخاص بالسماع كاف في ذلك ولا حاجة الى ان يخبروا
به وانما يان الصفة كالصلة يجب ان تكون معلومة للمخاطب بالنسبة الى الموصوف وفي
ثبوتها يان الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات فيعود
السؤال بعينه فقوله انا سمعنا الحجارة واجيب بان الصفة والصلة
يجب كونها معلومة تصورا للمخاطب لا للكل سامع وفي التحريم فخطاب للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك بسماعهم من النبي عليه الصلوة والسلام او لما سمع الكفار ذلك الخطاب ذكروا لنبيه
ما رأوه موقوفة تلك الجملة فجعلت صلة فيما قوطبوا به ❊ فلم جاءت بغير ان النار في
الآيتين محدثة ومنتظرة بهذه الجملة كما علم كلا منهما فلم اختلف حالها فيهما بالكبر او
غيرها اجاب بان تلك الآية انما ترجم ترتيب بكة فكون الكفار منها نارا اشتهرت
موصوفة بهذه الصفة ثم ترتبت بالمدينة هذه الآية انما ترجم البقوة مستديما ذكرها معلوما
كذلك معهودة بسماعها اما عرفوه اولا وبريد عليه ان سورة التحريم مدنية اتفاقا
وايضا قد صح الاسناد والدلالة ان هذه الآية مكية وتلك مدنية على ما ذكر فهنا
وايضا انتساب تلك الجملة الى المنكر اذا كان حالها معلوما للمخاطبين اغنى المؤمنين بسماعهم

منه عليه الصلوة والسلام كان ذلك المنكر معهودا باعتبار هذا الاتصاف فقط ان يرد
ويجاب عنه الاقول بان تلك الآية وصدها من المحرم جاز ان يكون مكية وتصريح بذلك يدل
على عدم الاتفاق على كون جميع آيات تلك السورة نازلة بالمدينة وفيه بعد ومن ثم قال
بازمه صحة اسناده وذلك القول الى علقمة ولم يتخذه من سبقه ومن ثم قال بالقين
واراد بالتهويل بالتنكير والاشارة الى الحضور هذا الاوان بالتهويل بكثرة الاطباق
كلاه ولعله لاثبته ط العلم وصفات الشرات حتى يلزم كونها معهودة وتحقيقه انك اذا
قلت جاءني رجل عالم فقد قيدت اولا مفهوم الرجل بمفهوم العالم وقصدت بانيا بهذا
المقيد الى فرد لا بعينه فاذا اقترن بصدق هو عليها واذا قلت جاءني الرجل العالم
فقد اردت بلفظ الرجل فردا معينا باعتبار ما فرد اوه واردت العالم بالتعريف الذي
معين آخر وبهذا ظهر ان الوصف في النكرة للتخصيص وفي المعرفة للتعيين فليس
المنكر الموصوف معهودا باعتبار انتاب صفته اليه بخلاف المعرف الموصوف فتامل
اهد الموفق ☆ بامر قوله وقودها الناس والحجارة اي بالمقصود من وصف النار
بهذه الجملة لا تتقد الا بالناس والحجارة استفاد هذا الحصر من اضافة قد التي
بالجنس وقد يقصد بها العهد كالمعرف باللام كما سياتي في الكتاب فاذا قصد الجنس
كان فرد وقودها الناس فاقط وحصر الجنس فيها لا ينافي تعدد ما كان او نوعا اخر يقع
قود لك المنطلق زيد وزيد المنطلق لان المناسب قصر العام على الخاص في مثل قولك
ان سر العلماء والعلماء ان سر فان المقصود منها حصر الناس في العلماء واذا لم
يظهر جهة احد الطرفين هناك فان تعين احد الطرفين باقتضاء المقام حمل عليه
والا روعي التقدم فكان المتقدم محصورا فيها خوفه كان قولك العلماء الخاشون و
الخاشون العلماء ☆ وسدته ذكاء اي توقدها واشتعالها والذي ذكره الجوهري
والازهري هو المقصود بقولك ان تذكوذكاء اي اشتعلت وقد وقع في بعض نسخ
الاساس ما يدل فان صح فقد بطل قول المطرزي صوابه ذكاء مقصورا ☆ يدل على
اي يدل على ان نار الجحيم يزدان شتى تسكير الزبانية لان من المعلوم ان المتوعد
بها نارا اججت وقد ذكرت فيها موصوفة بصفتين متخالفتين فذا هذا الغير شكل واضح
اصلا فالصفة بظاهرها وعلى تنوعها وامتياز بعضها عن بعض وان احتمال ان يكون

ذلك للتهويل او امتيازها عن نيران الدنيا والا وسائر الاستدلال على تنوعها ان يقال
ان قوله لا يصليها الا الاشقى الذي كذب وتولى وارد على اختصاصها بالكفار المعاند
فلا بد ان يكون لسائر الكفرة والفساق نار اخرى لمكانهم اي المترتبهم وقيل لفظة
مكان مقحم ☆ اغراقا في تخييلهم هو من تتمة الرواية بالحاء المهملة فالجيم في بعض
النسخ بالمعجمة غلط يقال اغرق الرامي في القوس اذا بالغ فيه واغرق الكاس اي ملاها
ومنه الاغراق في القول وهو المبالغة فيخصص بغير ولسل اراد بالتخصيص تقييد
المطلق او لا عموم في النكرة هنا بل اريد بها الجنس وقد قال الآية الاخرى على ان
الوقود الحجارة اكثر منها الاصنام فلذلك حكم بان هذا المنع هو الصحيح الذي هو المشهور
بمعاني الزبيدي وقد ذكر في سورة التحريم هذا القول ورد ابن عباس عليه ويعضده ورد
كانه اكتفى بما اورده هنا وكم له من نظائر في هذا الكتاب وقوله احد تلك الكافرين
قيد بهذه الجملة صلة بعد صلة بلا عاطف تنبيها على ان تتابع هذه الاخبار والصفات قد تنزل
منزلة تباين العاطف كما سبق بيانه ذكره في ذلك ف وقيل استيناف وهو وان لم
يحسن هنا موقعه لكن يوجده ان عطف عليه وقف على لفظ الذي ينبغي معمولا ☆ ذكر الكفار
داعا لهم على اتخاذ الانداد والارتياب في القرآن وما شابه ذلك من المفاسد والضمير
البارز نزلة فقا مذكر الكفار وضمة قوله صبوا بين المتصدق والا عمال الصالحة اشارة الى
ان المراد بالايمان في نظم الآية بحيث التصديق بالاسبق ذكره من المنع الذي هو
به الجناية ليتطابق العطف المشعر بكون المعطوف غير داخل فيه وقد اورد في ترك المعاصي
وافعال الصالحة وفيه تكلف والغير فيه هو التصديق والاعمال والاحباط بالكبائر
اشارة الى مذهبه وقوله بالثواب متعلق بالبشارة ☆ هذا ابو حاتم كنية نجاد و
اجاز الاية بوذن باذكره وقد يجعل هذا المذكر تعليلا للاوجين معا بقال صفعت فلان
تصفعا كذا وانت مخوق به اي جعلت صفيقة به وهو من باب فعلته ففعل بالضم كما قالوا
فوكت قمحه وقمحه احد انه الاساس انت صفيق بكذا فرضفق بالضم معتد اكما ان فقير الحق
وسد به افهمه ومعتد برين وليس صفيق فعيلا بمعنى مفعول اذ يقال فيه امراة صفيقة
بالضاء ☆ انما المعتمد بالعطف هو جملة العطف قد يكون هنا لمغايرة ذاتية او باعتبار
منزلة التي انها محل من الاعراب قد يكون هو الجملة التي لا محل لها وقد يكون كلاهما

بان يعطف بجميع جملة معدة مسوقة لمقصود على مجموع جملة اخرى معدة لمقصود آخر
فيتجه المناسب بين القضيتين دون آحاد الجملة الواقعة فيها بالنظر لذلك فهذا هو الذي
ما قبل مرارا والمتوسط هنا قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن لبعد
كالمقدمة والمتانة فاذن يعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع
الصفتين الاوليين المتقابلتين ولو اعتبرت عطف الظاهر وحده على احدى
ما يكون هناك تناسب ثم ان السكاكي لم يتنبه من هذا كتابه لعطف التقيد على التقيد
اصلا فاجلمه ودون على كلامه تجد ذلك هذا المقام ونعود ان ماذكرا ولانه لك ان يجيء
قبل عطف الجملة على الجملة فلابد من تفسير الظرف بالطلب او بالعكس وما ذكرنا بناء
على عطف المفرد على المفرد وهو عطف المتعلق وحده على المتعلق وحده وعبارة المفتاح
صريحة ان المعطوف هنا مجموع وصف ثواب المؤمنين كما فسرنا قوله وبشر الى
خالدون وقد عطف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما فسرنا قوله وان كنتم
في ريب الا عدت للكافرين فلا حاجة الى فرض العطف الى جملة اخرى سابقة
ولو كان المعطوف الامر بقوله الجملة الاخيرة التي هي بشره لجيء الى ان يطلب مالك لكلمة
اراد ونحن نجيء عطفه عليه والمانع العطف بين الفعلين وحدهما فامسك ان
كمن فيه اصلا وهذا وجه لا عبار عليه وانما الاشتباه في المثال فان قولك مثله
يعاقب بالقيد والاطلاق مشتمل على جملتين كبرى وصغرى وقولك بشره انما يعطف
الاطلاق جملة واحدة فليس هنا قضيتان عطف احديهما على الاخرى بل جملة واحدة
عطفت في الظاهر على مالبس يصح عطفها عليه فراجعي والجواب ان نختار
ما ذكره الى قضيتين متقابلتين فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارتباط فالاسوار حاله
وما اخبره فقد اتى بقضية كبرى واحاطت بها قضية اخرى غير ذلك مما يناسبه وبشر
بالعفو والاطلاق فالاحسن حاله وما ارجى ان يشبه اذا وفق تبكلم الى آخره
يقال ربما قصد اذا اصابه بريد ونحو ذلك ان تقول ومعطوف انتهى
الى ان فيه ضعفا وذلك في وجهين احدهما ان فاتقوا جواب الشرط فان عطف جملة
عليه كان التقدير فان لم تفعلوا فاتقوا الذين آمنوا والارتباط بينهما واهتدى
تارة بان بشر المصدقين كانذار المنكرين مترتب على عدم معارضته الكافرة في

يثبت كون القرآن معجزا وتحقق صدق النبي فيكون تصديقه سببا للثواب
وبذل الثواب كالانكار كان سببا للانذار والعقاب اخرى ان مآل المنع
فاتقوا النار والقوا ما يغيظكم فرض حال احد اثنين فتعين ربطه بما قبله
فيقال الضمير للمجرد وغيظهم فقط وهذا التقدير مما الربط المعنوي كاف في عطف
الجزاء وان لم يكن فرعا جزاء ابتداء والثاني ان عطف الامر المخاطب على الامر
آخر انما يحسن اذا صح بالنداء الكائن المثار الذي اورده وانما يدرون التفتح به تقدير
الجملة والذين ان السكاكي لم يتخيل التفتح به عطف على قل مقدرا قل يا ايها الناس
اي فكرا وكذا يا ايها المؤمنين ورد عليه ان قوله وان كنتم ريب مما تزلنا على عبدنا لا
يصح ان يكون مقولا للنبي عليه الصلوة والسلام الا ان يتعسف ويقال الاجري ذلك على
طريقة كلام الامر ومقصده ان يذكره عليه الصلوة والسلام بعبارة يفكر ان في قوله
ان كنتم فريب مما تزلنا على واحبار صاحب الايضاح ان عطف عامل مقدر بعد
اعدت اي فاندر الذين كفروا وابشر الذين آمنوا وهو تقدير ما ذكره المص
فتدبر اي فاحذروا هذا واجتنبوا هذا احسن مما قيل هنا بعد ما عرفت عليه الكشاف
عطفا على اعدت كانه قيل اعدت النار للكفار واعدت الجنة للمتقين الاخبار
وقوله فزادي النار الى آخره معا عطفوا كلهم لانهم جميعا افرده في
ذلك لان الاخبار في المتعارف ان يذكر الجملة الخبرية ويراد بها معناها سواء افاد
العلم او لا وان كان فرامل اللغة بغير الاعلام فمن العكس في الكلام اي هو من
قبيل الاستعارة احد الضدين للآخر تهكما واستهزاء وقوله ازاء ونحيظ استهزاء
به مأخوذ من زوى المتعدي او تبعا لزاء ونا له بمعنى زاد وشبانه قال ابن ابي
حازم الاسدي عفت ثم ان يقتل عامر يوم النار فاعتبوا بالصيلم والنار
بكسر الشين ما لبس عامر كان سيده وقعة بني اسد عامرا اي عفت ثم ان قتلني
عامر فذاك الموت فاعتبوا اي ما نزل عتبهم وغضبهم بالصيلم اي السيف الذي قطع من
السلم وهو القطع من استعاره ومنه سميت له ابيه فيلا في هو بها جاري الا
جيد يستعمل بالقصد الى موصوف ذاتي جزاني بنكث وبظهر الغيب متعلق بجزاني
ملتبسا بالغيب فلم الظهر مبالغة في جعل الظهر مشهدا له وتعني بما ضاع النعمن بن

المتدرط اوس بن حارثة بن لأم الطائي جد طائفة من سادات العرب وفي سنوا للخطيبة
ماية بعيره ليهجو فقال كيف اهجو شخصا منه كل فتى حر شسع نعلي واشبا ليف
البجاده ∴ والصالحات كلما استقام اي صلح لترتب الثواب عليه والمراد بتفسير جمع
الصالحات بجميع المستقيم الصالحا كما ذكر وفي نسخة عطف الكتاب بالسنة على العقل بالواو
لان محبوبها واحد والجمع ∴ اذا دخلت على المفرد ويفيد ان المفرد المحلى على او جنس
مطلق يصح ان يراد به الجنس كما ان يخاطب اي يراد كل واحد منه بحيث لو كان غير مستحيل
احاده وان يراد به بعضه الى الواحد لان معناه الاصلي اخر الجنسية المطلقة باق مع
اراده وكذلك الجمع المعرف بها مطلق صالحا لان يراد به جميع الجنس اي كل واحد من
افراده وان يراد به بعضه لكن على الواحد فلا يتوقع معه اراده معناه الاصلي اخر الجنسية
مع الجمعية وفي كلامه دلالة ظاهرة على جواز اراده البعض الى الاثنين فيبقى معنى
الجمعية ح على مذهبه فراد بجمع الجنس فيه تعدد وقد يقال اراد بجمع الثلثة وما فوقها
كما هو المشهور فيكون قوله لا الى الواحد رعاية للمقابلة مع ذكره في المفرد ثم ان الاستغراق
في المفرد انما هو بتبادر كل واحد منه فراده فاحكم المنسوب اليه يكون منسوبا الى كل
واحد منها واما الجمع فقياس على المفرد ينبغي ان يكون استغراقه منه ادلة كل جماعة
انها آحاد بدلا وفي نهاية ابن الاثير في الكتاب اكثر ما ترد في الملك اكثر ما ترد في الملائكة فاذا
فاذا النسبة اليه حكما كان منسوبا الى كل جمع جمع فان اقتضى ذلك ثبوته لكل فرد فرد على
كقولك جاءني الرجال والافلا كقولك وهن العظام ورد عليه اعتبار الانكار في
مفهوم شتد اخرا ترتب الجمع بعضها بعض وان لا يجمع استثنا، فزاد او فزدين منكر
الحكم الثانية ما دل عليه عبارة الكتاب ان استغراق كان استغراق المفرد منه ثنا وان كان واحد
واحد كوان شئت الاحاطة بتفاصيل الكلام في هذا المقام فعليك بالمصباح في شرح المفتاح
∴ فالمراد بريد قد ذكرت ان الجمع المعرف باللام يصلح ان يراد به الجنس كله وان يراد
بعضه لا الى الواحد فالمراد بالصالحات اذ لا يجوز ان يراد بها جنس الجمع مطلقا والا لزم
الاكثر وهو ثلثة فما فوق الاعمال او اثنان منها ولا ان يراد الجنس كلها اذ يبعد ان يأتي بذلك
كل احد وان قصد التوزيع عاد المحذور وهو ان يكون من كل احد ثلثة اعمال او اثنان على الاقل
بناء على الاقل والآحاد على الآحاد والجواب ان ليس المراد الا القدر المشترك بينها كما ذكر بناء

الخ

اخر جمع ما يجب على كل مكلف بالنظر الى حاله فيختلف باختلاف احوال المكلفين من الفقر
والغنى والقدرة والسفر والصحة والمرض الا يرى انك فهمت مثلا ان الزكوة واجبة واقامة
الصلوة او تخمير الصوم على واحد دون آخر فمن قوله عملوا الصالحات ان الكل واحد
جميع ما يجب عليه من الاعمال على حسب حاله ومنه ذلك ثابتة بقوله تعالى والذين جاهدوا
فينا اختلاف احوال المكلفين وقوله الصحيحة المستقيمة اشارة الى مخ الصالحة
والمواجب جمع موجب بفتح الجيم وكسرها وهو موضع الوجوب فالاضافة اما للتكليف
للملابسة او اريد مواضع لزوم التكليف فالزيد كان يعني ثبت عرفي متقدم فالتعريف
تنبيه حسن بالغ فمدارك الدموع مخ عينيه جبل جنبا الغرب ومدار الدموع بعضه
وثنايا ثنيتها على وزن الانسكاب بتعاقبها الجري والذهاب اذ لا يزال الشفاء
وبترا اخرى وذكر المقتله ومدار المدلة التي يخرج الدمع ملاقي وموصفها بكونها فم الموطن
المترنة عاذ العطف واورد الجثة الدالة على الكثرة والاستغراق التي المنقوة الى الناء
الكثير فصوصا اذا كان استغراقي طولا اصاعدة فراهوا، وهو جمع يحوق وهو السلوك
منها فقد اطلق ههنا الجثة على التجار ولا بأس ذلك قوله الجثة البستان الى آخره اذ قد
يعلم منه انها نفس الاشجار والارض التي فيها او مجموعها وكان الظاهر ان يقول
كان عبنيه بها متصلة لكنه اثنه بكلمة كان ليدل على ان ما يصب من الغرب من منصب من
عينيه ∴ وكانها اي الجثة بعني البستان المذكور بسبب الجثة التي هي المرة والاستدلال
بكي آدم وحوا الجثة ظاهر اذ الثواب انما يجب بها وارد الثواب انما يجب بها قوله القرآن على ما
الاسماء الغائبة فلانه على بالاستقراء ان مسمى هذه الاسماء انما يكون موجودا محققة
لا امورا مفروضة مقدرة الا نادرا كالسماوة ونحوه شبهها بالبنى والرسول اشارة الى انها بالغلبة
لم يصر علما الا ترى انها تعرف تارة وتنكر اخرى وتجيء فاعلية منها وجرى على الاسماء
الاشارة صفة لها لكونها الجثة ومخ فوقها بالاعلام انها عند الاطلاق ينصرف الى المتبر
وان كان مفهومها مفرقها كليا وكذا العمارة البنى والرسول اذا اشتهرا ومنها عند
الاطلاق محمد عليه الصلوة والسلام مع بقائها على مفهومها الاصلي وقد مران الكتاب
مع العلم صار علما بالغلبة نوع الاصول الكتاب لعدد وضع الكتابة بكتاب سيبويه
∴ الجثة اسم لدار الثواب كلها اي اسم لعدد المشترك بين مجموع دار الثواب وآحادها

فيطلق عليها كلها وبها جنان جاورات متغايرة بحسب الاستحقاقات فتلك كلها طبقة من
العاملين جنات متعددة وان اتفقت عناصرها واحدة فجنة المقربين جنة ونعيمها ونعيم
تراع فراجها طالايمان والعمل الصالح بالكيف والموت عليه بل وان احاطها بالاقدام على
الكبائر بلا توبة وقد جعل الزمخشري ترك المعصية داخلا فيما وعده المكلف
فهنا شرط اي ما ذكرناه ثم ان هذا استحقاق الثواب فهذا ذكر ذلك الشرط في نظم الآية فقوله
انه تعالى جعل الثواب مستحقا بالايمان والعمل الصالح حيث دلالة عليها الدال على العلة
وجعل البشارة مختصة بهم بتوسط ما حيث رتبها على المتصف بها فشتى من عرف وقد
ان وسيلا عقليا ونقليا على ان بقاء الاستحقاق بالاحسان يتوقف على عدم طرو ما يحبطه
ويجزم من كونه احسانا فاقدا حاجة الى الشرط حفظا من الاحباط والبدء لانه معلوم ويكون
كالمدلول تحت المذكور قوله كان الشرط جوابا لما جعل كما ترى الاشجار النابتة الظاهر
ان يقال كما ترى الانهار الجارية تحت الاشجار النابتة على ما سواطها لكنها بنيت بعبارة
هذه على انه قصد تشبيه الهيئة المركبة بالهيئة المركبة فلم يلزمه ذلك وما ذكر من كون جرى
الماء في مكان اسفل من الشجر هو المعتاد فان اريد بالهيئة الاشجار كما هو قرينة يستحق
تدارك وان اريد بها الارض فلا يرد تقدير مضاف اي تحت اشجارها وكذا الحال
في خلاف المعتاد الذي تفجر من مسرق والاخدود والشق المستطيل في الارض اي الشق
اي العميق بعبارة اقعد عجبه وابهجه وبهجه سره وجعله الحق نشيطا للصوف
ونحوه ارجبه اي فقد وحركه للندى والتمثال الصورة المنقوشة لما جاء الله تعالى
جواب لو لما فيكون هذا القسم مشفيا وقول المغني ان الماء الجاري لما كان منبع الثمرة
الغطر جاء الله بذكر الجنات وقد يكون كلمة الاخر قولا لا مستغرقا كما وقعت في شيء
معتبرة وقعت ايضا في خط المصنف مفصلة عما قبلها لئلا يلزم بحسب ذكرها متقررا بكل حال
سوى كونه مستغرقا بذكر الانهار في جنة زائدة وقعت سهوا من الناسخ ونحو الغفور
عن كون لما جاء واقعا في جواب لو لا وليس بلازم لتصحيحها بجعل كلمة ما زائدة كما توهم او
يصير معنى الشرط الجزئي ان يجيء ذكرها متقررا بكل حال سوى تلك المستغرقة ولا
فائدة فيه وقد يتكلف لتوجيهها بتخصيص الذكر بمعنى التعرض كما في نسخة بذكر الآلات
وكما ذكره العلامة في قوله تعالى لغوهم حافظون الاعطاء ازواجهم في الوجه الآخر اي لما

جاء الله تعالى بان لا يذكر الجنات الا مستغرقا ولا مقارنا فذكرت تعسفا فالصواب اسقاط
كلمة لا كما في بعض النسخ وما قيل من ان الازم حينئذ ان يذكر ما مستغرقا بالاضافة
غير لازم المقصود الايذ وهما مر فرع بان ما جعلها حالا من الذين
امر قوله صوقين عاقران اي نمط واحد آخر يذكر ما ذكر لا فرد لا يقال اذا جعلت
الاستئناف راجعا الى الستة والجميع واقعا جواب لو لازال الاشكال لانا نقول قد
ذا الجواب على هذا التقدير منع قولنا ما جاء يذكر ما حال بل الاحوال الا ما حال المستغرقة
والثناء هذا الخ قد يكون يذكر ما حالا اخرى منتقلة دون كونه مستغرقا وروى ان
فرشته زين الشباب ابتهجه مستغرقا مكان الاستغراق وانما يحسن ويصار الى المطلب
اذا جعل كلمة البتة متعلقة بمستغرقا او بما يجيء استثنائيا ما يجيء استثنائيا فالاجتماع
او لو تعلقت بالنفي رجع المعنى الى ان الثناء يجيء ذكرها مستغرقا انقطع ضعف
فجاز ان يكون الثناء ذلك لا الثناء بزوال قطعية فلا يلزم الا المستغرقة فزال ما قد
جدوى تلك المتعلقة اصلا والعلة العلية التي الفصحى المشهورة التي تتكلم بها الاعلون
فراقصاء النهر بفتح الهمزة وهو اسم جنس وقد يراد به مفرد كما في قوله تعالى في
جنات ونهر وهو ما استدار بالشيء كالسوار والمنهرة فضاء بين افنية القوم يلتقون فيها كالنادي
اسلته بكثرة واستنهر الشيء اتسع والمنهرة فضاء بين افنية القوم يلتقون فيها كالنادي
وكثير جرى فقد نهر واستنهر بطاهر الطريق هو قبالة الاسناد والى المكان اي
بطاهر اسابلة هذا الطريق اي هو كائن من جهة هو انهم مقصد لا ذاته والقاصر وجعل
اليومين مسيدين اسناد مجازي الى الزمان والمعنى فيهما الوحش على هذا الفرس يريد
والما تعريف الانهار جوز فيه ان يكون تعريف جنس فيصدق بما قصده الاشارة الى
النهر بالقصد الى العموم والاستغراق دار وبه نظائره في المفردات وقوله فرع على الخطاب
الاشارة الى بحث مر في تعريف لام الجنس في الحمد وان يكون تعريفا لا سيما هو عوض عن
تعريف الاضافة وهذا مبني على كون اللام بدلا من الاضافة كما هو مذهب كوفي مرجوح وقد تقدم فيه
جنة تجاري والغ فان الجميع ما واه كما قال الرجل بعض الطرف ترد طرفك وبين الالف و
اللام بدلا من الاضافة وهكذا ما عاد الطاعن هو ما ساب الماوي وانه لا يعض الابهر اي
غير ذلك الاضافة وهو خير حرف التعريف الماوي والطرف للتعريف لانها معروفان

مجلس شورای ملی
۱۳۰۲

وقد ذکر نحو امن هنا فی قوله تقم واستعمال الراس شیاً فوجهان یا وال الکلام هنا یا زاد الاستغناء عن الاضافة لحصولها بالقرینة لایاً وخال اللام ثم او خال اللام کان المراد معنی لکنه یجوز باطلاق المقید علی المطلق ولا شبهة ان اللام علی هذا الوجه للعهد الخارجی المقدر ویجوز ایضاً ان یکون للعهد الخارجی الحقیقی الشائع الی ما ذکر فی قوله تقم فیها انهار من ماء غیر آسن الایة وهذا مع توقفه علی سبق ذکر المنکر علی المعرف فیه بعد لا یخفی

من ان یکون صفة ثانیة وقد ترک العاطف بینهما لما احاط به علم کل احد او خبر مبتدا محذوف والتقدیر هم او هو اقرض مائة یعود الکلام الی تلک الجملة المحذوف المبتدا منها فان جعلت صفة او استینافیا فاکان تقدیر الضمیر مستتر کاوان جعلته ابتداء کلام لا یکون صفة ولا استینافا فلیکن مذکرا بلا حذف وقد یقال المستتر هنا مفرد مذکر غائب لا صفیته ویقدر ما یستقیم به الکلام ان الاستینافیة وقوله ان مثاره اثار الشباب ثمار الدنیا هو حاصل معانیها المتکاثرة کما یستفاد فانها تثار علی الشباب بهته اثاره منها کما سیجیء به

ما موصولة ثمرة قد تقدم ان ثمرة یطلق علی الواحد وجماعته واحد وذلک یجوز عند الخفاء او فرق فرارا عن الالتباس لا یتعلق بفعل واحد حقیقة ان قرائن الحال او المقال تصد الابدال فی الآیة ولا یجری هذا الآیة الکریمة فلذلک سال التقم عن موقع ثمرة واجاب بوجهین وبان فرق تقدیر الاول حیث اورد مثالا وصرح بان هذا الوجه والثانیة کلیتهما لابتداء الغایة الا ان الاول متعلقة بالرزق مطلقا والثانیة بالرزق مقیدا بکونه من الثمرات فلیس فی ذلک ما منعوا صلا وما کان هذا الشق الذی ذکره وقیقا لطیفا حقیقا کشف عن خطاء بقوله وثمرة جمع ثمرة الکلام منه رتبة التی هو فیها الی مرتبة الاول لیتظم بذلک من الابتداء وتغایر المتعلقین المطلق والمقید شئ بل ان یقول الاکتفاء قد اعتبر ههنا الفعل اولا مطلقا ثم قید لیتعلق بتقضیه سوال من ذکر رتم قید ذلک الفعل المقید به تقیدا توفیقیا سوال آخر فهو شئ بل الثمرات رزقی فلان فرد بیانه من الرمان فالاقتضاء بهذا الاعتبار التقاضا ابتداء من القید الذی تعلق به ولم یقصد بالاول ان من الآیة سوالا وجوابا بل اراد ابراز المخفی وتصحیح الابتدائیة علی وجه لا یتعلق به شبهة والاطال البیان جوزه واحد زبده ومحرر الفعل المطلق اعنی رزقوا جعل مبتدیا من الثمرات وبعد تقییده بالابتداء آخرا جعل مبتدیا من الثمرة وقد علم بجعل الثمرة مبدا النوع کما اشار الیه سابقا حیث قال ثمرای

کان

کانت ثمرتفاحها او رمانها ولم یجز حملها علی هذا التقدیر علی الفرد کفاحة واحدة وسلمان ابتداء آرزق من البستان من رزق یقتضی ان یکون المرزوق قطفة منه لا جمیعه لیصح الابتداء وهو رکیک جدا ثم ان کلا الظرفین علی هذا الوجه للغو کما قرره ملا اشتیاه وقوله رزقا ای مرزوقا ثانی مفعولا رزقوا واما علی الوجه الثانی وهو ان یکون من ثمرة بیانا للرزق الذی هو المفعول الثانی فالظرف الاول للغو والثانی مستقر وقع حالا من رزقا والثمرة یجوز حملها علی النوع والجنات لواحدة ولم یلتفت الی جعل الثانی ههنا بتقضیه والا کان من ثمرة نائبا موضع المفعول فیکون انتصاب رزقا علی انه مصدر لا یفیده الا ان کید وذلک ان جعل من ثمرة علی هذا التقدیر صفة رزقا ای مرزوقا کائنا بعض ثمرة قد تنت مفارت حالا لا یخلو من تکلف وایضا الاصل فی ابتداء الابتداء التبیین فلا یعدل عنها الا بداع الیه کما مر وقد تم فاتضح بهذا ثمرات رزقا کم فان تعریف الجنس وتنکیر رزقا یناسب التبعیض وزنه قوله علی ما ذکر فوک رأیت منک اسدا ولا ثمرة علی ان من التجریدیة بانیة وهی یفوت المبالغة المطلوبة بالتجرید لان الاجمال والتفصیل یفید المبالغة فالتفهیم لائق الصفة الی موصوفها بالتجرید بلوغها الغایة فی الکمال والصحیح انها ابتدائیة علی رایتنا سدا کما نبا مشرحا منک وحرفان جعل هذا البیان علی المنهاج المشروح ان من البیانیة عنده راجعة الی ابتداء الغایة فلا بد من اعتبار التجرید بان یشرع من ثمرة فاخطب اسد ومن الثمرة رزق لما یات لیس یعتبره الا تری انه جعل البیانیة فیه للابتدائیة

واذ لا ترتیب علی اثر الرزق من الثمرة بل هی نفسها رزق

تم الکتاب بعون الله وحسن توفیقه فی یوم الاربعاء ۱۲
شهر محرم الحرام سنه اربع وثمانین والف
کتبه العبد الاقل اسمعیل بن
محمد الکاتب الشیرازی
غفر ذنوبه وستر
عیوبه

۴

بلغ ما بلغه
فی خوشه جاده
سنبلها رئوس وا
وانا عبد الفقیر
الی الله الغنی زاهد